www.kassioun.org

1102

الاثنين 26 كانون الأول 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

2022الأسوأ على الإطلاق..
كيف ستستقبل سورية 2023؟

[12]

الافتتاحية

نهاية سنة
وبداية عام

تنقضي سنة أخرى على السوريين في نفق آلام طال حتى استبدت ظلمته بقلوب الناس، فبات معظمهم يظنون أنه ليس من انفراجٍ بعده؛ والظلمة لم تعد مجازية أو جزئية، بل باتت محسوسة تخيّم بسوادها على البيوت والمصانع والقلوب على حد سواء، ومعها البرد بلا وسائل تدفئة، والجوع بلا مقدرة على درء لظاه ولظى الأسعار، والقهر بلا متنفس، وفوق ذلك كلّه البطر المتعجرف الذي لا يعلوه بطرُ لـ «عَلِيّة القوم» الذين يعيشون كأنما في عالمٍ موازٍ.

استمرار الأزمات وتعمّقها، هو تعبيرٌ عن تكالبِ عاملَين متكاملين ومترابطين، داخلي وخارجي؛ الداخلي هو الفساد الكبير، وحوامله من خصخصة ورفع دعم وسياسات معادية للحل السياسي وللتغيير، ولعموم المنهوبين، والخارجي هو العقوبات والحصار الغربي، اللذان يشتدّان يوماً وراء آخر، مطبقَين على أعناق عامة الناس، ومقدمَين مزيداً من المخارج لـ «النخبة» بما فيها الاقتصاد الأسود والإجرامي بأشكاله المتنوعة.

وإذا كان ما سبق هو التوصيف العام المعروف، فإنّ ما هو أكثر عمقاً وتأثيراً على ما هو قادم، وعلى العام القادم خاصة، أنّ سنة 2022 قد حملت معها تغيّراً مهماً في الإطار السياسي، وإنْ لم يكتمل ظهور نتائجه بعد. التغيّر المقصود ليس محصوراً بالمستوى الدولي والإقليمي فحسب، عبر اشتعال الصراع بين عالم القطبية الأحادية الأمريكية، وبين عالمٍ جديد قيد التكون، بل وأيضاً على المستوى السوري، وعلى مستوى المشاريع الموضوعة لسورية. وربما تكون كلمة السر في هذا التحول هي توقف عمل اللجنة الدستورية.

إنّ المعنى العميق لتوقف عمل اللجنة الدستورية بشكلها الحالي، هو أنّ مرحلة التعايش القسري بين مشروعين دوليين- إقليميين متناقضين، قد انتهت. وضمناً فإنّ مرحلة تأجيل الحل النهائي- والذي يصب في مصلحة أحد هذين المشروعين، أي الأمريكي الصهيوني- قد انتهت، وبات الصراع والسباق علنياً وقاطعاً وواضحاً.

أحد المشروعين هو اشتقاقٌ من الأحادية القطبية الأمريكية، ومن تبادلها الاستعماري اللامتكافئ، وما تتطلبه من تخريبٍ وتقسيم وتفتيت، وثانيهما هو مشروع العالم الجديد المتعدد القطبية على أساس التبادل المتكافئ، وما يتطلبه من استقرار سياسي وتطور اقتصادي وخاصة في البنى التحتية.

بالملموس السوري؛ فهو التناقض بين المجموعة المصغرة الغربية ومشاريعها المختلفة «ضمناً الخطوة مقابل خطوة، وخط الغاز العربي وغيرها»، وبين مجموعة أستانا ومشروعها في تنفيذ 2254 كاملاً، وبالاستناد إلى تسوية سورية- تركية تكون مدخلاً أساسياً من مداخل التنفيذ، وأداة في كسر العقوبات والحصار، وفي تقليص نفوذ الأمريكي، وصولاً لطرده.

لم يعد سراً أنّ الغرب يتعامل مع 2254 تعامله مع اتفاقية مينسك، أي بوصفه اتفاقية، الغرض منها لا التنفيذ، بل استنزاف الخصوم والتحضير لمعركة كبرى معهم. وكنا قد قلنا ذلك قبل سنوات من اعترافات ميركل الأخيرة. وأما وقد أفصحت من كان يعتبرها البعض رمزاً للاستقلالية الأوروبية عن الأمريكان، فلم يعد من مجالٍ للجدال بأنّ الغرب بأسره لا يريد حلّاً في سورية، بل ويريد دمارها الكامل والشامل، ولا يُعوّلُ على اتفاقٍ معه على الحل سوى أخرق، أو صاحب مصلحةٍ أنانية ضيقة لا علاقة لها بمصالح الشعب السوري.

مفترق الطرق ما بعد توقف اللجنة الدستورية، يعني فيما يعنيه، أنّ أوان الحل موضوعياً قد جاء؛ فالمشروع الذي يرتكز إلى منع الحل، هو المشروع الغربي الصهيوني، محمولاً على الدمار المتعاظم في سورية، وعلى تهجير أهلها وتعميق التوحش الليبرالي فيها، واستنزاف كل ما هو حي. والمشروع المقابل، يعني البدء بأسرع ما يمكن في إيقاف الانهيار عبر تنفيذ 2254؛ ما يعني أنّ تنفيذ 2254 وصولاً لتغيير جذري شامل لم يعد حاجة سورية ملحة فحسب، بل وحاجةً لكل القوى الساعية للتحرر من الهيمنة الأمريكية. وليس غريباً إذاً، أنْ يجتهد الأمريكان ومعهم متشددو الأطراف السورية في معاندة وتعقيد ومنع تسوية سورية- تركية.

ورغم المشقة المروعة للمرحلة التي نعيشها كسوريين، إلا أنّ شدة ظلمتها هي ذاتها البشارة بأنّ الفرج بعدها قد بات قريباً، وهو ما يتطلب من المنهوبين تنظيم صفوفهم وتنضيج رؤاهم السياسية والوطنية، استعداداً لموجة أكثر تنظيماً وقوةً من الحراك الشعبي الذي تظهر ملامحه في كل بقاع البلاد. وهو ما يتطلب من القوى الوطنية السورية، التقارب فيما بينها للدفع نحو تنفيذ القرار بالاستعانة بمسار أستانا، وأن يقطع منها من له آمال واهمة بالغرب كل أملٍ في ذلك.

شؤون عمالية

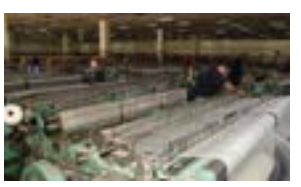

تدمير الإنتاج عمداً

02

ملف «سورية 2022»

في السويداء: شكلان من الاحتجاج ومشروعان متناقضان!

05

شؤون محلية

بيانات تكثيفية عن الجوع مع نهاية العام

10

شؤون عربية ودولية

تصعيد أم مفاوضات؟ كيسنجر يتحدّث عن أوكرانيا مجدداً

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

حوار الطرشان بين الحكومة والصناعيين

ساد في الفترة الأخيرة جدلٌ واسعٌ ومازال الحديث مستمراً بين الحكومة والغرف الصناعية وخاصة مع انتهاء «الانتخابات» لمجالس الغرف الصناعية مؤخراً حول واقع الصناعة السورية والمعضلات التي تواجهها من أجل أن تقلع بالإنتاج كما هو مفترض أن تكون عليه وما هو مفترض من تأمين المواد الأولية وتأمين الطاقة اللازمة لتبقى عجلات المكنات دائرة وليبقى الإنتاج مستمراً، وكي يبقى العمال يعملون دون توقف.

وصف بعض الصناعيين الحوار المتكرر مع الحكومة حول الواقع الصناعي بأنه حوار الطرشان أي تبقى مطالب الصناعيين في واد وتوجهات الحكومة ووعودها في واد آخر دون الوصول إلى توافقات مهمة تجعل العملية الصناعية والإنتاجية تسير في طريقها الصحيح والمفترض.

تصريحات متعددة أدلى بها الصناعيون حول معاناتهم في استمرار معاملهم بالعمل وأشاروا إلى حجم الهجرة للمعامل التي تزداد مع كل إجراء جديد تتخذه الحكومة ليعرقل أو يؤدي إلى وقف لهذا المعمل أو ذاك، وهم يدللون على حجم الكارثة التي تعيشها الصناعة وأن المعامل المتبقية تعمل بطاقة إنتاجية 30-40% وربما أقل من طاقتها الإنتاجية، فتخيلوا يا رعاكم الله حجم الأضرار التي أصابت الصناعة السورية من خلال الأرقام المعلنة ومدى الخسارة التي أصابت الطبقة العاملة في هذه المصانع التي يجري إغلاقها وترحيلها إلى أماكن أخرى تقدم لها كل المحفزات اللازمة لاستقطاب هذه الصناعات.

لقد تحدثنا سابقاً في «قاسيون» ولأكثر من مرة حول توقفات المعامل وانعكاس هذه التوقفات على استمرار الإنتاج وعلى استمرار العمال في عملهم والمشكلة ما زالت تتفاقم حيث الهجرة هي حديث ليس الفقراء الراغبين بالهروب من واقعهم المعيشي المزري الذي يعيشون به وخياراتهم بهذه الحال ضيقة ومحدودة وتكتنفها مخاطر جسيمة قد تودي بحياتهم وقد ينجحون في الوصول إلى مبتغاهم، حيث ستبدأ معهم صعوبات أخرى لا تقل عن المخاطر التي تعرضوا لها حتى وصولهم، وتأمين فرص عمل وتأمين سكن وغيرها من الأمور الضرورية لاستمرار حياتهم.

إن تفاقم الأوضاع المعيشية لهذا المستوى الذي نعيش به وهو مرشح للتفاقم أكثر وبالتالي هذا يعني مزيداً من الهجرة القسرية التي يتعرض لها أغلبية الناس سواء أصحاب معامل أو عمال أو الفئات الأخرى وهذا يحمل مخاطر جسيمة سيصاب بها الوطن بإفراغه من قواه الحية الشباب والعمال والصناعات والحرفيين والأطباء والمهندسين وغيرهم من الفئات الأخرى المصابة بآفة الفقر والعوز وسيتحول وطننا إلى وطن عجوز فاقد لقدراته وإمكاناته التي تكونت لعقود وهو بحاجة لها من أجل مستقبل سورية كما يريدها الشعب السوري العنيد.

تدمير الإنتاج عمداً

نشرت صحيفة تشرين الرسمية مقالة عن نقص العمالة في القطاع الخاص حيث ذكرت أن الإحصائيات الصادرة عن غرفة صناعة دمشق توصلت إلى أن عدد العاملين الذين تركوا أعمالهم في القطاع الخاص قد بلغ حوالي 900 ألف عامل منهم 200 ألف بسبب الحرب، والباقي نتيجة الهجرة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة وبحسب غرفة الصناعة فإن خسائر القطاع الصناعي الخاص قد بلغت أكثر من 300 مليار ليرة وعزت ذلك إلى غياب الرؤى والإستراتيجيات وأن هذا الأمر أثر بشكل كبير على الصناعة.

■ اديب خالد

فيما أكد الاقتصادي علي أحمد أن الإقبال على الهجرة ارتفع بعد أن فقد العاملون الأمل بحل مشكلاتهم المتمثلة في عدم إعادة تأهيل البنية التحتية وتحسين واقع الكهرباء وتأمين المحروقات إضافة إلى لمشكلات الإدارية والتمويلية وزيادة النفقات وضعف هياكل البنى التركيبية فيه وسيطرة العمالة غير التقنية عليه وأن 70% من العمال غير حاصلين على الشهادة الإعدادية.

وأضاف أحمد أن معظم الشركات تفتقر إلى الإدارات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، وتعاني من قدم وترهل الآلات ومعدّات رأس المال المستخدمة فيه وخاصة في القطاع العام نظراً لصعوبة استبدالها وتجديدها حسب رأيه.

ورأى أن اعتماد سياسة كثافة العمل على حساب كثافة رأس المال بسبب سياسة الأجور الرخيصة أدى إلى ضعف تكنولوجيا الإنتاج وبين أن رفع أسعار نواقل الطاقة أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن ورفع الأسعار في الأسواق وتوقف العديد من المصانع التي تعاني ركوداً وضعفاً في التصدير خاصة أن المناطق الصناعية والحرفية لديها انقطاعات كبيرة بالتغذية الكهربائية.

ليست مجرد أخطاء

طبعاً جميع الأسباب المذكورة أعلاه صحيحة وأدت إلى تراجع الإنتاج الصناعي في البلاد إلى أدنى مستوياته سواء في القطاع العام أو الخاص ولكن الدكتور أحمد أرجع هذا التراجع إلى عدم وجود رؤى وبرامج للخروج من الأزمة الراهنة لكن الحقيقة أن هذه السياسات المتبعة والمدمرة للإنتاج بجميع جوانبه الصناعي والزراعي هي سياسة مدروسة وليست ناتجة عن أخطاء غير مقصودة أو بسبب غياب الرؤى والإستراتيجيات فتدمير قوة العمل من خلال التضييق على العمال وتجميد الأجور مقابل تحرير الأسعار ورفع الدعم وحرمانهم من تأمين حياة كريمة هي سياسة متبعة قصداً وعمداً وعن سابق إصرار وترصّد، لا بل تعتبر الحكومة وغرفة التجارة أن تدمير قوة العمل يعتبر بيئة جاذبة للاستثمار، وهو ما أدى إلى النتائج التي نراها اليوم من هجرة العمال نحو الخارج للبحث عن بلد يعطي أجراً يكفيهم للبقاء على قيد الحياة فقط لتجديد قوة عملهم وهو ما أضر بالقطاع الصناعي بسبب هجرة الكفاءات المهنية والحرفية واليد العاملة المدربة.

تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي

أما عن سياسة رفع أسعار حوامل الطاقة وعدم تأهيل البنية التحتية وخاصة في قطاع الكهرباء فهذه جميعها نتيجة لاتباع تعليمات صندوق النقد الدولي بحذافيرها حيث تهدف هذه السياسات إلى تدمير الإنتاج وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي صرف لا ينتج شيئاً لتتراكم الأرباح في جيوب القلة المستوردة المحببة للغرب، والتي يجري الرهان عليها لحل مشكلاتنا الاقتصادية وتسليمها مفاتيح البلاد والتي ليس آخرها تسليمها مهمة استيراد وتوزيع المشتقات النفطية والسماح للقطاع الخاص بتوليد الكهرباء حيث هاتان المهمتان كانتا محصورتين بجهاز الدولة.

تصفية القطاع العام

أما في القطاع العام فإن الأمر للأسف أكثر سوءاً حيث تعطل أكثر من 30 ألف عامل من أصل 87 ألف عامل ناهيك عن عدد المستقيلين والمعتبرين بحكم المستقيل، والذين يقدرون بالآلاف نتيجة أيضاً للأجور الزهيدة التي يتقاضها الموظف أو العامل في القطاع العام، عدا عن سياسة الدولة قبل انفجار الأزمة وبعدها في عدم الاستثمار في معامل القطاع العام وعدم تجديده حتى تركته يموت شيئاً فشيئاً، لتمهّد الطريق أمام الخصخصة باعتبارها ملاذاً أخيراً وعلاجاً فعالاً للمرض العضال، ولكن إذا كانت هذه المعامل والمنشآت بالفعل خاسرة ولا فائدة من الاستثمار فيها فما الذي سيدفع القطاع الخاص للاستثمار فيها؟؟

كل ما وصلنا إليه من تدمير للإنتاج من خلال التضييق على الصناعة والزراعة ورفع أسعار الطاقة وعدم تأهيل البنية التحتية وتدمير قوة العمل كل هذه نتيجة للسياسات المدروسة وليست مجرد أخطاء أو بسبب غياب الرؤى والحلول، بل الحلول دائماً موجودة والرؤى توضع إذا وجدت الإرادة الحقيقية لذلك، ولكن بكل تأكيد ليست موجودة في جعبة الحكومة ومن وراءها من قوى فساد والتي تتحكم بالبلاد والعباد وفق مصالحها الضيقة والمرتبطة بالغرب وعقوباته.

الحلول دائماً موجودة لكن ليست في جعبة الحكومة ومن وراءها من قوى فساد والتي تتحكم بالبلاد وفق مصالحها الضيقة والمرتبطة بالغرب وعقوباته

النقابات سلاح الطبقة العاملة

ولدت النقابات نتيجة نضالات العمال من خلال معاركهم ضد المستغلين من أجل تحسين ظروف وشروط العمل، وضد تخفيض أجور العمال واستغلال العامل من خلال إطالة يوم العمل وتقليص شروط الصحة والسلامة المهنية إلى أقصى الحدود أو حتى إلغائها والتهرب من تسجيل العمال لدى مظلة التأمينات الاجتماعية... إلخ.

■ نبيل عكام

ومن أساليب وطرق النهب والاستغلال التي تمارس على العاملين من قبل السلطة التنفيذية، على الطبقة العاملة أنهم لا يحصلون على الحد الأدنى للأجر للكثير منهم والذي ضمنه الدستور والتشريعات والمواثيق الدولية من اتفاقيات العمل الدولية، وهو الحد الموازي لمستوى المعيشة الضروري والتي يعاني منها العمال من خلال الارتفاع المستمر لأسعار كافة المواد التي تتطلبها المعيشة وبالأخص منها المواد الأساسية والضرورية للحياة.

الحد الأدنى المعمول به اليوم والمسطّر على جداول الأجور المحددة بقوانين العمل النافذة لا يستطيع أن يؤمن للعامل حتى سد رمق الجوع والعطش أو يستجيب لحفنة من بعض الحاجات الأساسية في حدها الأدنى. النقابة سلاح العمال الأفضل لتحسين ظروف عملهم وتحسين شروطه والنقابة هي مدرسة طبقية لوعي الطبقة العاملة لموقعها في المجتمع ووحدة الطبقة العاملة.

مازالت الإجراءات والأساليب المختلفة التي تمارسها أجهزة السلطة التنفيذية، وطرق العمل البيروقراطية التي اتبعت خلال العقود الماضية التي مازالت حتى اليوم تؤدي إلى إضعاف النقابات وإبقاء غالبية العمال خارج هذه النقابات وخاصة عمال القطاع الخاص وتحويل المنظمة النقابية القائمة إلى قناة عبور للسياسات الاقتصادية الليبرالية المعادية لحقوق ومصالح العمال والمجتمع، وأداة لتدجين العمال ومساهمة في إخضاعها لسطوة أرباب العمل لدى قطاع الدولة والقطاع الخاص. وتحولت النقابة إلى أداة تهادن طبقي واستبدلت النضال النقابي وأدواته المجربة والناجعة في تحصيل الحقوق بالرهان على المذكرات والكتب والاجتماعات الشكلية بين النقابات والحكومة وتسويف الأخيرة لكل ما قد يطرحه النقابيون من قضايا تصب في مصلحة العمال وخاصة الأجور المجزية، مما نتج عن ذلك من تغيير شامل لوظيفة النقابة ولأساليب النضال وللديمقراطية الداخلية في صفوف الحركة النقابية.

وما نتخوف منه اليوم إذا استمرت هذه الحالة والطريقة والأساليب المتبعة ضد تغول قوى النهب والفساد الكبير التي أثبتت عدم جدواها بغية تحصيل حتى أقل الحقوق والمطالب العمالية سواء بالأجور أو غيرها من الحقوق وحتى متممات الأجر من إضافي وطبيعة عمل وحوافز وغيرها من الحقوق، أن يكون مصير الحركة النقابية التشرذم وفقدان وحدة الطبقة العاملة، مما يسهل على أعدائها افتراسها بكل سهولة لقد حان الوقت لوقف هذه الأساليب التي تحد من إرادة العمال في اختيار طرق وأساليب كفاحهم.

آن الأوان لابتكار وضع جديد يمضي بعيداً عن هذه الأساليب والوسائل التي تعمل بها النقابات اليوم التي لا تساهم أو تساعد في توحيد صفوف العمال والحركة النقابية، إن الحرب بين العمال ومستغليهم دائمة، ويبدو أن المعركة القادمة أكبر وأشرس وظروفها أعقد في ظل ما تقوم الحكومة به اليوم من خصخصة وتفريط بقطاع الدولة سواء الإنتاجي أو الخدمي، وخاصة القطاعات السيادية منها. لذلك لا يجوز أن تبني المنظمة النقابية سياستها على الأساليب والطرق فقط بل عليها ابتكار أساليب وطرق جديدة مستفيدة من نضالاتها السابقة، ونضالات الحركة العمالية اليوم التي حققت في كثير من الأماكن العديد من الانتصارات وخاصة في قضية الأجور العادلة بما يتناسب مع التضخّم الكبير الحاصل في البلاد. وهذه مهمة النقابيين الكفاحيين المتسلحين بإرادة التغيير الشامل والجذري للمجتمع، والمقتنعين بأن طبقة العمال هي قائدة هذا التغيير، وأن النضال النقابي مدرسة لتسليح العمال بالوعي الضروري من أجل وحدتهم وقوتهم، والتعرف على أعدائهم وأسلحتهم وخدعهم المختلفة. ويجب ألّا تكون المفاوضات والاتفاقات مع المستغلين قيداً يكبل حرية العمال النقابية ونضالهم.

إن الخطر الكبير والشبح الذي يهابه المستغلون هو إحياء الديمقراطية في صفوف الحركة النقابية وخاصة اتخاذها القرارات والمواقف الجريئة خدمة لمصالح العمال.

الشبح الذي يهابه المستغلون هو إحياء الديمقراطية في صفوف الحركة النقابية وخاصة اتخاذها القرارات والمواقف الجريئة خدمة لمصالح العمال

الطبقة العاملة

السودان إضراب ووقفة احتجاجية للمعلمين

تابعت نقابة المعلمين، يوم الثلاثاء 20 الشهر الجاري، المرحلة الثانية من الإضراب من أجل المطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، كما نفذ المعلمون وقفة احتجاجية أمام وزارة التربية والتعليم الاتحادية. وشارك في الوقفة الاحتجاجية عدد كبير من المعلمين مشددين على مطالبهم. وأشارت النقابة إلى تجاوب كبير مع الإضراب في جميع الولايات مؤكداً أن النقابة ستواصل الإغلاق يوم الأربعاء. وفي السياق نفسه، نفّذ معلمو مدارس مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور إضراباً بجميع مدارس مدينة الفاشر وذلك وفق الجدول الذي أصدرته نقابة المعلمين للمطالبة باستحقاقات المعلمين. وتتضمن المطالب تحسين الراتب وصرف الأجور المتأخرة والبدلات حيث بلغت نسبة الإضراب 95% من المدارس الخاصة.

الولايات المتحدة
عمال ستاربكس يضربون في أوكلاهوما

دخل عمال ستاربكس في إضراب في أوكلاهوما، يوم الأحد 18 من الشهر الجاري. حيث يخطط عمال ستاربكس للإضراب لمدة 3 أيام في 100 متجر في جميع أنحاء البلاد. وقال اتحاد العمال في ستاربكس، إن المحتجين يريدون عقداً يضمن معاملة عادلة. وطلب عقد عمل واضح حتى نتمكن من جعل هذه الوظيفة يمكن الاعتماد عليها بدلاً من التعرض للفصل في أي وقت. وأضاف «يمكننا تحسين الفوائد التي نحصل عليها وكذلك ظروف العمل». يضيف «يعيش الكثير من العمال من راتب إلى راتب. هذا المبلغ القليل من المال. نستخدمه للغاز، ونستخدمه للغذاء. «نحن نستخدمها للبقاء على قيد الحياة». وقال «هناك عمال ظلوا بلا مأوى لفترة من الوقت لأنهم لم يكونوا قادرين على تحمل الإيجار».

غانا إعلان إضراب عامّ

يعلن عمال غانا الشروع في إضراب على مستوى البلاد إلى أجل غير مسمى بسبب الخطط الحكومية لاستخدام صناديق المعاشات التقاعدية في برنامج تبادل الديون. تضم مجموعات العمال الذين يشاركون في أعمال الإضراب من الأطباء والمعلمين والممرضات والقابلات وموظفي الخدمة المدنية من بين مجموعات أخرى. وقال الأمين العام لمؤتمر النقابات العمالية «قررنا أن نقول إن جميع عمال غانا سيضربون يوم 27 كانون الأول، فسنواصل إضرابنا حتى يُستجاب لمطالبنا وتعلن الحكومة علناً ألّا تلمس صناديق التقاعد الخاصة بنا». وكانت الحكومة قد أعلنت الأسبوع الماضي عن برنامج تبادل الديون الذي يقول إنه يؤثر على السندات، لكن معظم السندات هي صناديق معاشات تقاعدية.

عودة عمال المحاكم
في ملاوي إلى العمل بعد الإضراب

أنهى عمال وموظفو دعم النظام القضائي في ملاوي إضراباً عملياً استمر لمدة أسبوع بعد أن وعدت الحكومة بتلبية مطالبهم العام المقبل. حيث استأنف عمال وموظفو الدعم القضائي المضربون عملهم في 19 كانون الأول 2022، بعد عدة اجتماعات من المفاوضات الجماعية بين ممثلي العمال وسلطات حكومة مالاوي. وقال المتحدث باسم أعضاء السلطة القضائية في اتحاد العاملين في ملاوي توصلنا إلى حل وسط حيث تعهدت الحكومة بموجبه بالتزام يأتي في العام المقبل، وسوف يعطوننا ما أردناه». تشمل مطالب المضربين تحسين ظروف العمل وبدلات العمل الإضافي أو خارج أماكن عملهم العادية، من بين أمور أخرى.

الطبقة العاملة من الانزياح الجغرافي إلى الانزياح المهني

تتنوع أساليب قهر وتدمير الطبقة العاملة، وبالإضافة إلى تدميرها اقتصادياً واجتماعياً عبر سياسات الأجور المتدنية غير المتناسبة والواقع المعيشي، ابتدعت الحكومات المتعاقبة أساليب إضافية أكثر تدميراً بالمعنى الاجتماعي وأعلى فقراً بالمعنى الاقتصادي. علماً أن سياسات هذه الحكومات متناسبة طردياً مع الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية، حيث كلما اشتدت الأزمات الاقتصادية على المستوى العالمي اشتدت سياساتها نهباً ووحشيةً، وخصوصاً بعد سلسلة القرارات التي صدرت في الأسابيع الماضية من رفع أسعار المشتقات النفطية والربط الإلكتروني الحكومي مع معظم الأنشطة الاقتصادية من أجل الرقابة «المراقبة» على الأعمال بمختلف أشكالها كأدوات نهب إضافية تملأ جيوب النهابين أكثر وأكثر، وغيرها من القرارات التي تصب في نفس الاتجاه. علماً أن هذه النخب المالية تتعامل مع الأزمات من هذا النوع وكأنها فرص ثمينة لرفع وتيرة النهب والسرقة بغض النظر عن التهديدات المباشرة وغير المباشرة لهذه الأزمات على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى الوطني. فبدلاً من تخفيف آثار هذه الأزمات، تعمق هذه الحكومات تأثير الوضع العالمي على البلاد، معرضة الشعب إلى ضغوط قاسية خارجية وضغوط داخلية أشد قسوةً، فهي مستعدة للتضحية بكل شيء مقابل عدم التضحية بأرباحها.

■ مراسل قاسيون

ونتيجة لمجمل هذه السياسات والقرارات التي لم يعد أي عقل بشري قادراً على استيعابها في ظل هذه الأوضاع العالمية والإقليمية ومدى انعكاسها على الصعيد الوطني، فإذا كانت تبعات هذه التوجهات العامة قبل بضع سنوات شديدة السوء بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، فإن الاستمرار بها وتعميقها والتأكيد عليها في ظل هذه المتغيرات الجديدة من شأنه أن ينهي وجود الطبقة العاملة– بالمعنى الحرفي للكلمة– ليس فقط كطبقة اجتماعية بالمعنى الاجتماعي وإنما على صعيد الأفراد بحد ذاتهم وبقائهم على قيد الحياة.

أما عن تبعات الاستمرار بهذه السياسات فهي عميقة وجذرية جداً سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، علماً أن الفعاليات والأنشطة الاقتصادية بدأت بالتوقف وتصفية الأعمال وإغلاقها بالكامل سواء القطاع الخاص أو العام، وبالتالي تسريح بالجملة لأعداد هائلة من العمال والكادحين وجعلهم يدخلون في ملحمة مع الواقع المعيشي مجردين من أي مصدر دخل مهما صغر حجمه، يعوضون من خلاله ما يعوضون من احتياجاتهم ومحددات بقائهم. وبناء على ما سبق نوضح أحد الجوانب الخاص بالإجراءات اليومية التي يلجأ إليها هؤلاء العمال بحثاً منهم عن مصدر دخل بديل. وذلك من خلال لقائنا مع أحد العمال المهنيين الذي اضطر إلى الانزياح المهني باتجاه الوظائف والشواغر الخدمية التي لا تمثله ولا تعبر عنه لا من قريب ولا من بعيد.

التقينا بالشاب محمد وهو أحد العاملين السابقين في أحد المعامل الموجودة في داريا، والذي اضطر صاحب المعمل للتوقف عن العمل بشكل شبه كلي نتيجة لانعدام المشتقات النفطية بسبب ارتفاع أسعارها المخيف بالسوق السوداء، قبل أسبوعين كان يعمل محمد في هذا المعمل بسكب المعادن وصناعة القوالب، علماً أن راتبه الشهري في هذا المعمل بلغ حوالي 700,000 ليرة، يواجه بها هو وعائلته المؤلفة من ثلاثة أفراد الصعوبات المعيشية، علماً أن الحد الأدنى للمعيشة يقدر بحوالي ما يزيد عن 2,000,000 شهرياً. ونتيجة لتوقف المعمل بشكل شبه كلي، اختفى مصدر دخل محمد، أصبح مجرداً من أي وسيلة تستره هو وعائلته على حد قوله، الأمر الذي اضطره إلى البحث عن فرص عمل أخرى، بعيدة أو قريبة عمّا يبرع به، ونظراً لاشتداد أوضاع محمد الاقتصادية وتدهورها، لم يصبر أكثر من أسبوعين بدون عمل فقد أثقلت الديون كاهله في هذه الفترة، الأمر الذي جعله يتشبث بأية فرصة عمل يستطيع من خلالها الحصول على بضع ليرات تسنده في هذه المعركة غير المتكافئة.

أن الأزمات العميقة في مركز الرأسمال المالي أصبحت أشد عمقاً وانعكساً على رأسمالية دول الأطراف

يعمل محمد الآن في أحد المقاهي الموجودة في مدينة صحنايا، والشاغر الذي حصل عليه هو «صبي نارة». وبالإضافة إلى نوعية العمل الجديدة، وإضافة إلى اغترابه عمّا هو قادر على فعله، يتقاضى في عمله الحالي أجرة أسبوعية 75,000 ليرة أي شهرياً 300,000 ليرة، ويضيف محمد أن أجور هذه الوظيفة متدنية نظراً إلى أن العامل بها يعتمد بشكل أكبر على البخشيش والإكراميات من الزبائن، ولكن محمد ونظراً لهذا الواقع الجديد الذي يتعرض له، لم يستطع قبول هذه الفكرة فهي تتعارض مع كرامته وقيمه على حد قوله، ولكنه أضاف إذا ما بقي الوضع على حاله فسيكون مضطراً إلى التضحية بكل هذه القيم والمبادئ في سبيل حصوله على بضع ليرات إضافية، علماً أنه في أحسن الأحوال فإن إجمالي الدخل الذي يمكن أن يحصل عليه محمد يقدر بحوال 450,000 إلى 550,000 في أحسن الأحوال، وبالتالي فقد تراكمت خساراته أكثر وأكثر، فإذا كان قادراً على تغطية حوالي 28% فقط من قوة عمله، أصبح الآن بالكاد قادراً على تغطية ما يقارب 18% فقط لا غير من محددات بقائه.

بناء على كل ما سبق وإضافة إلى الانزياح الجغرافي الذي يلجأ إليه العمال بحثاً عن فرص عمل قريبة على مكان سكنهم بسبب أزمات المواصلات والنقل، متخلّين أيضاً عن مجمل المكتسبات والمزايا «والتي ليس لها فائدة جوهرية» التي حصلوا عليها بسبب الأقدمية أو مراكمة الخبرات في وظائفهم السابقة، بات الانزياح المهني باتجاه الانزياح الخدمي أحد الأساليب المتعددة التي يلجأ إليها كادحو الطبقة العاملة بسبب ما خلّفته القوى المتنفّذة بالبلد من قهر اقتصادي وبؤس اجتماعي، نتيجة إصرارها على سياساتها التي تصب فقط في مصلحتها ضاربة بعرض الحائط أي اعتبار وطني. ولكن لا بد من التذكير أن الأزمات العميقة في مركز الرأسمال المالي، أصبحت أشد عمقاً وانعكساً على رأسمالية دول الأطراف. وما هذا التوحش واللهاث المضاعف وراء مراكمة الأرباح إلا أحد المؤشرات التي تدل على أن هذه النخب تعيش أكثر أيامها خطورةً وباتت واعية فعلياً إلى أن الأفق انغلق أمامها بشكل شبه كلي وأصبح مفتوحاً أمام الشعوب.

كرامة الأستاذ فوق كل اعتبار

تعرضت مجموعة من الأساتذة المتعاقدين إلى المحاكمة في المغرب، وحسب جريدة بيان اليوم المغربية، سيجري تحويل عدد آخر من الأساتذة إلى محكمة الرباط بين 25 كانون الأول 2022 و6 كانون الثاني 2023.

■ محمد الفراتي

جرى تجريم إضراب الأساتذة بتهمة «التجمهر غير المسلح بغير رخصة» و«خرق حالة الطوارئ الصحية» و«إيذاء رجال القوة العمومية أثناء قيامهم بوظيفتهم» وفرضت أحكاماً مختلفة مثل الغرامات التي تصل حتى 500 درهم والسجن شهراً مع وقف التنفيذ وما زالت المحاكمات مستمرة.

وتضامناً مع المحاكمات التي جرت منذ بداية السنة، حمل آلاف الأستاذة شارات حمراء خلال يوم المحكمة مع تنظيم وقفات في المؤسسات التعليمية خلال فترة الاستراحة. وسيخوض الأساتذة المزيد من الخطوات النضالية في كل أيام المحاكمات تضامناً مع زملائهم الذين يتعرضون للمحاكمات الصورية.

وإلى جانب ارتداء الشارات الحمراء وتنظيم الوقفات الاحتجاجية في المؤسسات التعليمية أيام المحاكمات، دعت تنسيقية الأساتذة المتعاقدين الذين فرض عليهم التعاقد إلى تنظيم إضراب وطني شامل مع بداية السنة الجديدة 2023، إذ دعت جميع الأساتذة إلى الإضراب عن العمل يومي 2–3 كانون الثاني القادم، وتنظيم خطوات نضالية مركزية في الرباط ومحلية في المناطق الأخرى.

يطالب الأساتذة بصون حقوق الشغيلة التعليمية في المغرب، ووقف سرقة الأجور والترسيبات الكيدية، وإيقاف المحاكمات بحق الأساتذة المطالبين بحقوقهم. إذ يجري اعتقالهم وتقديمهم إلى المحاكم منذ شباط 2021، وذلك على خلفية مشاركتهم في الإضرابات والاحتجاجات التي حدثت خلال عامي 2021–2022 احتجاجاً على فرض التعاقد المؤقت على الأساتذة. وخلال الوقفات والاحتجاجات التي حدثت، حمل المضربون لافتة كتب عليها: كرامة الأستاذ فوق كل اعتبار.

دخل الأساتذة في سلسلة من الإضرابات منذ شباط الماضي، وأعلن أكثر من 119 ألفاً من الأساتذة الإضراب عن العمل في جميع أنحاء المغرب يوم 26 أيلول الماضي و16 تشرين الثاني الماضي بعد العديد من الخطوات التصعيدية. ويستعدون لتنظيم ثالث إضراب على مستوى المغرب لنفس الأسباب احتجاجاً على سرقة حقوق الأساتذة ومحاكمتهم. بالتوازي مع الحوارات المستمرة بين النقابات التعليمية ووزارة التربية في نفس الوقت. إذ يرفض الأساتذة نظام فرض التعاقد ويطالبون بدمجهم في الوظيفة العامة.

في السويداء: شكلان من الاحتجاج ومشروعان متناقضان!

الهدوء الظاهر على السطح، ليس في السويداء وحدها، بل وفي سورية كلها، ليس استكانة وليس انكساراً لا قومةً بعده، كما يحلو للبعض تصويره وتصوره، بل هو دائماً نارٌ متقدةٌ تحت الرماد، وجاهزة للظهور عند أول سانحة؛ وليس ذلك بالغريب، فموجبات الاحتجاج والتحرك الشعبي ليست موجودة فحسب، بل وهي أعظم كثافة وتركيزاً من أي وقت مضى.

■ مراسل قاسيون في السويداء

فإذا كانت مرحلة الصراع بشكله العنفي قد طغت بأصواتها المدمرة على أصوات الناس، وألزمت العقلاء منهم باتخاذ موقف الحيطة والتهدئة، لما كان واضحاً فيها من تدخلات خارجية، ومن تطرف ممول ومدروس، فإنّ هدوء صوت الرصاص قد أفسح المجال أمام صوت الأمعاء الخاوية، وأمام صوت القهر المتراكم للبحث عن متنفسات له من حين إلى آخر، وفي أكثر من مكان من الخارطة السورية.

«العمل الممل الرتيب الأسود»

بات من الواضح، أنّ بروز محافظة السويداء كنقطة تفاعل للأحداث، لم يكن بحال من الأحوال مسألة تصادفية، بل مسألةً لها قانونيتها الموضوعية التي تكاد تكشف مجمل الوضع السوري؛ إذ بالرغم من وجود «خصوصيات» لكل منطقة من المناطق السورية، إلا أنّ ما لا يمكن إنكاره أنّ مشتركات البؤس أعم وأشمل وأقوى حضوراً. كذلك، فإنّ أية ظاهرة حين تتكرر أكثر من مرة، فإنّ قانوناً حاكماً يكمن خلفها بالضرورة، ولا يمكن ردّها إلى المصادفة، أو إلى حادثة آنية أو سبب مباشر وحيد.

السويداء كغيرها من المناطق السورية، يعيش أهلها الأمرّين، على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، الفقر والجوع ينهش الناس، وعلى المستوى السياسي، فإنّ «أولي الأمر» لا يكلفون أنفسهم حتى بزرع آمال ولو كانت وهمية، بل «يبشرون» بالمزيد من التردي ومن البؤس، و«يبشر» من يحتل منهم مواقع التنفيذ بأنّ الليبرالية بأكثر أشكالها توحشاً، من خصخصة وإنهاء للدعم وارتفاع للأسعار وغياب لدعم الزراعة، مستمرة ومتسارعة... و«يبشرون» أيضاً، وبأشكال مباشرة وغير مباشرة، بأنهم غير معنيين بالحل السياسي من أساسه، وأنّه ليس هنالك من داعٍ أساساً للحل السياسي!

في ظل ذلك كلّه، فلا أقل من أن تعبّر الناس عن قهرها وعن رفضها للموت. ولما كان الشكل الأساسي الذي احتل موقع الصدارة مطلع 2011 هو شكل التظاهر، فإنّه من المنطقي إلى حد ما أنْ يكون هذا الشكل نفسه هو أول ما قد يُطرأ على بال من يعتزمون الاحتجاج.

ويبدو التظاهر السلمي بوصفه عودةً لوصفة صحيحة خرّبها السلاح وخربها العنف، ولكنّ يتضح أمام الناس وبسرعة كبيرة، ونتيجة الخبرات المرة السابقة أنّ الموضوع أعقد من ذلك.

فأولاً: التظاهر ينبغي أن يكون سلمياً، وألا تشوهه أية أعمال عنيفة أياً كان شكلها، لأنّ النتيجة المباشرةً للأعمال العنيفة هي قسم الشارع المحتج على نفسه، وإعطاء الذريعة لمن يترصدون بالحراك للبطش به مادياً وسياسياً.

وثانياً: إنّ التظاهر نفسه يحتاج إلى شعارات ناضجة وجامعة على المستوى الوطني، لأنّ أية شعارات ضيقة أو متطرفة سياسياً أو انعزالية، من شأنها أيضاً أن تفعل الفعل نفسه الذي يفعله العنف، وإنْ بشكل أقل وضوحاً.

وثالثاً: التظاهر ليس الشكل الوحيد للنشاط السياسي وللاحتجاج، هنالك الاعتصام وهنالك الإضراب، وهنالك العمل السياسي المنظم، وهذه الأشكال كلها أشد تعقيداً وأكثر صعوبة، حتى وإنْ استخف بها البعض؛ فهذه الأشكال تتطلب جهداً يومياً منظماً يستقطب قلوب الناس وعقولهم على حد سواء، وهو على حد وصف أحد أبرز ثوريي القرن العشرين «العمل الممل الرتيب الأسود»، ولكنّه العمل الوحيد الذي يكفل النجاح وتحقيق الغاية، ويكفل حفظ دم الناس، وتقليل خساراتهم إلى الحد الأدنى، ويكفل تكبيل أدوات القوة والبطش المادية والثقافية.

الإرث التاريخي الوطني للسويداء وكذلك الإرث السياسي والاجتماعي هي عوامل غنية ومساعدة على الوصول إلى الغاية المرجوة بالتغيير الجذري الشامل

شكلان ومشروعان

ضمن هذا التمايز الواضح، فقد ظهر خلال الأسبوعين الماضيين شكلان من الاحتجاج في السويداء، أحدهما: الذي جرى ضمنه اقتحام مبنى البلدية وحرقه من قبل قلة قليلة، والآخر: هو الاعتصامات التي جرت بعد ذلك بأيام، والتي رفعت بين ما رفعت من شعارات، المطالبة بالحل السياسي وبتطبيق القرار 2254.

رغم أنّ هنالك تقاطعات بحدود معينة بين الفاعلين والمشتركين في كلا الشكلين، إلا أنهما يعبران عن منطقين مختلفين كل الاختلاف، وعن مشروعين مختلفين كل الاختلاف.

الأول والثاني يستندان إلى أساس موضوعي صلب هو مظلومية محقة وقهر متراكم طال أمده، ولكن كلاً منهما يختط مشروعاً مستقلاً عن الآخر، بل وربما معارضاً للآخر على طول الخط... وهذا بالرغم من أنّ السواد الأعظم من المشتركين في كلا الشكلين، محمّلون لا بالقهر فقط، بل وبتطلع وطني لا يُشكك فيه إلا متصيدٌ يريد الشر بالبلاد وأهلها.

في الشكل الأول وما رافقه من عنف ومن طبيعة شعارات، تظهر الرغبة المحمومةً في تجريب المجرب وتكرار المكرر، ومضافاً إليه حمولةٌ ظاهرة حيناً ومخبأة حيناً من الشكل الطائفي والانعزالي، وهذا الشكل ودون أدنى شك، يحقق مصالح رافضي التغيير ضمن النظام، ومصالح قوى خارجية تريد إعادة إشعال البلاد ضمن الصيغ السابقة وبشكل أكثر دموية وحسماً.

الشكل الثاني، الذي قد لا يعجب بعض أصحاب العنتريات، ولا «يرقى» إلى غليان الدماء في عروقهم، يعبّر عن درجة أعلى من المسؤولية والنضج، وعن رغبة صادقة ولو حتى غير متبلورة بشكل كامل، في بذل الجهود التراكمية التي تجمع المنهوبين وتجعلهم صفاً واحداً، وتربط آلامهم بأسبابها الحقيقية وبطرق حلّها الحقيقية، أي بالواقع السوري بأكمله، وليس بواقع مناطقي هو مجرد نتيجة ضمن سياق عام. الشكل الثاني هذا، ومرة أخرى، رغم أنه قد لا يرضي بعض أصحاب الرؤوس الحامية، إلا أنّه بذرة أشكال أكثر نضجاً وتنظيماً، بما فيها التظاهر أيضاً، ولكن التظاهر المنظم والمدروس، وليس تظاهر «الفزعة» و«الحمية»؛ فالفزعة والحمية قيمتان أخلاقيتان وثقافيتان عميقتا الجذور في السويداء، وفي سورية كلها، ولكنّهما تأخذان قيمتهما من الاتفاق بين الناس على أشكال ممارستهما، ومن وجود عرف سائد متفق عليه لتطبيقهما، ومن وجود زعاماتٍ يختارها ويحترمها الناس، تنظم ذلك التطبيق.

وفي حالة خاصة كالتي تعيشها البلاد اليوم، فإنّ الزعامات المعنية بتغيير جذري، ليست هي بالضرورة الزعامات التقليدية «التي هي نفسها منقسمة فيما بينها»، وغالباً ما تكون زعامات التغيير الجذري قادمة من الأوساط الشعبية، وتختلف إلى هذا الحد أو ذاك عن الزعامات التقليدية.

الوضع اليوم، أنّ هنالك زعامات تقليدية، هي أميل للتعقل ولتهدئة الأمور، وهذا جيد. وهنالك زعامات مستجدة، رفعها السلاح قبل أي شيء آخر، وبعضها رفعها المال، وهذه منقسمة على نفسها هي الأخرى. ولكن الواضح لكل ذي نظر أنه لا هذه ولا تلك، على الأقل بشكلهما ومواقفهما الحالية، هما زعامة التغيير الجذري... وهذا لا يعني أنه لا يمكن الاستفادة منهما بما يمكن أن تقدماه، وخاصة في إطار التعقل وتهدئة الأمور حين يسعى أصحاب المصلحة في التفجير إلى التفجير.

النخوة والفزعة والحمية، تحتاج إلى تأطير يقوده زعماء من نوع خاص، زعماء عقلاء وثوريون في الوقت نفسه؛ وهؤلاء بغالبيتهم العظمى، وكما علمنا التاريخ، لن يأتوا لا من الزعامات التقليدية، ولا من زعامات السلاح المستجد، ولا من زعامات الأحزاب... هؤلاء سيأتون بمعظمهم من أناس موثوقين ومحترمين في مجتمعاتهم، وفوق ذلك عقلاء وثوريون في آن معاً...

ووظيفة العمل الممل الرتيب الأسود هي خلق هذه الزعامات واختيارها وتجميع الناس حولها، وأهم من ذلك، تجميعهم حول رؤية وطنية واضحة وجامعة... والإرث التاريخي الوطني للسويداء وكذلك الإرث السياسي والاجتماعي، هي عوامل غنية ومساعدة على الوصول إلى الغاية المرجوة بالتغيير الجذري الشامل عبر الحل السياسي، وعبر القرار 2254، وعبر تنظيم الناس لصفوفها باستخدام مختلف أشكال الاحتجاج والتجمع، وعبر «العمل الممل الرتيب الأسود»، أي العمل التنظيمي الجاد اليومي، بقلوبٍ حارة وعقولٍ باردة.

الانتصارات «نحن» سببها والأزمات سببها «الحلفاء»!

عبر السنوات الأربع الماضية، أي منذ انتهى بشكل شبه كامل الطور العسكري العنيف من الأزمة، وباتت استحقاقات التغيير هي الموضوعة على الطاولة، وبدأت الهوامش تضيق أكثر فأكثر على رافضي التغيير ورافضي الحل السياسي، فإنّ هنالك مقولة باتت ثابتة في الإعلام شبه الرسمي، وفي الإعلام الرسمي أحياناً، وعلى ألسنة متشددين ضمن النظام على وجه الخصوص.

■ المحرر السياسي

المقولة المقصودة، هي تلك التي يمكن اختصارها بالشكل التالي: «الانتصارات «نحن» سببها، والمقصود النظام، والأزمات سببها «الحلفاء» والمقصود روسيا وإيران». وهذه المقولة تأخذ صياغات تتعدد وتتنوع، تبعاً لدرجة اجتهاد وفهلوية الناطقين بها؛ فيمكن أن تسمع أحدهم يخرج باستنتاج غرائبي من قبيل: سورية هي من «سمحت» لروسيا بأن تتحول إلى دولة عظمى! وهي تالياً، أي روسيا، مدينةٌ «لنا» بما لا يمكنها سداده مهما فعلت.

كذلك الأمر مع إيران، فما سمح«نا» لها بالقيام به في سورية، هو ما سمح لها بالحصول على الاتفاق النووي، وهو ما سمح لها أن تقف نداً للولايات المتحدة و«إسرائيل»، وأن تؤرقهما.

نعم هي مصالح

قبل المضي أبعد في هذا الحديث، لا بد من التأكيد على الموضوعة الصحيحة دائماً، وهي أنّ الدول تتصرف وفقاً لمصالحها وانطلاقاً من مصالحها، وليست مؤسسات عمل خيري تعمل لوجه الله. هذا صحيح دائماً. ومع ذلك، فإنّ العداوات بين الدول إذ تقررها المصالح، فكذلك الأمر مع التحالفات، فالمصالح أيضاً هي ما تقررها. والتحالف يعني تقاطع المصالح، ولذا فإنّ مساعدة دولة لأخرى «إذا نحيّنا النموذج السوفييتي الذي كان طفرة تاريخية» هي تحقيق لمصالحها في الوقت نفسه. ولذا فأضعف الإيمان في حالات التحالف، هو أنّ العلاقة بين المتحالفين هي علاقة تبادل مصالح، قد تكون متكافئة، أو ربما ترجح كفتها بهذا الاتجاه أو ذاك. ولكنّ الطريف في الحالة السورية، هو أنّ يتحول الحلفاء إلى خصوم لا انطلاقاً من مصالح البلاد، بل من مصالح ضيقة لأولئك الرافضين لتغيير أي شيء، ولمعالجة أي مشكلة من المشكلات...

التغطية على الفساد الداخلي

إذا تكلمنا بالملموس أكثر، فإنه يجري تحميل كلٍ من روسيا وإيران مسؤولية أزمات المحروقات والكهرباء، ولننظر عن قرب أكثر لهاتين الأزمتين. بالنسبة للمحروقات، يجري طلب خطوط ائتمانية «أي قروض عينية آجلة السداد» يتم بموجبها استقدام محروقات ضمن مجموعة أخرى من البضائع، وثم ماذا؟ يتم بيع تلك المحروقات بأسعار أعلى من السعر الدولي، ويراد أن تستفيد من ذلك «شركات خاصة» وتنمي أرباحاً فلكية، ولا يستفيد الناس عملياً من المحروقات، بل لا يكادون يرونها، ولا تحل أزماتهم، بل ويستمر السير في تنفيذ الوصفات التخريبية لصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تفتح الباب على انهيارات كبرى أشد مأساوية من كل ما جرى حتى الآن.

أي باختصار، تتحول «القروض العينية الآجلة السداد»، إلى أداة إثراء وتحكم للقلة الناهبة، ولا تكاد تفيض منها قطرة واحدة للتخفيف من أزمات عموم السوريين.

ملف الكهرباء هو الآخر يسير السير نفسه؛ فإضافة إلى الانعكاس المباشر لأزمة المحروقات على الكهرباء، فلا اقتراحات الحلول التي تقدمها الدول الحليفة يجري قبولها، ولا تظهر مبادرات حقيقية باتجاه الحل؛ بل وأكثر غرابة من ذلك، يجري تقديم مشاريع غربية بعينها، يعلم كل اختصاصي أنها لن تقدم أي حل، بوصفها الحل الأمثل والطريق الوحيد الذي ينبغي السير فيه؛ «خاصة مشاريع الطاقة الشمسية والريحية المؤسسة على استيراد أدواتها دون حتى التكنولوجيا الخاصة بتصنيعها من الغرب، ناهيك عن ضآلة ما يمكن أن توفره من طاقة، وناهيك عن الحقائق التي بات يقر بها العالم أجمع ما بعد أوكرانيا، من أنّ التحول نحو ما يسمى الاقتصاد الأخضر لن يكون حلاً في القريب العاجل، فما بالك ببلدٍ تشملها الظلمة، ويتم قطع الكهرباء فيها حتى عن مرافق الإنتاج».

الأكيد أنّ عملية خداع الشعب السوري ومحاولة إلقاء المسؤولية على الآخرين باتت باهتة وغير قادرة على إقناع أحد...

إلقاء الكرة للخارج

الثابت، أنّ هنالك نهجاً واحداً في التعامل مع كل ما هو داخلي؛ فحين بدأت الحركة الشعبية عام 2011، كانت «المؤامرة الكونية» هي السبب الجامع المانع الوحيد لكل أزمات السوريين؛ لا تقليص الدعم هو السبب، ولا السماح للحيتان بالتهام أرزاق الناس، ولا ضرب القطاع العام، ولا ضرب الإنتاج الزراعي والصناعي هي الأسباب. السبب الوحيد هو «المؤامرة». ومعلومٌ لكل صاحب نظر موضوعي، أنّ المؤامرة موجودة فعلاً وكبيرة فعلاً، وتشمل بين ما تشمل العقوبات والحصار والإرهاب وغيرها، ولكنّ عاملها المكمل الذي لم يكن لها أن تنجح دونه، ولم يكن لها أن تستمر، هو الفساد الكبير الداخلي، الذي حوّل حتى العقوبات إلى مزراب ذهبٍ لأرباحٍ فلكية، أحد أكثر أشكالها وضوحاً، هو حصر استيراد بعض من أكثر المواد الغذائية أساسية بيد قلة قليلة وليس بيد الدولة...

الآن أيضاً، ليس استمرار الفساد الكبير هو السبب، وليست الخصخصة سبباً، وليس التدمير الممنهج للإنتاج هو السبب، السبب هو فقط «العقوبات الغربية»، بل وأدهى من ذلك أنّه حتى العقوبات الغربية لم تعد السبب الأساسي الذي يجري التعلل به هذه الأيام، بل السبب هو «تخاذل الحلفاء»!

إحدى الغايات الواضحة من الدعاية الكثيفة ضد روسيا وإيران، والتي يقودها متشددون ضمن النظام، ليس على المستويات الإعلامية فحسب، بل وأيضاً على المستوى الشعبي ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، هي البحث عن قميص عثمان لتغطية كلّ شيءٍ تحته، ولحرف الجدال الطبيعي والموضوعي حول السياسات الداخلية نحو الخارج، نحو عدو خارجي، أو نحو «صديق متخاذل» خارجي.

سببان أكثر عمقاً

قد يرى كثيرون، أنّ ما أسلفنا قوله هو جملة القول في هذه المسألة، أي أنّ انتقاد «الحلفاء المتخاذلين» الغرض منه محصور في التهرب من المسؤولية عبر إلقائها على الآخرين. ولكن ما نعتقده أنّ هنالك سببين أكثر تأثيراً وأهمية «خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ المتنفذين والمتغوّلين في ممارسة النهب والنفوذ، يصرفون أقل اهتمام وانتباه على ما يظنه السوريون، وعلى ما يفكرون به؛ فآراء السوريين بهم وبأي شيء، هي الأقل أهمية في المعادلة من وجهة نظرهم».

السبب الأول: لا يقف عند حدود السعي إلى تحويل غضب وقهر الناس من المسؤولين المباشرين عنه نحو روسيا وإيران، بل وأيضاً في استخدام ذلك الغضب المحوّل، كأداة في رفض ومعاندة سعي روسيا وإيران، ومسار أستانا على العموم، لوضع العملية السياسية وفق 2254 موضع التنفيذ.

السبب الثاني: والأشد خطورة، هو العمل على تحضير الرأي العام في سورية، للقبول بانقلاب كامل على «الحلفاء» وفقاً لرسمة «خطوة مقابل خطوة» الغربية؛ فهمّ الفاسدين الكبار ليس البلاد ووحدتها وحال أهلها، وهذا ما أثبتوه بكل طريقة ممكنة، بل همهم هو منع التغيير ومنع الحل، حتى وإنْ كان الثمن الخراب وربما التقسيم. والوصفة هذه، أي الخراب والتقسيم، هي المضمون الفعلي للعمل الأمريكي و«الإسرائيلي» والغربي على العموم في سورية، والذي يتلطى اليوم تحت مسميات عديدة بينها «خطوة مقابل خطوة»، وبينها «خط الغاز العربي»، و«المبادرة الأردنية»، وغيرها.

الأكيد، أنّ عملية خداع الشعب السوري، ومحاولة إلقاء المسؤولية على الآخرين، باتت باهتة وغير قادرة على إقناع أحد؛ فحتى أولئك الذين يسلّمون تحت ضغط التضليل اليومي بأنّ روسيا وإيران ليستا حليفتين، بل هما عدوتان، يصرون أنّ العدو الأول للسوريين هم أبناء جلدتهم من الفاسدين الكبار واللصوص الذين انتهوا من نهش لحم السوريين، وبدأوا بسحق عظامهم، جوعاً وبرداً ومرضاً وظلمةً ومأساةً تكاد تكون بلا مثيل تاريخي، ليس بشدتها فحسب، بل وبما يسير معها جنباً إلى جنب من بطرٍ متعجرف فاسد، لقلة ناهبة تعيش في قصورٍ عاجية، وتنظر لعموم الناس باحتقارٍ ما بعده احتقار، وتحدد من بين هذه «الرعية» المشرفة على الهلاك من هو وطنيٌ ومن هو قليل وطنية ومن هو خائن...

«الأحاديّة القطبية» تخسر على الجبهة الإعلامية أيضاً

سيكون تضييقاً لحدود وأهمّية الحرب المتصاعدة على الجبهة الإعلامية اليوم بين «المعسكرين» لو تم اختزالها بأنها تعبير فقط عن الاستقطاب بين «قوّتين عظميين» أو «دولتين» هما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتصويرها كمجرّد صراع إيديولوجي لـ «تحاصص نفوذ بين متنافِسين متماثلَي الأهداف» سينتهي بـ«صفقة» تعيد الأمور إلى «مجاريها السابقة»، فوجهة نظرٍ كهذه تتجاهل المنعطف التاريخي الحادّ والهائل الذي تشهده البشرية جمعاء اليوم، وانقلاب العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية و«الزلزال» المرافق له في الوعي الجماعي، وهو ما يتكثف توصيفه المرحلي بالانتقال من عالَم «الأحادية القطبية» الآفل إلى عالَم «التعددية القطبية» الجديد، أو حتى «اللا- قطبية». فالمسألة تتعلّق بالعمق في استنفاد ذروة المنظومة الإمبريالية الرأسمالية عالمياً لآخر مبرّرات وجودها، بعد تلك العقود القليلة التي كان ما يسمح لها بالاستمرار، هو فقط بقايا عطالتها غير المكبوحة بمقاومة كافية بعد تراجع وتفكك الاتحاد السوفييتي، وهو ما بدأ يتغيّر جذرياً منذ سنوات. دون هذا الأساس المادّي للصراع العالمي المحتدم حالياً لا يمكن إدراك مغزى معاركه وأدواته على مستوى البنيان الفوقي أيضاً؛ ومنها: الحرب الإعلامية والفكرية والنفسية بين «المعسكرَين» الرئيسيَّين اليوم.

هل هناك «مبالغة» بالقول بأنّ هناك «خسائر» للغرب في حربهم الإعلامية الدائرة حالياً؟ لنستمع إلى اعترافات أحد أهمّ مراكز الأبحاث الغربية، وتحديداً الأمريكية، وهو مركز «راند» المعروف بارتباطه وعمله لصالح دوائر القرار العسكري والسياسي الأمريكي.

الحرب الإعلامية بدأت قبل سنوات من حرب أوكرانيا الحالية

كمثال على الاهتمام والقلق الأمريكي الجدّي من تغيّرات ميزان القوى في ميدان المعركة الإعلامية العالَمية، نذكر بأنّ مركز «راند» نشر منذ العام 2016 دراسة بعنوان: «النموذج الدعائي الروسي «دفق نيران الباطل»– لماذا قد ينجح؟ وخيارات لمكافحته». ومطلع الدراسة يُعبّر عن مستوى الجدّية التي تأخذ بها المؤسسة الأمريكية– الغربية تهديد حرب المعلومات مع روسيا، وتؤرّخ لنقطة تحوّل انعطافية على هذه الجبهة، عندما تقول: «منذ توغّلها في جورجيا عام 2008 «إنْ لم يكن قبل ذلك»، بات هناك تطوُّرٌ ملحوظ في نهج روسيا الدعائيّ. لقد ظهر هذا النهج الجديد بشكل كامل خلال ضمّ شبه جزيرة القرم عام 2014. ويستمر تجلّيه في دعم الصراعات الجارية في أوكرانيا وسورية، وفي السعي لتحقيق أهداف شائنة وطويلة الأجل في «الخارج القريب» لروسيا وضد حلفاء الناتو».

لا شكّ أنّ الاستفادة من هكذا نوع من الدراسات الغربية يتطلّب أن نميّز من جهة بين محتواها الموضوعي وما تكشفه من قلق مؤلّفيها تجاه تراجع الهيمنة الأمريكية الشاملة، الذي أساسه اقتصادي– سياسي، وبالتالي تراجعها في الميدان الإعلامي والإيديولوجي و«الحرب على العقول والقلوب»، وبين الشكل الذي يُقدَّم فيه هذا المحتوى عادةً، وهو شكلٌ «دعائي مضادّ» بالضرورة، ومليء بطبيعة الحال بعبارات «الشيطنة» لروسيا «وهذا طبيعي لكون صعود روسيا والصين، وتحرّرهما خطر على استمرار الهيمنة الأمريكية والغربية بنهجها الاستعماري الاستغلالي المزمن» وهذا ليس سراً، بل يترسّخ علناً في وثائق العقيدة الاستراتيجية والعسكرية للأنكلوساكسون وحلفائهم/ أتباعهم.

وهكذا نجد مثلاً في وثيقة «راند» 2016 المذكورة أعلاه بأنها عندما تعدّد «الخصائص المميزة للنموذج المعاصر للبروباغاندا الروسية» تذكر: «1– دعاية ذات حجم كبير ومتعدّدة القنوات. 2– سريعة ومتواصلة ومتكرّرة». ثم تشفعها بأنها «3– تفتقر إلى الالتزام بالواقع الموضوعي. 4– تفتقر إلى الالتزام بالاتساق».

مما له دلالته ضمن المثال نفسه، أنّه في حين كانت دراسة معهد «راند» حول هذا الموضوع مقتضبة في 16 صفحة عام 2016، فإنها تطوّرت إلى دراسة موسّعة ومحدَّثة في 175 صفحة في آب 2021 حملت عنواناً أكثر اكتراثاً وقلقاً: «فهم جهود المعلومات الخبيثة والتخريبية لروسيا في أوروبا والدفاع ضدّها».

وأكثر ما يلفت الانتباه فيها، أنّها اعترفت بنقاط ضعف ساعدت الدعاية الروسية على تحقيق اختراقات، حيث ذكرت عدة نقاط ضعف أساسية لدى الغرب هي التالية أدناه.

بيئة إعلامية مُعرَّضة

تتحدث الوثيقة هنا عن «الجهود الإعلامية الروسية» – وبطبيعة الحال تضيف لها دائماً صفة «التلاعبية» أو «الخبيثة» وما شابه...

يولد مسربلاً بالدماء من رأسه حتى أخمص قدميه على حدّ تعبير ماركس فهذه القابلية ملازمة لأيّة دولة أو مؤسسة رأسمالية

لكنّ اللافت أنّها تعترف بكون الدعاية الروسية تحقّق «الصدى الأكبر حيثما تغيب مؤسسات إعلامية مهنية ورصينة» في الغرب. وأنّ «المعايير الصحفية الضعيفة تسهّل اختراق» المعلومات الروسية «إلى منافذ الإعلام السائد» في الغرب. وأنّ «قصور المؤسسات الإعلامية [الغربية] في نيل ثقة الجمهور تخلق بيئة خصبة لاستقبال» المعلومات الروسية. وتضيف بأنّ «البيئة الإعلامية «الغربية» التي تُهمل بعض مجتمعات المتحدثين باللغة الروسية، فضلاً عن آخرين محتملين أيضاً، وتتركهم دون بدائل عن مصادر الإعلام المتحكّم بها، أو المؤثّر عليها روسياً، يسمح لهذه الأخيرة بالسيادة في هذا المجال».

في هذا الصدد، نلمس مفارقةً بارزة تكمن فيما يلي: فرغم تشخيص أحد أهمّ أبحاث واشنطن والغرب لنقاط الضعف هذه في معسكرهم، قبل بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، لكنّ هذا لم يمنع من تكرار الغرب لأخطائه نفسها، بل وتعميق نقاط ضعفه رغم أنّه يعرف معظمها مسبقاً، وحدّدتها دراسة «راند» بالاسم في المقطع أعلاه: فعلى سبيل المثال: صعّد الغرب من اضطهاد القومية الروسية، وتمادى لدرجة مجنونة في قمع حتى رموزها الأدبية والفنية التاريخية «مثل دوستيوفسكي وتشايكوفسكي» وانتهج «عقوبات جماعية» على الطلاب والسيّاح والمسافرين الروس إلى الغرب، مقدّماً بيديه «هديّةً مجانية» للإعلام الروسي للاستفادة من النقمة الطبيعية التي تنشأ عن تصرّفات الغرب، وانكشاف زيف متاجرته بشعارات «احترام الرأي الآخر» و«الديمقراطية» و«الحريات»... إلخ. وكأنّ الغرب يوقع نفسه في «الحفرة» نفسها أكثر من مرّة! فهل يوجد تفسير معقول لهذا السلوك؟ يبدو أن التدهور الاقتصادي والانحطاط السياسي للنخب وصانعي القرار في الغرب قانونٌ موضوعي، لا بدّ أنْ يترك أثره بقوة لا رادّ لها على تراجع موافقٍ على مستوى بنائه الفوقي، بما فيه الإعلامي، وعلى قدرته بالتحكم بالوعي الاجتماعي محلياً وعالمياً– هذا ما يمكن التعبير عنه بـ«فقدان الهيمنة» بالمعنى الذي نظّر له غرامشي.

انقسامات داخلية ودَوليّة

تذكر دراسة «راند» 2021 أيضاً، بأنّ الإعلام الروسي «استغلّ الانقسامات الداخلية حول جدالات بشأن قضايا محدَّدة، مثل: الهجرة، والمثلية الجنسية «مجتمع الميم LGBT»، وانقسام الرأي بشأن العضوية في المؤسسات الغربية، والانقسامات المجتمعية على طول خطوط إثنية– قومية، ودينية وطبقية». وكذلك «الانقسامات ضمن الدول الأوروبية فيما بينها من جهة، وبين بعضها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، قد خلقت بيئةً مستعدةً لتقبّل المحتوى الذي يهاجم الغرب والمؤسسات الغربية، مما أدى لانتشار المشاعر الشكوكية الأوروبية والمعادية لأمريكا...».

دور الفساد

لا نقول هنا بأنه ليس هناك فساد داخل روسيا و«طابور خامس» غربي ومصالح مرتبطة بالغرب، بالعكس؛ فقوى كهذه بالذات عملت وما زالت تعمل على عرقلة التوجهات والخطوات الجذرية للتحرّر من التبعية الغربية وانتهاج استقلال اقتصادي وسياسي وثقافي عنه... إلخ. ولكن يبدو أنّ الفساد هو نقطة ضعف مشتركة في الحقيقة في كلا المعسكَرين؛ ففي هذا السياق سلّطت وثيقة «راند» الضوء على الفساد في المعسكر الغربي فقالت: «إنّ المؤسسات الضعيفة والفاسدة تولّد انعدام الثقة الشعبية، وتحوّل هيئات الدولة وشخصيات سياسية [في الغرب] إلى أهداف سهلة لجهود الإعلام [الروسي]».

ولكن، هنا أيضاً يلعب نوعٌ من «الحتمية التاريخية» دوره، لأنه كما نعلم فإنّ الجذر والمنشأ الأعمق للفساد المعاصر خلال القرون القليلة الماضية كان وما زال بالتحديد المنظومة الرأسمالية بحدّ ذاتها؛ فالرأسمال بطبيعته الجوهرية استغلالي وفاسد، ومولّد لشتى قابليات الفساد والإفساد والجريمة و«يولد مسربلاً بالدماء من رأسه حتى أخمص قدميه» على حدّ تعبير ماركس– فهذه القابلية ملازمة لأيّة دولة أو مؤسسة رأسمالية، حتى لو كانت من القوى الصاعدة، ولذلك فلا بدّ أنْ تشتدّ تناقضات آليات التطور الداخلي للقوى الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين، وخاصةً التناقض داخلها بين قوى الفساد والرجعية وقوى الازدهار والتقدّم. وسيقدّم احتدام المعركة العالمية مع الإمبريالية– على كافة الجبهات– الأساس الموضوعي الذي يفتح إمكانية جدّية للانتصار على الفساد، وبقية الأمراض الملازمة بالضرورة للرأسمالية، انتصاراً جذرياً بتغييرها وبناء منظومة جديدة للاشتراكية في القرن الحادي والعشرين.

مستقبل أبناء سورية... رهين مافيات الفساد

تعد ظاهرة انخفاض معدل الولادات في سورية، أحد أهم آثار الأزمة وضوحاً وأكثرها خطورة على حاضر ومستقبل المجتمع السوري والبلاد!

■ عبير حداد

فما الأسباب المباشرة التي أدت إلى هذا الانخفاض، وما مدى ارتباط سنوات ما بعد انفجار الأزمة السورية بهذه الأسباب، وماذا يحمل ذلك على مستقبل سورية القريب من مخاطر في حال استمرار المسببات ذاتها دون حل جذري يوقف المأساة؟!

فقد صرح مدير مشفى التوليد في دمشق يوم 19 كانون الأول «إن عدد الولادة انخفضت إلى 400 ألف طفل خلال النصف الأول من العام الحالي، مشيراً إلى أن نسبة الولادات في سورية انخفضت إلى 70%».

لمحة لواقع الولادات في سورية

بداية لا بد من تعريف معدل الخصوبة «الولادات» العامّ بأنه النسبة بين عدد المواليد الأحياء في سنة ما إلى إجمالي عدد الإناث في سن الحمل أي «من 15 إلى 49 عاماً».

ويتأثر معدل الخصوبة «الولادات» بالعديد من الأسباب منها الاقتصادي- الاجتماعي السائد في بلد ما، كما تعد الحروب أحد أهم أسباب تخلخل معدل الخصوبة نتيجة الخسائر البشرية الهائلة والمشكلات اللاحقة التي تسجل خلال تلك الفترة...

يميل معدل الولادات في البلاد بين سنوات 1970 و2020 نحو الانخفاض حيث وصل في عام 1970 إلى 7,9، ثم انخفض خلال عام 1990 إلى 5,9، ليعاود التراجع في عام2010 إلى 5,2، مستمراً بالانخفاض خلال عام 2014 إلى حدود 3,4، أما الفترة بين عامي 2015 و2020 فقد بلغ معدل الخصوبة لكل امرأة 2,8.

وحسب الإحصائيات فإن عدد الأطفال المولودين في سورية لكل 100 امرأة في عمر الخصوبة بلغ في عام 2010 نحو 17 مولوداً، بينما في عام 2017 بلغ نحو 6,6 مواليد، وبلغ عام 2019 نحو 7,2 مواليد...

أسباب ما قبل انفجار الأزمة

يعد العامل اقتصادي الحامل الأساسي لتراجع أعداد الولادات ما قبل انفجار الأزمة، وذلك نتيجة إلى التفاوت بين الأجور وما يمكن أن تغطيه من تكاليف معيشة مرتفعة، وعدم قدرة غالبية الشباب على الإقدام على خطوة الزواج وتأمين حياة مستقرة، بالإضافة إلى لجوء الأسر إلى تحديد عدد مواليدهم حتى لا يغرقوا أكثر بمتاهة تفاقم تكاليف المعيشة...

فمن المعروف أن عدم تناسب الأجور وتكاليف المعيشة هي مشكلة قديمة، وقد اقترنت بها مسألة الدعم الحكومي كمحاولة لتغطية ذلك التفاوت، ولعل المشكلة بدأت تشتد بشكل أكبر منذ عام 2005، أي منذ تبني سياسة رفع الدعم وما ألحقته من أضرار على مستوى قطاعي الزراعة والصناعة عصب الإنتاج الحقيقي، مما سهل تدمير اقتصادنا المنتج لصالح فتح الأسواق للبضائع الأجنبية المستوردة من قبل حيتان الفساد والنهب بتغطية قانونية مشوهة، وكان ارتفاع نسب البطالة الشكل الأكثر وضوحاً كنتائج لتلك السياسات الحكومية، التي بدأت برفع الدعم دون تصحيح طرف المعادلة الأخر أي الأجور، ليختل التوازن وينعكس ذلك على واقع المعيشة الذي بات صعباً على غالبية المواطنين المفقرين.

أسباب ما بعد انفجار الأزمة

بقيت هذه المظاهر الاقتصادية مستمرة بعد انفجار الأزمة، على الرغم أنها كانت السبب الأساسي للانفجار، وتسارعت تلك المظاهر بحجج الأزمة والعقوبات والحصار واستمرت الحكومة برفع الدعم وما رافق ذلك من عمليات وأد للزراعة والصناعة عصب الإنتاج، بل وصلنا في يومنا هذا إلى شل حركة البلاد والعباد وتعمق الفقر حتى وصلنا إلى مستويات كارثية من الفقر والجوع لم يسبق لها مثيل، وما حملته سنوات الحرب من أسباب إضافية كانت أكثر عنفاً أدت إلى هجرة الشباب خارج البلاد بحثاً عن مكان أكثر أمناً واستقراراً، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد الوفيات خصوصاً لنسبة الذكور في عمر الشباب كنتيجة مباشرة لإقحامهم بالأعمال العسكرية، وما خلفه ذلك من نسب كبيرة بأعداد الأرامل، وارتفاع نسب الإناث على الذكور، ناهيك أن من بقي على قيد الحياة وداخل البلاد غالبيتهم من المفقرين لا يمكن أن يتحملوا تكاليف المعيشة التي باتت تتسارع عجلة ارتفاعها بين اليوم والتالي، كل تلك الأسباب أدت إلى تراجع عقود الزواج بل وتفاقم المشكلات الاجتماعية التي تعكس تزايد عدد حالات الطلاق أحد أهم نتائجها.

فقد بلغ عدد حالات الطلاق في سورية خلال عام 2015 ما يقارب 9,670 حالة ليزداد خلال عام 2020 إلى 26,956 حالة طلاق حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

إن كل تلك الأسباب مجتمعة أدت إلى تراجع أعداد الولادات في سورية إلى هذه النسب الكارثية.

إن إعادة إنتاج الحياة نفسها في المجتمع السوري باتت من المستحيلات بسبب جملة السياسات الظالمة المتبعة والإصرار على الاستمرار بها

تفاقم المشكلة

تقول القاعدة العامة أنه عادة ما يشهد مجتمع ما بعد انتهاء الحروب نمو سكاني يعوض الخسائر البشرية التي فقدتها، وذلك نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية في حال سمحت الفرصة...

ولكن ما شهدناه في بلادنا كان عكس ذلك تماماً، فمع انتهاء الأعمال العسكرية والاقتتال في غالبية الأراضي السورية، بدأ السوريون يشهدون تحسناً نسبياً وطفيفاً من الناحية الاقتصادية انعكس إيجاباً نوعاً ما على الواقع الاجتماعي، لكن سرعان ما تبخر هذا التحسن خلال مدة قصيرة، ليتبين أن الحرب الاقتصادية التي شنتها الحكومة على لقمة عيش المواطن أشد وأعتى بنتائجها السلبية من الحرب التي كانت دائرة على الأراضي السورية.

فقد اشتدت وتيرة رفع الدعم حتى إنهائه بسرعات خيالية، كان آخر محاولات إنهائه اقتراح البديل النقدي للدعم الذي ما زال قيد الدراسة، وسينتهي معه آخر ما بقي من فتات دعم حكومي للمواطن بعد أن تتبخر قيمته النقدية مع ارتفاع الأسعار الوحشي، وليس انتهاءً بالحجج التي تتذرع بها الحكومة كالعقوبات والحصار وغيره الكثير لخنق الدعم عبر اختلاق أزمات تمهد نحو المزيد من رفع الدعم، أدت بنهاية المطاف إلى وأد الزراعة والصناعة مقابل عمليات الاستيراد وما تحمله معها من أرباح خيالية لمحتكريها، بحجج العقوبات والأجور النقل والشحن وأزمة الطاقة والغذاء الأخيرة، ولتمهد الطريق أمام مافيات الفساد والنهب المستشري، لتوسّع جعبة أرباحها من جيوب المواطنين، عبر تنشيط السوق السوداء التي يتوفر فيها كل ما يمكن ألّا تجده متوفراً عبر قطاعات ومؤسسات الدولة، وليتحكم حيتان الفساد والنهب بأحوال العباد والبلاد.

وهكذا نجد أن أصحاب القرار منذ ما قبل الأزمة قد وضعوا الأساس المادي لعمليات الإفقار والتطفيش التي سرعت من حدتها عمليات الاقتتال، وبقيت مستمرة مع انتهاء الأعمال العسكرية كنتيجة مباشرة للحرب الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة على مواطنيها، فكان انخفاض معدل الولادات هذا أحد أكثر تجلياتها، وما لذلك من أثر سلبي على مستقبل البلاد بحال استمرار الوضع على حاله، فمن المؤكد أننا سنفقد المزيد من القوى الشابة وسيتحول المجتمع السوري من مجتمع فتي معيل إلى مجتمع تغلب عليه نسبة المعالين الذين لن يجدوا من يعيلهم...

وخلاصة القول، إن إعادة إنتاج الحياة نفسها في المجتمع السوري باتت من المستحيلات، ليس بسبب الأزمة وتداعياتها، وليس بسبب العقوبات والحصار، بل بسبب جملة السياسات الظالمة المتبعة، والإصرار على الاستمرار بها أياً كانت النتائج.

مزيد من الانهيار لمصلحة حيتان الاستيراد

لا يسعنا القول سوى أن قطاع الدواجن كغيره من القطاعات الإنتاجية في البلاد يميل نحو المزيد من الانهيار، ولا جديد على المستوى الحكومي يمكن أن يقدمونه لتبرئة أنفسهم، إلا برمي جميع موبقاتهم التي ألحقوها بالقطاع الإنتاجي على العقوبات والحصار...إلخ، أي جملة الحجج التي حفظوها، وبات يعلم المواطن أنها شماعة تعلق عليها جميع الأوزار الحكومية.

■ نادين عيد

يعاني قطاع الدواجن العديد من المشاكل المتروكة بلا حل ينتشل منتجيه، والتي تتسبب بسلسلة ارتفاعات تكاليف الإنتاج بشكل متكرر، أدت في نهاية المطاف إلى خروج أعداد كبيرة من منتجي الفروج من حلقة الإنتاج، وبحسب أخر التصريحات للمؤسسة العامة للدواجن، فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج تسبب بخروج 70% من مربي الفروج في القطاع الخاص.

تصريحات وواقع مؤلم

يتحدث نائب مدير المؤسسة العامة للدواجن عن واقع مربي الدواجن وخسارتهم المتكررة، نتيجة اختلال معادلة الأرباح، التي يجب أن تعوض تكاليف الإنتاج الملقاة على عاتقهم.

حيث أكد «أن عدد من مربي الدواجن تخلوا عن تربية كمية كبيرة من «الصوص» بسبب عدم القدرة على تأمين مستلزمات تربيته من أعلاف ومحروقات. مكملاً، أنّ الصوص يُباع بسعر 500 ل. س بينما تقدّر كلفته الحقيقية أكثر من 2500 ليرة، مضيفاً، أن البيضة الواحدة تحتاج بمقدار 600 ليرة من الأعلاف، بينما تباع بـ 530 ليرة، وتربية الفروج تحتاج 4 كغ من الأعلاف بكلفة 20 ليرة، وليتراً واحداً من مادة المازوت بكلفة 700 ليرة، مع الأخذ بالاعتبار أنّ هذه التكلفة وفق السعر المدعوم، وأن آخر كمية محروقات سلمت لمربي القطاع بالسعر المدعوم منذ شهر ونصف.

مبيناً، أن الأعلاف مستوردة بالكامل، وتقدر كمية الذرة المستوردة بمليون و600 ألف طن، بالإضافة إلى 800 ألف طن من مادة الصويا، والذي يحكم سعرها ارتفاع أجور النقل، والتحويلات المالية للبنوك الأوربية، مؤكداً، أنّ عدة شحنات من المادة تمّ دفع نفقاتها أكثر من مرة من أجل تأمينها".

ويرى، أن المربي خاسر، والقدرة الشرائية للمستهلك منخفضة بالتالي، المعادلة غير متوازنة بين الشراء والتكلفة العادلّة للطرفين، بتحقيق هامش ربح مقبول للمربين، وعرضها بسعر مقبول على المستهلك، مضيفاً، في الأيام القادمة، وتحديداً مع الشهور الأولى من العام الجديد، أنّ كمية العرض من الدواجن ستكون أقل وسترتفع أسعارها».

معاناة المربي

لخص نائب مدير المؤسسة جزءاً من معاناة المربين، والحقيقة، أن المربي يتحمل على عاتقه العملية الإنتاجية بشكل شبه الكامل، وفي نهاية حلقة الإنتاج، أي المبيع، يربح المزيد من الخسارة، خصوصاً، أن القدرة الشرائية للمواطنين أصبحت بالحضيض، فالأجور لا تتناسب مع تكاليف المعيشة، وبالتالي انخفض الطلب على مادة الفروج والعديد من المواد التي نسقها المواطن من سلة استهلاكه، وكل ذلك يرجع لسياسات رفع الدعم المتتالي عن القطاعات الإنتاجية، والذي أدى إلى خروج 70% من مربي الدواجن من العملية الإنتاجية، من صغار ومتوسطي مربي الدواجن، ولم يبق في ساحة الإنتاج سوى محتكري القطاع من كبار المنتجين.

وما تقدمه المؤسسة من أعلاف مدعومة لا يغطي إلا جزءاً يسيراً من عملية الإنتاج، والحقيقة، أن المربي يلجأ إلى تجار السوق السوداء لتأمين الجزء الأكبر من الأعلاف بأسعارها المرتفعة، والمتحكم بها من قبل تجار الفساد الأسود، بعدما تخلت مؤسسة الأعلاف عن دورها كاملاً «استيراداً ومبيعاً وتسعيراً وتوزيعاً»، والتي يرتفع سعرها من يوم لآخر، تبعاً لتغييرات سعر الصرف، كونها مستوردة وبالقطع الأجنبي، وتشكل الأعلاف 80% من تكاليف عملية الإنتاج.

كبار المتنفذين على عمليات الاستيراد والتصدير يعتاشون على عمليات الاستيراد القائمة بالشكل الحالي وبعلاقتها بالدولار

بالإضافة إلى الحاجة الملحة لتأمين حوامل طاقة من «مازوت وفحم حجري في ظل غياب المحروقات المدعومة حكومياً، وكنتيجة لانعدام الكهرباء»، ومن نافل القول: إن أزمة المحروقات الحالية أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق السوداء إلى أرقام خيالية، فسعر ليتر المازوت يقارب 12 ألف، والبنزين بـ 15ألف، وهذا كفيل بارتفاع تكاليف الإنتاج، نتيجة الحاجة للمحروقات في عملية التدفئة وتشغيل المولدات والنقل.

الحلول بين الحجج والواقع الممكن

بعيداً عن التصريحات الرسمية عن تراجع الإنتاج ومسبباته ومبررات الحاجة الملحة إلى عمليات الاستيراد، وبعيداً عن تخلي السورية للتجارة عن دورها الفعلي بشراء وتخزين فائض المنتجات لتحقيق التوازن بين حجم الإنتاج والاستهلاك المحلي، وتخلي مؤسسة الدواجن عن دورها في عملية استيراد المواد العلفية، وتوزيعها ومبيعها وتسعيرها لصالح حيتان الاستيراد والفساد، فقد أثبت الواقع أن إمكانية تفعيل الإنتاج محلياً ممكنة، بالقليل من الإرادة الحكومية نحو تفضيل مصلحة المواطن المنتج والمستهلك على مصالح قوى النهب والفساد المستتر ورائها، والواقع العملي الذي نتحدث عنه موسم زراعة الذرة الحالي، والذي أنتج وفق تقديرات رسمية 500 ألف طن من الذرة، بالإضافة لمجموع خضري يقدر بنحو مليون و500 ألف طن، وبحسب التقديرات الرسمية فإنه يغطي بين 70 –80% من المادة العلفية اللازمة لتغذية قطعان الثروة الحيوانية، والمساحات المزروعة تقدر بنصف المساحات التي كانت تزرع قبل سنوات الأزمة، وعلى الرغم من ذلك كان إنتاجها وفيراً بشكل كبير، إذا ما قُورن بحجم الإنتاج خلال تلك السنوات، والذي بلغ 100 ألف طن حينها...

لكن هذا الإنتاج الكبير والمفاجئ، كتب عليه أن يوضع في طريق منتجيه العديد من العقبات التعجيزية، وأهمها: كان شرط استلام كميات الذرة مجففة حصراً، علماً أن عدد المجففات المتوفرة قليل في محافظات زراعتها، بالإضافة لسعر التسويق غير المجزي..

وهنا نريد الإشارة إلى أن هذا الموسم الوفير ربما لن يتكرر وفقاً للشروط التعجيزية التي كانت عبرة وعظة للمزارعين، وهذا إن دل على شيء، يدل على حجم التعطيل لمصلحة قوى الفساد التي تعتاش على عمليات الاستيراد والنهب والهوامش الربحية الكبيرة، التي تدفعها جيوب المواطنين المنهوبين...إلخ، وما يؤكد ذلك تصريح نائب مدير مؤسسة الأعلاف، الذي ذكر خلاله، أن الأعلاف مستوردة بشكل كامل، وأن الذي يحكم سعرها ارتفاع أجور النقل والتحويلات المالية للبنوك الأوروبية، مؤكداً أنّ عدة شحنات من المادة تمّ دفع نفقاتها أكثر من مرة من أجل تأمينها...

فلماذا كل ذلك الارتباط العميق بحجم التعاملات المالية مع البنوك الأوروبية طالما أننا من الدول المعاقبة، والتي تعاني ويلات الحصار، ولماذا التعامل الحصري بالدولار؟!

ولماذا لا يتم تعميق وتوثيق الاستيراد من الدول الصديقة وبالعملات المحلية، التي تجنبنا تحمل تكاليف وهوامش إضافية لدفع نفقات تأمين أياً تكن المادة المستوردة؟!

إن كل تلك الأسئلة، إجابتها بسيطة وبات عموم المواطنين على علم بها، فكبار المتنفذين على عمليات الاستيراد والتصدير يعتاشون على عمليات الاستيراد القائمة بالشكل الحالي، وبعلاقتها بالدولار، وإن أي تغير ببوصلة الاستيراد نحو الدول الصديقة وبالعملات المحلية، يعني ضرباً لمصالح زيادة أرباحهم، التي ينهبوها من جيوب المواطنين المفقرين، وعلى حساب ضرب الإنتاج الوطني، وتغييب المصلحة الوطنية العليا...

بيانات تكثيفية عن الجوع مع نهاية العام

صدر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية عبر صفحته الرسمية مع نهاية العام الحالي بتاريخ 2022/12/21 خبر يقول:

■ مراسل قاسيون

هذه سورية اليوم:
14,6 مليون شخص بحاجة للمساعدة.
90% يعيشون تحت خط الفقر.
80% يعانون من انعدام الأمن الغذائي.
ارتفعت سلة الغذاء بنسبة 85% عن العام الماضي.
فقدت الليرة السورية 80% من قيمتها.
الحاجة إلى حلول عاجلة ضرورية لتلبية احتياجات الناس!

الأرقام الصماء

البيانات التكثيفية أعلاه ربما تعبّر عمّا آلت إليه حال السوريين بغالبيتهم المفقرة مع نهاية العام الحالي، لكنها تبقى أرقاماً ونسباً صمّاء مقابل حقيقة ووقائع ما تعانيه وتعيشه هذه الغالبية من كوارث يومية ولحظية بتفاصيل ضرورات حياتها ومعاشها وخدماتها!
فنسبة الـ90% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر يعني بداية أن الجوع قد فتك بهؤلاء وأنهكهم، كما يعني تالياً أنهم عاجزون عن تحمّل الإنفاق على ما هو ضروري من خدمات لاستمرار حياتهم، فالحاجات الغذائية هي الأولوية وعلى الرغم من ذلك دخلت حيز المستحيلات!
ونسبة الـ80% الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعني أن هؤلاء قد تجاوزوا مرحلة الجوع بأشواط، وصولاً إلى الأمراض الناجمة عنه، والتي قد لا تسعفهم المساعدات، بحال توفرها، من أن يتعافوا منها ومن آثارها ونتائجها على المستوى الصحي!
ولعل ارتفاع سلة الغذاء بنسبة 85% عن العام الماضي، وفقدان الليرة 80% من قيمتها، بحسب بيانات المكتب أعلاه تشير إلى بعض مبررات ما وصلت إليه حال السوريين من تردٍّ وجوع، بعيداً عن الخوض في أسباب ذلك الرئيسية والعميقة!

لجمع المساعدات

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام والبيانات التكثيفية التي تصدرها المنظمات الأممية تكون عادة موجهة بالدرجة الأولى من أجل الحصول على المساعدات المالية «من الدول ومن المنظمات الدولية» كي تقوم بما عليها من واجبات ومسؤوليات بحسب طبيعة عملها ومهامها، ولا نغفل أنه في بعض الحالات تكون لغايات الاستثمار السياسي أيضاً.
وبالحالة السورية مع بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية أعلاه فهي ربما لتغطية جزء من الاحتياجات الضرورية لـ14,6 مليون سوري بحاجة للمساعدة، ولنسبة 80% الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

الأسباب المعلومة المغيبة

إن العبارة التي تم ختم الخبر أعلاه بها، والتي تقول: «الحاجة إلى حلول عاجلة ضرورية لتلبية احتياجات الناس»، مكثفة أيضاً، برغم ضبابيتها!
وبعيداً عن التأويلات التي يمكن إيرادها بشأن مضمونها الضبابي تجدر الإشارة إلى أن حلول الأزمات تبدأ بإنهاء أسبابها!
فعلى المستوى الخارجي بهذا الشأن ربما البداية تكون بإنهاء الحصار والعقوبات، والتي أصبحت شماعة وذريعة على أيدي ولمصلحة حيتان وناهبي الداخل، لجني المزيد من الأرباح في جيوبهم على حساب عذابات وكوارث السوريين.
أما ما يعنينا على المستوى الداخلي بهذا الشأن فهو استمرار السياسات الليبرالية التي أدت إلى مزيد من التدهور المعيشي لعموم السوريين، وصولاً إلى التضحية بأمنهم الغذائي، وإلى مزيد من التراجع الخدمي على كافة المستويات، والتي تعتبر سبباً رئيسياً لما حل بسورية والسوريين.
ولا حلول جدية وناجعة إلا بالخلاص بداية من جملة السياسات الظالمة المتبعة، ومن طبقة المستفيدين منها، نهباً وفساداً ونفوذاً، والطريق إلى ذلك معلوم، برغم كل مساعي التهرب منه ومن استحقاقاته، ويتمثل بالحل السياسي الناجز عبر تطبيق القرار الأممي 2254 كاملاً غير منقوص.

سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي ولمصلحة من!

تعبيراً عن عجز الحكومة عن ممارسة دورها ومهامها، وتلميحاً منه على اعتراف الحكومة- سواء بشكل رسمي أو مواربة- بسعر الصرف بالسوق السوداء، أدلى رئيس جمعية الصاغة عبر إذاعة أرابيسك تصريحه الأول من نوعه كما يلي: نقوم بتسعير الذهب على دولار يساوي 5560 ليرة، وهو ما نعتبره سعراً وسطياً بين المركزي والسوق غير النظامية، وذلك لضمان عدم انخفاض سعره عن الدول المجاورة، وبالتالي تهريبه إلى الخارج، علماً أننا لا نملك تصريحاً بذلك من أية جهة، فالعمل جارٍ بهذه الآلية منذ تأسيس الجمعية حفاظاً على مخزون البلد من الذهب.

■ مراسل قاسيون

وإضافة إلى ذلك، نذكر تصريح أحد التجار قُبيل عدة أشهر، الذي وضح من خلاله أن البضائع بالسوق السورية تسعر فعلياً على دولار بـ 7000 ليرة، أي أن التجار وأصحاب المال يقومون بتسعير البضائع على سعر صرف أعلى حتى من سعر السوق السوداء، وذلك ضماناً لهم من عوامل التضخم، كما شهدنا في الأيام الحالية.
كما هناك الكثير من الكلام الخلبي أيضاً من قبل «حماية المستهلك» عن تدخلها المباشر لضبط الأسواق بما يتناسب والقدرة الشرائية للمستهلكين، لكنها بالمقابل تقوم بالتسعير وفقاً للتكاليف المعتمدة من المنتجين والمستوردين، أي بسعر السوق الموازي للدولار بالنتيجة.
ويضاف إلى كل ما سبق، ما قيل إنه تدخل سريع وحاسم بسوق الصرف من قبل المصرف المركزي، دون أن نلمس نتائج ذلك فعلاً!
استناداً إلى التصريحات الرسمية وغير الرسمية، نستطيع استقراء السياسات المالية والنقدية والسعرية التي تتبعها الحكومة لإدارة الاقتصاد الوطني، ولمصلحة من تدير هذا الاقتصاد، ويتوضح أيضاً التناقض الجوهري بين ما يصرح به رجالات الحكومة والرسميين، وبين ما تقوم به الحكومة بشكل فعلي!
فاذا كانت جمعية الصاغة تقوم بتسعير الذهب بسعر دولار قريب جداً إلى سعر صرف السوق السوداء، وإذا كانت مجمل السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام أو الخاص، تُسعر وفق سعر صرف السوق السوداء، فأين تلك التدخلات الحاسمة التي تفتخر بها الحكومة؟
فمجمل التدخلات هي مجرد أقوال وشعارات خلبية، ليس لها أي وجود حقيقي على أرض الواقع، وبالتالي، من الطبيعي أن يستمر الانحدار على المستوى المعيشي والخدمي لعموم المواطنين!
أما السؤال الذي يتبادر للذهن بعد كل ذلك، فهو عن اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام 2023 التي اعتمدت سعر صرف فيها بمبلغ 3015 ليرة مقابل الدولار، وما الغاية من ذلك طالما كل ما عداها يسعر بالسعر الموازي؟!
فالحكومة تقوم بتسعير مجمل السلع من محروقات وأسمدة ومواد غذائية، مثل: الأرز والسكر و.. بالإضافة إلى الخدمات، على سعر صرف السوق السوداء، فما الداعي لوجود سعر صرف رسمي أساساً؟
ليتضح جلياً مدى كفاءة وفعالية الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة في إداراتها للاقتصاد الوطني، ووضع السياسات المالية والنقدية والأجرية، ولمصلحة من يتم تجيير هذه السياسات بالمحصلة!
ولعل أكبر مثال فاقع كنتيجة ملموسة لكل ما سبق، هو ما يخص الأجور بالمقارنة مع القدرة الشرائية للمواطنين، وبأن ما ينطبق على البضاعة والسوق من سياسات لا ينطبق على قوة العمل من أجور!
فالحد الأدنى للأجور يقدر بـ 93,000 ليرة تقريباً، في حين أن الحد الأدنى للمعيشة يقدر بما يزيد عن 2,000,000 ليرة، مع تسجيل المزيد من العجز يومياً، وصولاً إلى معدلات فقر غير مسبوقة، 90% من السوريين تحت مستوى الفقر، 85% منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي!
فهل من جور وظلم أكبر من ذلك؟!
فكل السياسات المالية والنقدية والتدخلات الحاسمة للحكومة لضبط الأسواق وسعر الصرف هي حبر على ورق فقط، وكل الإجراءات التنفيذية لا تمت بصلة لكل تلك التصريحات الرسمية الخلبية!
فالمعيار الوحيد الذي يرتبط بكل الإجراءات والسياسات الرسمية هو مصلحة أصحاب الأرباح والنخب المالية، المتحكمة فعلياً بكل مفاصل العمل الاقتصادي في البلد، بل والمتحكمة بالمصائر، للبلاد والعباد!

الأخطاء الطبية والحلول الترقيعية

لا يكاد يمر شهر من دون أن نسمع عن خطأ طبي هنا أو هناك، بعضها قابل للإصلاح عبر إعادة العلاج وإجراءات الاستشفاء، وبعضها يتسبّب بضرر دائم أو حتى أدى إلى الوفاة.

■ رند الحسين

وباتت هذه الأخطاء واضحة إلى الدرجة التي بات من الصعب بمكان التغافل والتعامي عنها، وعليه ربما جاء تصريح رئيس اتحاد شركات التأمين في سورية حسين نوفل لصحيفة الوطن حول دراسة لمنع الطبيب من ممارسة المهنة في حال لم يكن لديه تأمين ضد الأخطاء الطبية.

حيث أشار نوفل إلى أنه يتم توقيف طبيب أو أكثر أسبوعياً بسبب الأخطاء الطبية وبناءً عليه يتم العمل حالياً على وضع تأمين على الأخطاء الطبية التي من الممكن أن يرتكبها الطبيب أثناء ممارسة عمله بمعنى التأمين على أخطار ممارسة المهنة، وذلك من خلال وضع معايير حول هذا الموضوع، مبيّناً أنّ ذلك لا يلغي الأخطاء الطبية وإنما بهذه الخطوة لا يتحمل الطبيب التعويض المادي للمرضى نتيجة الخطأ الطبي الذي وقع فيه أثناء ممارسته ويتم دفع التعويض للمريض عن طريق التأمين، وبحسب نوفل فإن من يتوجّب عليه دفع التأمين هم الأطباء وأن الدراسة تقترح أن يكون ذلك شرطاً لممارسة المهنة.

محاولة حلّ النتائج

في معرض حديثه أشار نوفل إلى أنه عالمياً يتم تسجيل حالة واحدة من كل 10 حالات وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية، في محاولة لاعتبار أمر الخطأ الطبي «حدثاً عالمياً» يحدث في كل البلدان، وهذا صحيح ولكن المأساة السورية لا يمكنها أن تكون جزءاً من شيء طبيعي يحدث في أي مكان!

فالتدهور المستمر في القطاع الصحي، من استنزاف مستمر للكوادر الطبية، وسوء تأهيل من تبقى منهم، وتردّي الوضع التعليمي في الكليات الطبية، وندرة أو فقدان بعض المواد الأساسية في الإسعاف والطبابة عموماً في المشافي الحكومية، وحتى في بعض المشافي الخاصّة، كلّ ذلك يلعب دوراً جيّداً في ازدياد عدد حالات الأخطاء الطبية. واعتراف نوفل بأن فكرة التأمين ليست بهدف تقليل الأخطاء أو تلافيها، يشي بالعجز حيال حل المشكلة بشكل جذري.

عبء إضافي على الطبيب

يقول أحد الأطباء لقاسيون رداً على الخبر: «قد لا يشكّل التأمين عبئاً كبيراً على بعض الأطباء ميسوري الحال، خاصّة القدماء منهم والذين استطاعوا فتح عيادات خاصّة لهم وتزويدها بالمعدّات الكافية، ولكن المتضرر حقيقة هو الطبيب الحديث الذي بالكاد يكفيه راتبه للأكل والشرب، ما يضع أمامه عقبة جديدة أمام فكرة البقاء في البلد ويجعله كغيره من الأطباء الخريجين حديثاً يفكر بالسفر والبحث عن فرص أفضل»!

ويضيف الطبيب: «الفكرة ليست سيئة بالعموم فمن الجيّد تخفيف الحمل عن المريض باعتباره المتضرّر الأكبر، ولكن في ظل الأزمات المتراكمة في القطاع الطبي، تأتي هذه الحلول بمثابة ترقيع لا أكثر»!

ويذكر أن وزارة العدل في دمشق كانت قد أصدرت منتصف شهر تموز الماضي تعميماً يقضي بعدم اتخاذ أي إجراء بحق الطبيب، إلا بعد الاستعانة بخبرة طبية جماعية تخصصية، لتحديد مسببات وفاة المريض أو الإيذاء المنسوب للطبيب خلال أدائه ليتخذ الإجراء القانوني المناسب بحقه على ضوء الخبرة.

مصلحة المتضرر أخيراً

بقي أن نشير إلى أن الحديث عن التأمين بهذا الصدد لا ينفي الغاية الربحية التي ستحققها شركات التأمين من ذلك، سواء على حساب الطبيب أو على حساب المتضرر من الخطأ الطبي من المواطنين، على اعتبار أن الغاية الربحية تسمو على جميع الغايات بالنسبة لعمل شركات التأمين.

فالخطأ الطبي وفقاً لما ذكر أعلاه ليس إلا مبرراً وذريعة لجني المزيد من الأرباح في حساب شركات التأمين عبر منتج تأميني جديد باسم الخطأ الطبي.

النقطة الأهم أن الخطأ الطبي ليس محصوراً بالأطباء فقط، سواء في المشافي أو في العيادات، فالمشافي نفسها قد تكون مسبباً بهذا الخطأ، وفي بعض الأحيان يتسبب الصيدلاني في بعض الأخطاء الطبية أيضاً.

وبحال توفر النية الجادة من أجل التخفيف من هذه الأخطاء، مع ضمان التعويض للمتضررين منها، فلعله من المفترض أخذ كل ذلك بعين الاعتبار.

الحديث عن التأمين بهذا الصدد لا ينفي الغاية الربحية التي ستحققها شركات التأمين من ذلك سواء على حساب الطبيب أو على حساب المتضرر من الخطأ الطبي من المواطنين

خدمة الاتصالات والإنترنت في سورية.. تدهور مستمر

يزداد التدهور الخدمي في سورية عموماً بالتزامن مع تدهور مستوى المعيشة، وسجلت السنة الأخيرة رقماً قياساً في ارتفاع تكاليف المعيشة والخدمات حتى وصلت إلى شبه انعدامها وخاصة الكهرباء والمواصلات نتيجة أزمة المحروقات التي تعاني منها البلاد وعدم جدية الحكومة في حلها!

تبع ذلك أيضاً تدهور شديد في خدمة الاتصالات في الفترة الأخيرة ولم تقدم شركات الاتصالات أي حلّ لهذه المشكلة التي زادت الطين بلة في الواقع الخدمي للمواطن السوري.

رفع سعر الباقات والاتصالات في عام 2022

أعلنت وزارة الاتصالات في شهر حزيران 2022 عن رفع أسعار الاتصالات الخليوية لشركة سيريتل وإم تي إن، والإنترنتadsl بنسبة 50 بالمئة بذريعة استمرار عمل شركات الاتصال وخدماتها بما يتناسب مع سعر الصرف والظروف الناتجة عن تداعيات قانون قيصر بغية تحسين الخدمة ورفع جودتها. والجدير بالذكر أن تكاليف الاتصالات والإنترنت تعد عبئاً ثقيلاً على المواطن السوري والتي أصبحت في هذا العصر ضرورة حياتية معيشية واجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها ووسيلة من وسائل العمل الضروري بين أفراد المجتمع، فماذا حصل بعد هذا الرفع لهذه الأسعار، وما ذا قدمت وزارة الاتصالات وشركتا سيريتل وإم تي إن من جديد؟

على امتداد تاريخ شركات الخليوي في سورية وما يقرب من 22عاماً كانت أسعار الخطوط مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة والأسعار العالمية وكانت جودة الخدمة لا تتماشى مع تلك الأسعار، حيث المشتركون كثيراً ما كانوا يعانون من ضعف شبكة الاتصال وسوء التغطية وغيرها من المشكلات الأخرى وكانت أسعار الاتصالات في صعود مستمر والخدمة وجودتها في هبوط مستمر مع توافر إمكانات التحسين آنذاك من معدات ووقود وغيرها، فهل غيرت شركة الاتصالات من نهجها النهبوي الذي لا ينفصل عن نهج وسياسات الحكومات السابقة والحالية؟

تردي الشبكة وصل إلى أعلى معدلاته إلى مرحلة انعدامها

تعاني المناطق الريفية والواقعة على الحدود وأطراف المدن من تردي خدمة تغطية الهاتف المحمول وبيانات الإنترنت منذ فترة طويلة دون أية حلول تقدمها شركات الاتصال الخليوية بهذا الصدد، وبعد أزمة الكهرباء والوقود الحالية وصلت إلى مرحلة العدم حيث أكثر من 15ساعة في اليوم لا توجد أية تغطية إنترنت في كامل المنطقة والاتصال الخليوي شبه معدوم دون أية نتائج ترجى من الشكاوى المقدمة. مع امتداد هذه المشكلة إلى قلب المدن والعاصمة دمشق حيث لا تنجو من هذه المشكلة إلا الأحياء المرفهة والغنية.

الربح أول وآخر أهدافهم

بعد رفع أسعار المكالمات وباقات الإنترنت قامت شركتا سيريتل وإم تي إن بطرح عروض لها كباقات شهرية وأسبوعية ويومية وهي بأسعار متفاوتة تكلف المشترك وسطياً مالا يقل عن 15ألفاً شهرياً علماً أن هذه العروض لفترات محدودة ولكن ما النتيجة منها؟ النتيجة أن غالبية المواطنين وهم الشريحة المفقرة يدفعون ثمن هذه الباقات دون أن يحصلوا على أية خدمة في المقابل، وهذا ضرب من الاستغلال والظلم الواضحين في هذا التعامل. حيث يخسر المواطنون أموالهم مع خسارتهم للخدمة والأضرار المترتبة على هذا التردي في الخدمة.

سياسات طبقية متحيزة

من المؤكد والواضح أن شركات الاتصالات ليست خاسرة فضلاً عن أنها صاحبة الربح الأقصى، والخاسرون هم المواطنون الذين يتم استغلالهم بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والخدمية لصالح أصحاب الأرباح بهذه السياسات الليبرالية التي تكرس الفقر، وهكذا تضاف هذه المعاناة إلى قائمة الكوارث التي يعيشها الشعب السوري المنهوب.

2022 الأسوأ على الإطلاق..

تودّع البلاد عام 2022 وهي تنزلق في هوّة أكثر عمقاً من التراجع في جميع مجالات الحياة، ابتداءً من الوضع المعيشي الذي انتقل من سيئ إلى أسوأ، وصولاً إلى الانحدار غير المسبوق في وضع الكهرباء، مروراً بتدهور وضع الليرة السورية وتعطّل الإنتاج والصناعة وتأزّم وضع الزراعة والصحة والتعليم.. وغير ذلك من مجالات دفعت أثمان باهظة نتيجة ارتفاع منسوب النهب من جهة، وتسارع انسحاب الدولة عن لعب دورها الاجتماعي من جهة أخرى.

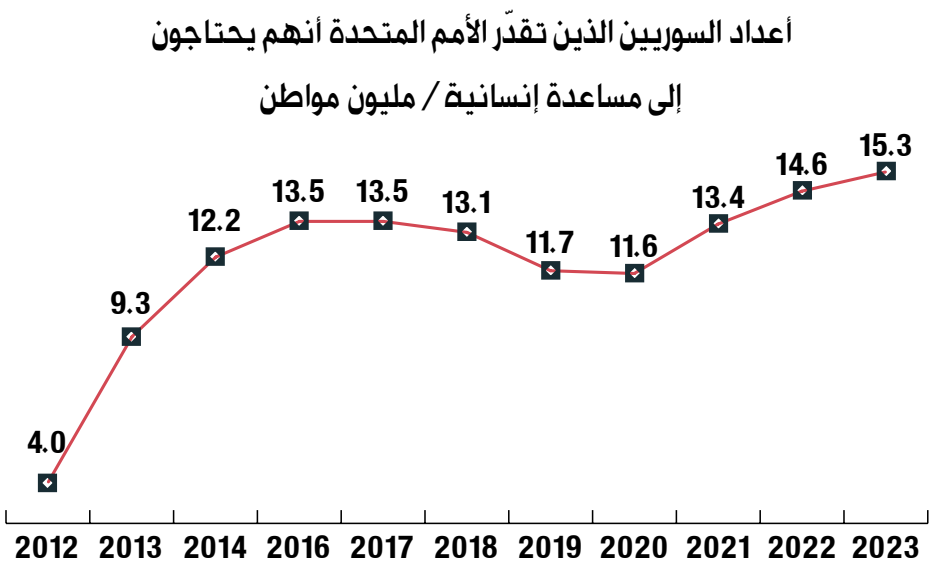

■ قاسيون

لا يحتاج الوضع الكارثي إلى الكثير من الإثبات، حيث لا تزال البلاد تضمّ أكثر من 6,8 مليون نازح داخلي، وهو أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، في عام 2023، سيتصاعد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية من حوالي 14,6 مليون في عام 2022، إلى ما يقارب 15,3 مليون في عام 2023.

أكثر من ثلاثة أرباع النواحي متأذية بشدة

من أصل 270 ناحية موجودة على امتداد سورية، لا توجد ولا ناحية خالية من الضغوط الإنسانية. ومن بين هذا العدد، تقدّر الأمم المتحدة وجود ما يقارب 203 نواحٍ تعيش ظروف شديدة القساوة ومتطرفة وكارثية.

وكواحدة من مؤشرات الانهيار خلال 2022، تشير التقديرات إلى أن ما يقارب نصف الشعب السوري بات يحتاج بانتظام إلى الاعتماد على الشموع لإضاءة المنازل في ظل الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي وعدم مقدرة الكثير من العوائل على تحمل تكاليف البدائل الكهربائية من بطاريات وليدات وغير ذلك. أما أولئك الذين سيمرضون خلال العام المقبل، فسيصطدمون بحقيقة أن فقط 59% من المستشفيات و57% من مرافق الرعاية الصحية الأولية تعمل بطاقتها. وفوق هذا، بات ما يقارب سبعة ملايين شخص غير قادرين على الحصول على مصادر المياه الرئيسية إلا بين يومين وسبعة أيام في الشهر!

أكثر من ذلك، من بين الـ15,3 مليون مواطن سوري الذين يحتاجون للمساعدة، هنالك أكثر من 75,726 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6–59 شهراً يعانون من «سوء التغذية الحاد الوخيم»، وواحد من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة في شمال غرب وشمال شرق سوريا يعانون من التقزم، و2,4 مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة، و12,1 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و92% من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 59 عاماً يعانون من أمراض وإعاقات.

الإسكان والصحة والتعليم: أكثر من سيء!

على صعيد الإسكان، تأثّرت البلاد بشكل شديد بالأضرار التي لحقت بالمساكن والبنية التحتية نتيجة الصراع العسكري. حيث خلصت التقديرات الأولية لمرحلة الصراع إلى أن 328,000 مسكن – على أقل تقدير– إما تدمر أو لحقت به أضرار جسيمة، ولم يعد من الممكن إعادة استخدامه. أما الأضرار الأخف فقد طالت ما يتراوح بين 600 ألف ومليون مسكن.

وتؤكد التقديرات أن نقص العاملين في قطاع الصحة وصل إلى مرحلة كارثية، حيث غادر أكثر من 70% منهم البلاد. بينما يشكّل نقص مصادر الطاقة واحداً من أكبر التهديدات التي تتربص بالقطاع الصحي، حيث تحتاج ما لا يقل عن 30% من المستشفيات العامة في سورية إلى مولدات كهربائية من أجل تشغيل الأجهزة الموجودة فيها، كما أثّر نقص الكهرباء على جميع القطاعات الأخرى كالتعليم والمياه والصرف الصحي... وهو النقص الذي وصل في عام 2021، إلى أن أصبح نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء الحكومية حوالي 15% فقط من مستويات عام 2010، وتفاقم بشكل أكبر بكثير خلال عام 2022.

شبكات المياه غير قادرة على توفير إمدادات المياه الكاملة للسوريين وهذا يعود بشكلٍ رئيسي إلى عدم وجود إمدادات طاقة مستقرة

وفقاً لتقديرات منظمة اليونيسف، تعرضت أكثر من 7000 مدرسة للضرر أو الدمار، مما حدّ من قدرة الأطفال على الوصول إلى الخدمات التعليمية الضرورية، وأجبرت الظروف الجائرة أكثر من مليوني طفل على الخروج من المدرسة، بينما سيكون 1,6 مليون طفل معرضين لخطر التسرب. هذا ولا تزال المدارس وأماكن التعلّم غير محققة لأدنى شروط للتعلم بسبب الاكتظاظ وعدم تجديد المباني المدرسية والفصول الدراسية، فضلاً عن نقص المعلمين «وخصوصاً في المدارس الريفية». وستعاني البلاد من مزيد من النقص الحاد في عدد المدارس الثانوية والتعليم والتدريب المهني.

تراجع الزراعة يقود انعدام الأمن الغذائي

حقق انعدام الأمن الغذائي في سورية مستويات غير مسبوقة على امتداد عام 2022، ففي عامي 2021 و2022، احتلت سوريا المرتبة 106 من أصل 113 دولة تم تقييمها في مؤشر الأمن الغذائي العالمي. وفوق ذلك، أدى الجفاف الشديد وانخفاض تدفقات نهر الفرات عما كان متوقعاً، إلى جانب ارتفاع تكلفة الوقود وارتفاع الأسعار، إلى تقلص مساحة الحبوب القابلة للحصاد، في وقت يعاني فيه 12,6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي.

ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، تقدّر مساحة القمح المحصود بنحو 787,000 هكتار، أي ما يزيد قليلاً عن نصف المساحة التي تم حصادها في عام 2019. وتقدّر مساحة الشعير المحصودة بنحو 352000 هكتار، أي أقل بنحو 75% من العام الماضي، حيث لم تصلح مساحات شاسعة من الأراضي للحصاد. وبعد وصول إنتاج الشعير إلى 268,000 طن، يكون قد تراجع إلى حوالي 10% من وسطي الإنتاج في عامي 2019 و2020.

كيف ستستقبل سورية 2023؟

%75,1

تقدّر الأمم المتحدة وجود ما يقارب 203 ناحية تعيش ظروف شديدة القساوة ومتطرفة وكارثية، من أصل 270 ناحية على امتداد سورية

%50+

تشير التقديرات إلى أن ما يقارب نصف الشعب السوري بات يحتاج بانتظام إلى الاعتماد على الشموع لإضاءة المنازل في ظل الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي

%52

يعتمد أكثر من 52% الناس في البلاد اليوم على مصادر مياه بديلة، وغالباً ما تكون هذه المصادر غير آمنة لتلبية بعض أو كل احتياجاتهم من المياه

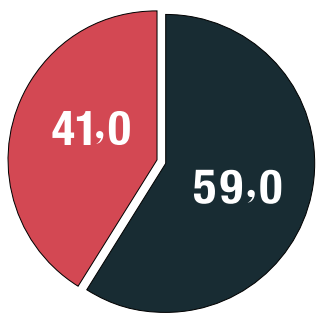

أولئك الذين سيمرضون خلال العام المقبل، فسيصطدمون بحقيقة أن فقط 59% من المستشفيات و57% من مرافق الرعاية الصحية الأولية تعمل بطاقتها

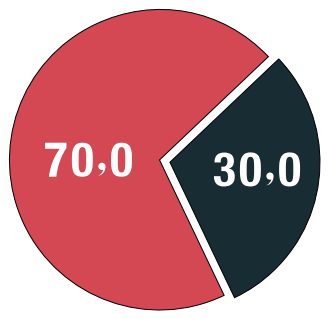

تؤكد تقديرات الأمم المتحدة أن نقص العاملين في قطاع الصحة السوري وصل إلى مرحلة كارثية، حيث غادر أكثر من 70% منهم البلاد

وأدت الزيادات المتكررة في أسعار المدخلات الزراعية والسلع الغذائية في البلاد إلى الحد من إعادة تمكن الفلاحين من تأمين المدخلات الزراعية عالية الجودة، وخاصة بالنسبة للفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة المتأثرين الأكبر بالأزمات ومحدودية الموارد. كما كان لأزمة المياه والظروف الشبيهة بالجفاف تأثير سلبي على إنتاج القطاع الزراعي، ما شكّل خطراً ليس على الأمن الغذائي للمواطنين فحسب، بل وعلى لقمة عيش الفلاحين القائمة على الزراعة أيضاً.

حتى قطاع المياه لم يسلم من التراجع

حتى نهاية عام 2022، طال الضرر ما يقارب ثلثي محطات معالجة المياه، ونصف محطات الضخ وثلث أبراج المياه. حيث أن شبكات المياه غير قادرة على توفير إمدادات المياه الكاملة للسوريين وهذا يعود بشكل رئيسي إلى عدم وجود إمدادات طاقة مستقرة، وارتفاع تكلفة تشغيل أنظمة توليد الطاقة وعدم زيادة الإنفاق الفعلي على هذا القطاع.

وفي مواجهة النقص الحاد في مياه الشرب العامة الآمنة، يعتمد أكثر من 52% الناس في البلاد اليوم على مصادر مياه بديلة، وغالباً ما تكون هذه المصادر غير آمنة لتلبية بعض أو كل احتياجاتهم من المياه «مقابل 47% في منتصف عام 2021».

وفوق هذا كله، يجري تصريف ما لا يقل عن 70% من مياه الصرف الصحي دون معالجة. كما تعطّلت ما لا يقل عن نصف شبكات الصرف الصحي، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على الصحة العامة والبيئة. وشهد القطاع انخفاضاً كبيراً في مخصصات الموازنة العامة للدولة، حيث انخفضت الحصة المخصصة له من عام 2011 إلى عام 2022 بنحو خمسة أضعاف «من 3,3% من إجمالي الموازنة العامة إلى 0,7% فقط». وبالقيمة الحقيقية، انخفضت النفقات المخصصة للقطاع بنسبة 90% عما كانت عليه في عام 2011. ويؤدي نقص المياه إلى إجبار الأسر على اللجوء إلى آليات التكيف السلبية، مثل تغيير ممارسات النظافة أو زيادة ديون الأسرة لتحمل تكاليف المياه في العديد من النواحي.

توزع السوريين الذين تقدّر الأمم المتحدة أنهم باتوا يحتاجون إلى مساعدة إنسانية

«مليون مواطن»

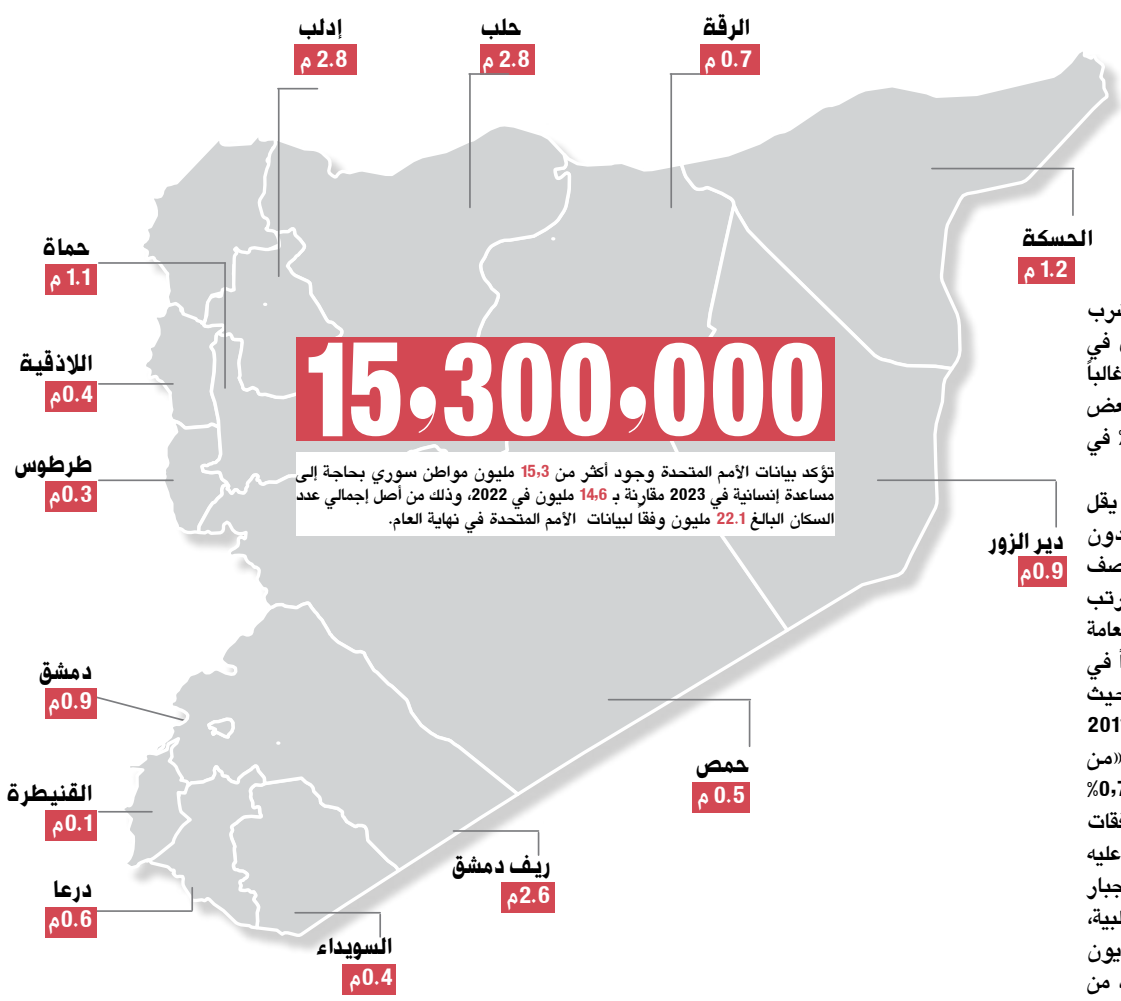

سقف سعر النفط الروسي.. أضحوكة الغرب الجديدة

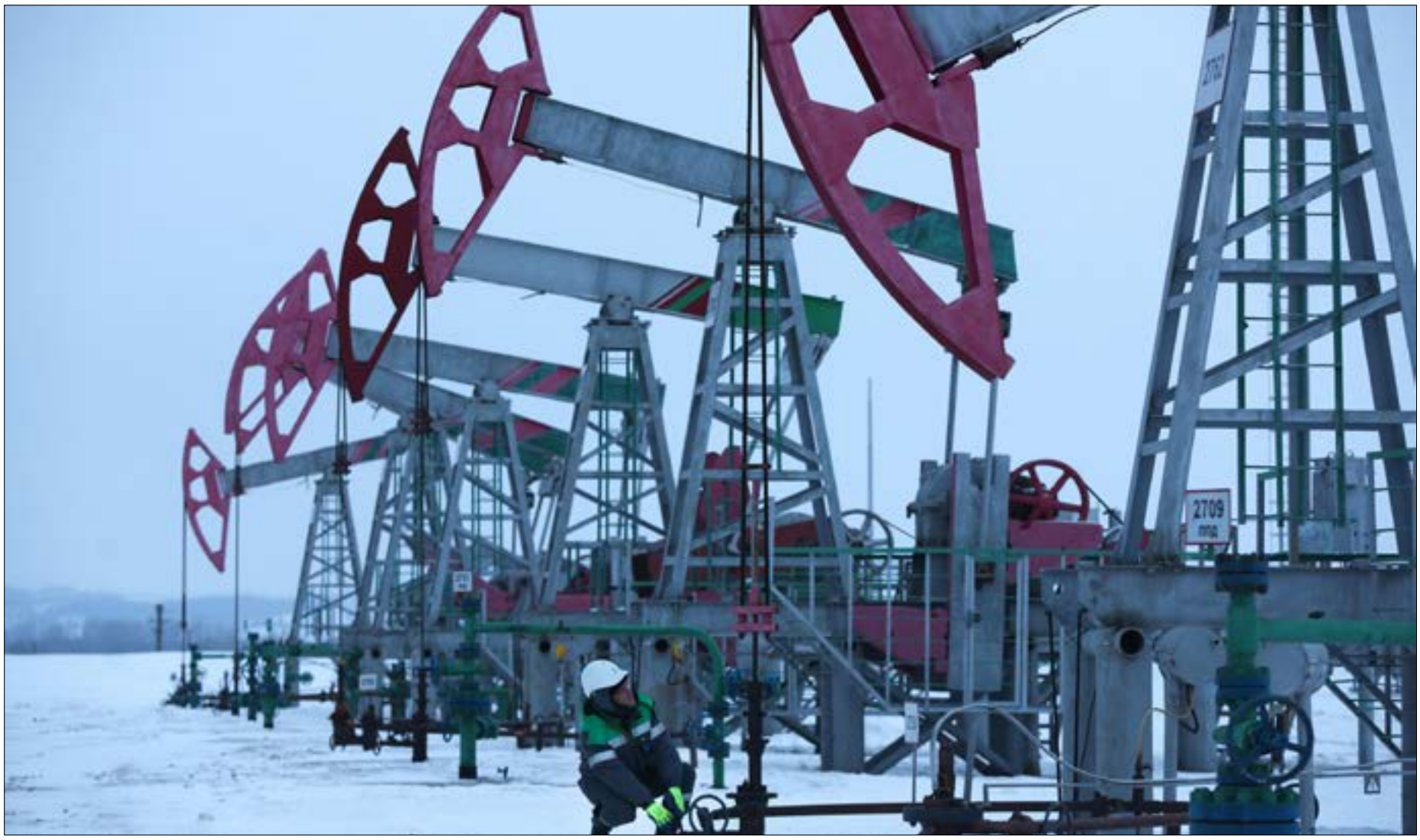

اتفقت دول مجموعة السبع، بمبادرة من الولايات المتحدة، على وضع سقف سعري للنفط الروسي، اعتباراً من الخامس من كانون الأول هذا العام 2022. وتحظر مجموعة دول السبع أيضاً على شركات الاتحاد الأوروبي توفير تأمين الشحن، أو خدمات الوساطة، أو تمويل صادرات النفط من روسيا إلى دول ثالثة. لكن ما مدى قيمة هذا الاتفاق، وهل يمكن تنفيذه فعلاً، وكيف سيكون رد فعل الروس، وما مدى تأثير ذلك على الدول الثالثة؟ سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة.

■ أوديت الحسين

سيكون من اللافت أن نبدأ بالقول، بأنّه منذ إقرار السقف في 5 كانون الأول، وحتى 9 من الشهر ذاته، ازدادت صادرات نفط روسيا عبر موانئها بنسبة تقرب من 17% لتصل إلى 3,5 مليون برميل نفط يومياً، وهو وفقاً لوكالة بلومبرغ: «المعدل الأعلى للتصدير هذا العام».

كان رد الفعل الروسي سريعاً ومتوقعاً، حيث أعلن الروس على لسان نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك، بأنّ روسيا لن تقوم بتزويد البلدان التي تنضم لسقف السعر بالنفط، فسقف السعر أداة غير سوقية، ولهذا لن يقوم الروس بالإتجار إلّا مع شركاء يعملون معها ضمن ظروف السوق.

وفقاً للبروفسور فاليري أندرويانوف، خبير التحليل المالي، فنمو الصادرات النفطية الروسية عبر البحر تشير لوحدها إلى أنّ أيّة آلية لتسقيف السعر هي إجراء بلا أسنان، فليس هناك أيّ آلية واقعية يمكنها أن تفرض القيود. يضيف أندرويانوف: أدّى وضع سقف للأسعار بشكل أو بآخر إلى إطلاق عملية تعديل للأسعار في سوق النفط العالمي. فحتى وقت ليس بالبعيد، كان الحديث عن «الحسومات الآسيوية» يعني بأنّ الكميات التي يتمّ توريدها من النفط الروسي إلى معظم دول آسيا، يتمّ تسعيرها بشكل افتراضي، بالاعتماد على الأسعار العالمية، بعد منح تخفيض عليها. أمّا اليوم فبات الوضع معاكساً، حيث بدأت أسعار العالم تكيّف نفسها مع أسعار النفط الروسي إلى منطقة آسيا والهادئ.

منطقة رمادية يسيطر عليها الروس

ذكرت صحيفة «الدورية الروسية» أنّ ثُلث صادرات النفط الروسي التي تخرج من الموانئ الروسية لا يكون لها وجهة محددة مصرّح بها. بمعنى آخر: ما يسمّى بمنطقة التجارة الرمادية آخذة بالاتساع، حيث يمكن للشركات التي تتاجر بالنفط أن تشتري وتبيع المواد الخام دون المخاطرة بالوقوع تحت العقوبات. ووضع سقف للسعر، يعني بأنّ هذه المنطقة ستتسع، حيث ستسعى عدد من الدول الغربية المستهلكة للنفط الروسي– ذي السعر الأرخص– للحصول عليه عبر طرف ثالث، وستزداد عمليات نقل النفط من سفينة إلى أخرى، والتجارة غير المشروعة في الناقلات، وخلط النفط...الخ.

سيتيح هذا لروسيا قدرة متزايدة على القيام بضربة ارتدادية للعقوبات، إذا ما قررت أن تنهي بشكل فاعل قدرات هذه الدول في الحصول على نفطها، عبر طرف ثالث، لكونها قد وافقت على سقف الأسعار. سيساعد روسيا على تحمّل فعل ذلك، أنّ الطلب في آسيا على نفطها قادر على إبقاء مستوى الصادرات عند حدّ معين لا يُحملها أضراراً كبرى. ربّما ما قاله ستيفن منوتشين، وزير الخزانة الأمريكي السابق، يجب الانتباه إليه هنا: «إنّ خطّة دول مجموعة السبع لفرض حدّ أقصى لسعر النفط الروسي لم تكن غير مجدية فحسب، بل أعتقد بأنّها أكثر الأفكار سخافة التي سمعتها على الإطلاق».

يجب أن تثير تصرفات الولايات المتحدة عجب الأوروبيين، فهي في الوقت الذي تدفعهم فيها لخصومة أكبر مع روسيا، تقوم بإعفاء شركات روسية من العقوبات بما يخدم مصالحها. ليست هذه المرة الأولى، ولكن عندما قامت في 15 كانون الأول بفرض عقوبات على الملياردير الروسي فلاديمير بوتانين، ثمّ استثناء الأصول التي يملكها في شركتي MMC Norilsk Nickel وTinkoff Bank من العقوبات، بات الأمر فاضحاً.

لكن يمكن فهم الخطوة الأمريكية من منظور حماية مصالحها، فشركة ام. ام. سي تملك 17% من البالاديوم و38% من البلاتينيوم و7% من الروديوم، و2% من الكوبر والكوبالت في العالم، ما يعني بأنّ عدم استثناء الشركة الروسية سيؤدي لتوجيه ضربة أكبر للمصنعين الأمريكيين.

إنّ إعادة توجيه الدبلوماسية الاقتصادية الروسية نحو المنطقة الآسيوية تقدّم فرصاً تجارية ضخمة

شركاء روسيا وعدم التأثر بالسقف السعري

في الحقيقة إذا ما استثنينا دول مجموعة السبع وأستراليا، فليست كثيرة هي الدول التي انضمت لتسقيف السعر «بعض دول المجموعة تمّ إعفائها من سقف السعر». إذا ما تحدثنا عن شركاء روسيا فالصين، وهي المستورد الأكبر للنفط في العالم، لم تنضم. لكنّ التحالف الذي يجمع الصين وروسيا سيجعل من الصعب تخيّل قيام الصين بتبني مثل هذا القرار.

لكن ماذا عن الهند ثالث أكبر مشترٍ للنفط في العالم؟ ربّما علينا التركيز على الهند التي اتخذت موقفاً مناهضاً ورافضاً للقرارات الغربية منذ اليوم الأول للعملية العسكرية في أوكرانيا. وفقاً لوكالة تحليل البيانات والبضائع كبلر Kpler، فإنّ حصّة الهند من التوريدات النفطية من روسيا، بلغت في شهر تشرين الثاني الماضي 2022 أكثر من 1,5 مليون برميل يومياً.

تتمتع الهند اليوم بخصومات كبيرة على الخام الروسي، ويمكنها أن تشتري ما تشاء من روسيا التي وصفها المسؤولون الهنود: «الصديق الذي تمّ اختباره عبر الزمن». إذا ما نظرنا إلى السياق الذي تتحرّك فيه الحكومة الهندية، فالتصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء مودي، والتي يفهم منها، أنّ حكومته وبغض النظر عن أيّ تغيّر عالمي ستبقي على «التعاون الثنائي عالي المستوى، الذي يتطور على أساس الشراكة الاستراتيجية المميزة الهندية الروسية»، وهي تعبير سياسي عن واقع رفض الهند لأيّ ابتزاز غربي للتخلي عن مصالحها والوقوف ضدّ روسيا.

بالنسبة للهند، فإنّ إعادة توجيه الدبلوماسية الاقتصادية الروسية نحو المنطقة الآسيوية تقدّم فرصاً تجارية ضخمة. من كان يظنّ قبل بدء الحرب في أوكرانيا أنّ روسيا ستصبح أكبر مورّد للنفط إلى الهند «بواقع 909 آلاف برميل نفط يومياً»، متخطية العراق «بواقع 861 ألف برميل يومياً» والسعودية «بواقع 570 ألف برميل يومياً» والولايات المتحدة «بواقع 405 ألف برميل يومياً».

نشرت رويترز، بأنّ الهند قد اشترت حوالي 40% من إجمالي صادرات النفط الروسي من صنف «أورال» المنقول عبر البحر في شهر تشرين الثاني الماضي، بينما حصلت أوروبا على 25% منه، وتركيا على 15%، والصين على 5%. يبرر هذا، أنّ حديث مودي الأخير هاتفياً مع بوتين قد تركز حول الطاقة، وثبّت أنّ الهند لن تعطي قيمة لمخططات مجموعة السبع لفرض سقف سعر للنفط الروسي.

كما أنّه من الطبيعي ألّا تكون هذه العلاقة الهندية الروسية معتمدة فقط على تصدير النفط واستيراده، فروسيا قد تقدمت خلال الفترة الماضية من كونها في المرتبة 25 لشركاء الهند التجاريين، لتصبح سابع أكبر شريك تجاري لها. أثناء زيارة وزيرة الخارجية الهندي جايشانكار الأخيرة لروسيا، تمّ التركيز على قائمة تضمّ 500 بند، تحرص موسكو على استيرادها من الهند. يتعلّق الأمر هنا بسلسلة توريد جديدة هامة للاقتصاد الروسي، يمكن للصناعة الهندية أن توفرها، سواء أكانت لوازم طائرات أو قطارات أو سيارات. كما يمكن لروسيا استخدام السوق الهندية بوصفها مصدر «استيراد موازي» لسلع ومنتجات من دول ثالثة.

ويبقى السؤال: إلى أيّ حدّ يعتقدون بأنّ آلتهم الإعلامية قادرة على منحهم «مكانة المسيطر» التي لا يتمتعون بها في الواقع؟

بكرا أحلى...

«عاجل: الأيام القليلة القادمة سيتم إنهاء أزمة المشتقات النفطية في سورية وسيشهد جميع المواطنين انفراجات كبيرة أيضاً»...

■ دعاء دادو

هالتصريح أعلاه شكلو متل شكل جميع التصاريح السابقة من المسائيل تبعاتنا بنهاية كل سنة من هل الـ 12 سنة «زفيتيشن» يلي عشناهن برحمة الله...

نحن اليوم ع أبواب نهاية عام من هالأعوام الـ 12 بالأزمة السورية بالمجمل... وبنهاية العام الرابع بالأزمة الأكتر من الكارثية- الفقرية- التجويعية- المقصودة يلي عيشونا ياها بالغصب والإجبار...

وع قولة هداك المواطن المنتوف «والله الواحد ما عاد إلو جلادة يرجع يبلش من الشهر الأول»...

يبلش شو؟؟ أكيد مو يبلش حياة أو تخطيط للمستقبل... إلخ... قصدوا ما عاد إلو جلادة يبلش معاركة بهل الحياة الـ «سوبر صعبة» المفروضة علينا ويلي ما منعرف إيمت حيسدقوا بتصريحاتن تبع نهاية السنة وحينهوا كل الأزمات المُفتعلة يلي بتخدم مصالحن وبتعود عليهن بمكاسب مادية بحتة...

ع سيرة نهاية السنة... صرح مدير كهرباء ريف دمشق «سنعمل على تخفيف التقنين ضمن المناطق التي تحتفل بالأعياد، لتصبح ساعتين وصل مقابل أربع ساعات انقطاع إذا أمكن»...

طيب خيو مشكورة جهود لفافات دماغك ع هل القرار إذا أمكن... بس لنفترض إنك صدقت وفعلاً جبتا 2 وصل مقابل 4 قطع...

سؤالي هو، من أين لكم الكهرباء؟؟؟ يعني يلي بيضل يشحد ع الفيول والغاز ما بيطلع بيقول هل الحكي!!!

وبعدين شو قصدك يعني بالمناطق يلي عم تحتفل؟؟ يا أخي سورية كلها بدها تحتفل والشعب كلو من حقو إنو يحتفل ويزين وينبسط بهل الشهر وبكل شهور السنة... يعني عدم المؤاخذة منطقة قدسيا مثلاً شو بتفرق عن القصاع وباب توما لحتى ما تشوف الكهربا ولو ساعتين متواصلتين؟؟

يعني إذا أمكن!!!!

في واحد من هل المعترين تمنى أمنية بنهاية السنة وقال «لو ضلينا بالحرب كان أهون علينا من الجوع يلي عشناه»...

لك صارت العالم تتمنى ترجع أيام الدم والضرب والقصف بس المهم عندا تخلص من الجوع والبرد يلي عايشينوا...

بالرغم من كل التصريحات الكتابية يلي عم تصرحها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتحديد الأسعار بنشرات وجودها وعدمه واحد لأنها مو بس ما عم تطبق! لا، وهي فوق القدرة الشرائية وأكتر بكتير من الأجور المُعطاة...

فلما الأسعار بترتفع بهل الشكل الفجوري هاد، من شو بتكون حماية المستهلك عم تحمينا؟ بتحمينا من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ووسوسة الشيطان مثلاً ولا شو؟؟؟

والنكتة الفظيعة كانت بهل الـ 4 سنين، هية دويخة تطبيق وين....

وخدوا يا عالم يا هو على تحديث لبرنامج... أجت الرسالة؟ لا ما أجت...

وركووووووووض يا مواطن إذا عاد فيك نفس لتركض...

2022 حتخلص مزبوط هل الحكي... بس يلي عم يخلص معها متل كل سنة حرب وبكل سنة أزمة اقتصادية مُفتعلة- هيه سنة من عمرنا وشبابنا...

كلما نقول هاااا انتهت وح نشهد سنة ما فيها أزمات، منلاقي سنة جديدة مليئة بالمفاجآت الحكومية مع الداعمين والمتعاونين معهن والنهبوية الممارسة علينا...

بكرا أحلى بالوعود الحكومية الفافوشية يلي ما عم تكون أحلى غير لمكاسبهن من ورا الفساد يلي بعدن عم يشتغلوا عليه ويدعموه منيح حتى تمت عملية النهب بنجاح... حتى ولو كان كلشي ع حساب مستقبل وأحلام وجوع وبرد شعب بأكملو...

ما عندن مشكلة... المهم عندن بكل أيام السنة بكرا أحلى...

لك دخلكن أيمت ح يجي بكرا أحلى لإلنا؟؟؟

ح يجي بكرا أحلى لما بيوقف النهب والسرقة العلنية وتتغير كل السياسات النهبوية المتبعة بحق هل الشعب يلي عايش برحمة الله وبس...

خبر عام وتعليق هام.. «مؤسسة التأمين تلقي اللوم على وزارة الصحة: لم تشاورنا بخصوص رفع أسعار الأدوية والقرار سيزيد خسائرنا»

يقول الخبر: «مؤسسة التأمين تلقي اللوم على وزارة الصحة: لم تشاورنا بخصوص رفع أسعار الأدوية والقرار سيزيد خسائرنا».

تعليق: أول الشي، حبو بعض يرضالي ع اسمكن ما بدنا نشمت الأعداء فيكن... تاني شي بردووون من خاطركن شو الخسائر يلي حتزيد عليكن؟؟؟ والله يلي بيشوفن عم يتخانقوا هيك بيقولوا خايفين ع المواطن يلي عم يعلوه ويسلوه ما يكون عندو قدرة ع معالجة نفسو... طلعت القصة- قصة خسارة إلهن... وهيك بيكونوا برهنو للكل أهدافن النبيلة....

يقول الخبر: «وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، كل من يدعي أنه فاسد هو شخص كاذب وغير صادق.. البيض في صالات السورية للتجارة ليس فاسداً، وأستخدمه بمنزلي».

تعليق: لحظة لحظة... بيض بالسورية للتجارة؟؟؟!! ايمت صار هل الحكي بلا منؤدية؟؟ ولا توزع بصالتين تلاتة منشان الصور والبهرجة، وهل التصريح كالعادة؟؟ وبعدين كيف موفية معكن بـ 14 ألف مو ملاحظين عم تخسروا حالكن كتير كرمالنا؟؟؟ يوه يوه.....

يقول الخبر: «توقع عضو لجنة مربي الدواجن أن أسعار الفروج والبيض في سورية تسابق بعضها.. والأسعار سترتفع أكثر منذ بداية العام القادم، وما يحدث يشير إلى أن قطاع الدواجن «يحتضر»».

تعليق: يحتضر!!! لك الرسميين بدل ما يلاقو حلول ليأنقذوا قطاع الدواجن من الاحتضار شكلن عم يجهزوا مراسم الدفن والعزا!!!!!! وأكيد عم يتساءلوا أيمت الدفن ووين العزا؟؟؟

يقول الخبر: «حول الانتقادات التي طالت التوقيت الصيفي الحالي، وخروج الطلاب والعاملين في ساعات الصباح الباكر قبل ظهور ضوء الشمس، صرح رئيس الجمعية الفلكية: ردود الأفعال التي تحدث الآن تسمى بممانعة التغيير الجماعي، الرافض لأي شيء جديد 90% من دول العالم توقيتها صيفي، فلماذا تكون سورية استثناءً عن كل العالم».

تعليق: ويا ريتو ما صرح... بس عنجد عنجد لماذا تكون سورية استثناءً عن كل العالم؟؟؟ يعني بالمختصر المفيد خلونا نقلد دول العالم المتقدم ونشيل التوقيت الشتوي ببلد ما فيها كهربا ولا نفط ومشتقاتو ومصنفة عالمياً من الدول تحت خط الفقر وفيها مجاعة.. بس الأهم من هل اللعي يلي بلا طعمة ما تكون مستثناة من التوقيت الصيفي ع مدار السنة...

يقول الخبر: «رئيس جمعية الصاغة: نقوم بتسعير الذهب على دولار يساوي 5,560 ليرة وهو ما نعتبره سعراً وسطياً بين المركزي والسوق غير النظامية».

تعليق: هلق السوق غير النظامية هية نفسا السوق السودا قصدوا فيها؟؟؟ لك عمي شو بيهمنا نحن كشعب بردان وجوعان ومرضان بسعر الذهب؟؟ هيك هيك ما ح نحصل عليه غير بأحلامنا الجميلة... إذا بتركزولنا ع المواد الغذائية وأزمة المواصلات والتدفئة ممكن نقول يكتر خيركن...

حول «الخرق العلمي» الأمريكي بالحصول على 3 ميغاجول من 300 ميغاجول!

في 13 من كانون الأول الجاري 2022 عقد فريق حكومي من 5 مسؤولين من وزارتَي الطاقة والحرب الأمريكيَّتين مؤتمراً صحفياً لإعلان «خرق علمي تاريخي» في مجال طاقة الاندماج النووي، لخّصه مارف آدم نائب مدير البرامج الدفاعية في البنتاغون، وهو يحمل بيده أسطوانة صغيرة بشكل أحتفالي، بالقول: إنّ تجربة في 5 ديسمبر الجاري في مختبر «لورانس ليفرمور الوطني» على كبسولة كهذه تحوي وقوداً اندماجياً أجريت؛ بإدخال حوالي 2 ميغاجول من طاقة الليزر لإنتاج حوالي 3 ميغاجول من طاقة «اشتعال الاندماج النووي» مما يعني «لأول مرة بالتاريخ الحصول على طاقة ناتجة أكثر من الداخلة». لكن في المؤتمر نفسه كشفت الفيزيائية الأمريكية كيمبرلي سوزان بوديل «Kim Budil»، وهي مديرة المختبر نفسه الذي تمّت فيه التجربة، عن كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة لتشغيل التجربة كلّها: «يحتاج الليزر حوالي 300 ميغاجول من الطاقة من الحائط «كهرباء» لتقود إلى 2 ميغاجول من طاقة الليزر، والتي قادت إلى 3 ميغاجول من حاصل الاندماج». وهذا يعني اعترافاً بأنّ «التجربة التاريخية» خسرت 99% من الطاقة المصروفة عليها، والكفاءة الحقيقية لهذه التجربة 1% فقط!

■ د. اسامة دليقان

يجدر في البداية التنويه، بأنّ واحدة الجول في فيزياء كمية صغيرة جداً من الطاقة؛ تقدرها بعض المصادر التعليمية بأنها الطاقة اللازمة لرفع تفّاحة لمسافة متر واحد عن الأرض. ولذلك فإنّ «إدخال» 2 ميغاجول و«خَرْج» 3 ميغاجول، وبالتالي «المكسب» بمقدار 1 ميغاجول يساوي أقل من 300 واط ساعة «حوالي 278 واط ساعة» وهي كمية بالكاد تكفي لتشغيل جهاز كهربائي منزلي بين دقائق إلى عدة ساعات «حسب الجهاز».

في المؤتمر الصحفي نفسه، أكدت الفيزيائية كيمبرلي بوديل أيضاً رداً على سؤال أحد الصحفيين، بأنّ الوصول إلى استفادة عملية «تجارية» من طاقة الاندماج ما زال بعيد المنال جداً، وأنّ الموضوع ما زال بالنسبة لهم في طور «الحسابات» و«النظرية» لأنها قالت: «حساباتنا تقترح بأنه من الممكن بواسطة نظام الليزر تحقيق مئات الميغاجولات من الحاصل» [من طاقة الاندماج] «ولذلك فهناك طريق ما إلى هدف ينتج حاصلاً كافياً، ولكننا بعيدون جداً عن الوصول لذلك حالياً» ومشيرة إلى أنّه قد يستغرق أقل من 50 عاماً! كما أنها كرّرت القول: «إذن، 300 ميغاجول من الحائط [كهرباء]، 2 ميغاجول في الليزر...» ثم 3 ميغاجول كحاصل، مصرّة على تسمية هذا «الحاصل» بأنه «كسب بنسبة أكبر من الواحد».

هل هناك «كسب طاقة» أيضاً بإشعال مدفأة المازوت؟

إذا استطعت «بطاقة مدخلة» من عود ثقاب واحد مشتعل إلى مدفأة مازوت الحصول على «طاقة ناتجة أكبر» لأنها تساوي طاقة عشرات، أو حتى مئات عيدان الثقاب عندما تتوهّج نار المدفأة بقوة، فهل هذا «كسب للطاقة»؟ نعم ولا؛ نعم إذا تجاهلتْ الطاقة الكيميائية المختزنة في الروابط الكيميائية ضمن جزيئات المازوت في «طاسة» المدفأة، بل وحتى تجاهلت كمية الطاقة في «نقعة» المازوت الصغيرة الابتدائية التي تجمّعت بأرضية حرّاق المدفأة قبل رمي عود الثقاب عليها. ولكن الأصحّ طبعاً، عدم تجاهل كلّ مدخلات الطاقة بكافة أشكالها لتشغيل عملية معيّنة، وكذلك كلّ مخرجاتها وتحوّلاتها بكافة أشكالها. وعندها سأجد ببساطة أنّه ليس هناك أيّ «كسب» سحريّ بالطاقة، فقانون انحفاظ الطاقة ما زال ساري المفعول بالطبع وسيبقى، ولا يمكن إلّا أن تكون كمية الطاقة الإجمالية الداخلة مساوية تماماً لكمية الطاقة الناتجة «محسوباً معها بالطبع الطاقة المتبدّدة، أو الضياع الطاقي بكلّ أشكاله».

تفاصيل إضافية عن التجربة الأمريكية

قبل الإعلان الرسمي بيومين «أيْ بتاريخ 11-12-2022» صاغت صحيفة فاينانشال تايمز عنوان تقرير لها عن التجربة هو التالي: «خَرق بطاقة الاندماج بواسطة علماء أمريكيين يعزّز الآمال بطاقة نظيفة»، ومما ورد في نصّ التقرير أنّ «علماء الحكومة حققوا اختراقاً في السعي إلى طاقة غير محدودة، صفريّة الكربون، عبر إنجاز كسبٍ صافٍ للطاقة في إشعال اندماجي».

مما يُلفت الانتباه في تقرير الصحيفة، أنّه ذكر أرقاماً أوّلية «مُسرَّبة» عن نتائج التجربة قبل الإعلان الرسمي عنها، جاءت مختلفة عمّا أعلن لاحقاً، فقد نقلت الصحيفة عن «مصادر في المختبر» نفسه بأنّ طاقة الليزر الداخلة كانت 2,1 ميغاجول ولكن الطاقة الناتجة كانت 2,5 ميغاجول «في حين أصبح الرقم قرابة 3 ميغاجول في الإعلان الرسمي بعد يومين». والتغيير بالأرقام يعني رفع نسبة «الكسب بالطاقة» الناتجة من 20% إلى 50% زيادة عن الداخلة.

ما يثير التساؤلات أيضاً حول الملابسات الدقيقة للتجربة، وماذا جرى داخل المختبر، أنّ الفاينانشال تايمز في تقريرها المشار إليه ذكرت ما يلي: «مصادر في المختبر أخبرت صحيفتنا بأنّ البيانات ما تزال في طور المعالجة، ولكن الناتج الطاقيّ من تفاعل الاندماج جاء أكبر مما كان متوقّعاً، وقد أتلفَ بعض المعدّات التشخيصية» «!». فإذا صحّ ما نقلته الصحيفة، فإنّ هذا يثير تساؤلات عمّا إذا كان من بين «المعدّات التشخيصية» التي تلفت أثناء التجربة معدّات لقياس واختبار كمّية الطاقة الناتجة «أو حتى الكمية الداخلة»؟ وما تأثير ذلك على دقّة الأرقام، ولا سيّما أنّ الفريق الحكومي الأمريكي أكّد في مؤتمره الصحفي بأنّ «الحصول على كسب إيجابي بالطاقة» في هذه التجربة حصل لمرة واحدة فقط ،وهي المرّة الوحيدة التي تمّ فيها ذلك، ولم تتم إعادة التجربة بالنتائج الإيجابية المذكورة، رغم أنهم كانوا يجربونها سابقاً عدة مرات، ولكن دون الوصول «للخَرْق» المذكور في التجربة الأخيرة والوحيدة حتى الآن.

وعلّق الفيزيائي غيانلوكا ساري من «جامعة الملكة» في بلفاست «إيرلندا الشمالية» على التجربة بالقول: «ينبغي توخّي الحذر حتى يتم تأكيد التقارير، ولكن في حال كانت صحيحة فإنّها نقطة علّام ضخمة». وأوضح الفيزيائي، أنه من أجل أن يكون المفاعل مفيداً بشكل عام، ينبغي عليه أن ينتج طاقة أكثر من تلك التي تدخل إليه بواسطة الليزر، مشدداً على أنّ «عدم الكفاءة في إنتاج ضوء الليزر من الكهرباء تعني بأنّ هذه الحالة غير محققة حالياً»، وقدّر هذا الفيزيائي بأنّه إذا كانت طاقة الليزر 2,1 ميغاجول فهذا يعني بأنّ «منشأة الإشعال الوطني» «NIF» لا بدّ أنها استجرّت «عشرات» الميغاجولات من الشبكة الكهربائية لتحقيق ذلك. وقد تأكد كلام هذا الفيزيائي في اليوم التالي عندما أقرّت مديرة المخبر الأمريكي، الفيزيائية بوديل، بأنّ التيار الذي استهلكوه في التجربة ليس فقط «عشرات» بل كان 300 ميغاجول، لإنتاج 3 ميغاجول فقط.

بتناوله التجربة الأخيرة «للاشتعال الاندماجي» في مختبر أمريكي ركّز الإعلام الأمريكي والعالمي على رواية «آفاق الطاقة النظيفة» حارفاً الأنظار عن الشق العسكري والسياسي لها

ما الأهداف العسكرية والسياسية من التجربة؟

في مقابلة مع الفيزيائي الأمريكي بوب روزنر، من جامعة شيكاغو والمدير السابق لمختبر أرجون الوطني، للتعليق على التجربة، قال: إن الطريقة التي قدمت بها وزارة الطاقة الاختراق في المؤتمر الصحفي الذي قادته وزيرة الطاقة جنيفر غرانهولم، إضافة التغطية الإخبارية قد حجبت إلى حد كبير أحد أهدافها الأساسية، والمتعلقة بشأن عسكري، وهو «مراقبة مخزون الأسلحة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية» حيث أوضح الفيزيائي بأنّ البنتاغون يبحث عن طريقة أرخص تكلفة من إجراء عمليات ميدانية كبيرة للتحقق من صلاحية مخزونه النووي، وبالتالي لجأ إلى أساليب التجارب المختبرية لدراسة إمكانية تطوير تقنيات تحكّم تعوّض عن ذلك. وبدلاً من ذلك، ركزت العديد من المنافذ الإخبارية على «إمكانية توليد الكهرباء دون الكربون والاندماج» رغم أن التجربة لا تقدم في هذا المجال سوى طرف خيط ممكن، ولكن بعيد المنال جداً في أفضل الأحوال.

كما لا تخفى الأهداف السياسية من خلال تصريحات الفريق الحكومي بالمؤتمر الصحفي، التي ربطت الإنجاز بإدارة بايدن وبإظهار الأهمية العسكرية لها وسط التحديات من روسيا والصين.

تصعيد أم مفاوضات؟ كيسنجر يتحدّث عن أوكرانيا مجدداً

يعود الحديث حول أوكرانيا بقوة بعد جملة من التصريحات والأحداث، ويبدو واضحاً أن هذه الحرب ورغم الثبات النسبي في خطوط تماسها مؤخراً، إلا أنها أكثر الملفات العالمية نشاطاً، لا لأن مصير بلدٍ كأوكرانيا بات معلقاً بمسار هذه «العملية الخاصة»، بل لكونِ مستقبل العالم الذي نعيش فيه يُرسم هناك، في أوروبا وفي كل ساحات الاشتباك الأخرى.

■ علاء أبوفرّاج

هل نحن أمام موجة جديدة من التصعيد؟ أم أمام فرصة لعقد مفاوضات؟ بعد أن تبين في الأسابيع الماضية أن الأحاديث المتداولة عن إمكانية عقد مفاوضات لم تتسم بالجدية الكافية، وخصوصاً بعد أن ظهرت الشروط الأمريكية لهذه المفاوضات، التي تفرض في جوهرها أن تتصرف روسيا كما لو أنها المهزومة في هذه الحرب، وتتخلى طواعية عن كل التقدم العسكري الذي أحرزته منذ شهر شباط الماضي. بعد كل هذا، عادت مجدداً الأصوات التي تتحدث عن ضرورة الذهاب إلى مفاوضات، لكنها تتزامن هذه المرة مع خطط تصعيدية خطيرة يُروّج لها فريق آخر!

كسنجر مجدداً!

نشر الدبلوماسي ومستشار الأمن القومي الأمريكي السابق هنري كيسنجر مقالاً مقتضباً في مجلة «ذا سبكتيتور The Spectator» البريطانية، أعاد فيه طرح فكرته حول ضرورة الذهاب إلى مفاوضات، وقدّم مبادرة جديدة تتقاطع إلى حد كبير مع تلك التي رَوّج لها رجل الأعمال الأميركي إيلون ماسك منذ فترة وجيزة.

كيسنجر استذكر وقائع الحرب العالمية الأولى، وكيف كلّفت «ممطالة» الرئيس الأمريكي- وودرو ويلسون- أوروبا سنوات إضافية من الحرب والدمار، وأكثر من مليوني قتيل، ويلسون حسب الوثائق التي يشير إليها كيسنجر فضّل الانتظار، وعدم الدخول في وساطة بين المتحاربين، في الوقت الذي كان عقدُ اتفاقٍ ممكناً، بسبب قناعة جميع الأطراف بضرورة وقف الاستنزاف الكبير الحاصل في الأرواح والموارد. يقارب المستشار السابق بين هذا الحدث التاريخي وما يجري اليوم في أوكرانيا، ويرى أن الوقت حان «للبناء على التغييرات الاستراتيجية التي تم تحقيقها» والانطلاق باتجاه المفاوضات والسلام في سبيل درء احتمالات تحول الصدام الحالي إلى حرب عالمية جديدة. مضيفاً: أن روسيا قدّمت مساهمات حاسمة في توازن القوى العالمي لأكثر من 500 سنة، ولذلك «لا ينبغي التقليل من دورها التاريخي» حسب تعبيره. وحذّر في الوقت نفسه من خطر الدفع الغربي المستمر لتقسيمها وتفتيتها، وخصوصاً أنها تضم 11 منطقة زمنية. فبحسب كيسنجر ستتحول هذه المساحة الشاسعة إلى «فراغ متنازع عليه» وقد تنشأ نزاعات بين أقسامها، وتتحول لاحقاً إلى صراعات مسلحة تستخدم فيها الترسانة النووية الروسية الحالية، ما يشكّل تهديداً عالمياً حقيقياً.

خلف الأكمة!

كلام كيسنجر الذي يظهر بوصفه كلام العقل والمنطق، قد لا يكون أكثر من مناورة أمريكية جديدة، تخفي خلفها محاولة لردع روسيا استراتيجياً، فما يقترحه فعلياً هو حصول روسيا على القرم، وأن تُعيد الأمم المتحدة الاستفتاءات- في الأقاليم والمناطق الأربع- التي جرت ضمها مؤخراً، تحت بند تقرير المصير، والفكرة الأخيرة والأهم، هو أن تنضم بقايا أوكرانيا إلى الناتو، وهو ما يعني أن تقبل موسكو وجود الحلف وتوسعاته العدوانية على حدودها، في مقابل «أجزاء مغرية» من خريطة أوكرانيا. هذه المبادرة لا تعتبر «مبادرة سلام» رسمية بعد، لكنها لا تعبّر عن أفكار كيسنجر أو حتى ماسك من قبله! بل تعكس استشعاراً عالياً للخطر لدى بعض صناع القرار الأمريكي، فهؤلاء يدركون أن استمرار المعركة لن يؤدي إلا لاقتراب روسيا من أهدافها الاستراتيجية المعلنة، ولهذا يصرّون على ضرورة وقف عملية تفكيك النظام العالمي وأدواته، التي تقودها موسكو إلى جانب حلفائها، محاولين في طروحات كهذه مغازلة التيار الليبرالي داخل روسيا، والذي ارتبطت مصالحه مع مصالح الغرب، وتتناقض في الوقت نفسه مع تفكيك «النظام القائم على القواعد» الذي فرضته واشنطن.

الرد الروسي على أفكار كهذه جاء على لسان مدير دائرة أمريكا الشمالية في الخارجية الروسية ألكسندر دارتشييف، والذي نسف الأسس المقترحة لهذه المفاوضات، ووضع موضوعاً جديداً لها. ففي تصريحاته إلى وكالة تاس الروسية، قال المسؤول في وزارة الخارجية: إن المحادثات ستكون سابقة لأوانها «قبل توقف تدفق الأسلحة والتمويل لنظام زيلينسكي، وانسحاب الجنود المرتزقة المدربين من أمريكا وحلف شمال الأطلسي»، مؤكداً ضرورة «الاعتراف بالحقائق التي حددتها روسيا على الأرض» كشرط ضروري لأية مفاوضات، والتي ستناقش حسب دارتشييف كافة «الضمانات الأمنية فيما يتعلق بأوكرانيا والمنطقة الأوروبية الأطلسية» في إشارة إلى المبادرة الروسية في هذا الخصوص.

اقتراح كيسنجر يعني أن تقبل موسكو وجود الحلف وتوسعاته العدوانية على حدودها في مقابل «أجزاء مغرية» من خريطة أوكرانيا

زيلينسكي يَصعّد من واشنطن

لا شك أن مبادرة كهذه تتعارض مع أجندة التصعيد التي يتمسك فيها التيار المهيمن في واشنطن، والذي يضع القوميين الأوكرانيين في الواجهة، كما لو أنهم أصحاب الكلمة الفصل! فقد شنّت مواقع إعلامية أوكرانية حملة جديدة ضد كيسنجر. واكتملت أركان هذه الحملة مع وصول الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى واشنطن، ليعلن بشكل متزامن مع القائد العام للقوات المسلحة لأوكرانيا الجنرال فاليري زالوجني، أجندة مختلفة وبعيدة كل البعد عن المفاوضات. زيلينسكي وفي كلمته أمام الكونغرس الأمريكي، استخدم جملاً خطابية رنانة، مؤكداً ضرورة استمرار الدعم الأمريكي لبلاده، معتبراً أن ما تقدمه واشنطن لا يعتبر «صدقة» بل بمثابة «استثمار في الأمن العالمي والديمقراطية» معلناً، أن كل حُزمة أو شُحنة جديدة من المساعدات سيتبعها طلباً أوكرانياً بتقديم المزيد! شاكراً إعلان الرئيس جو بايدن عن حُزمة مساعدات جديدة، تتضمن منظومة باتريوت الأمريكية. أما الجنرال زالوجني فقد قدّم الخطوط الملموسة للدعم المطلوب. ففي حوار أجرته معه الإيكونوميست البريطانية أشار إلى صورة قاتمة لحال الجيش الأوكراني، الذي يستطيع الصمود، حسب اعتقاده، لكنه لن يستطيع القتال في المعارك المتوقعة في بداية الربيع القادم. ولذلك أعلن قائمة الطلبات المستعجلة التي ينبغي تأمينها، وهي 300 دبابة، و600 إلى 700 مركبة مشاة قتالية، و500 مدفع هاوتزر، بالإضافة إلى الذخائر الضرورية التي يمكن أن يكون نقصها عاملاً حاسماً على الأرض!

قبل التعريج على الهدف الذي يضعه النظام الأوكراني أمامه، ينبغي توضيح أن تأمين «الطلبية الأوكرانية» هذه سيكون أمراً شاقاً جداً إن لم يكن مستحيلاً، وخصوصاً إذا علمنا أن الجيش الفرنسي يملك 406 دبابة، والألماني 245، والإيطالي 200، هذا بالإضافة إلى الاستنزاف الهائل الذي يفرضه تكتيك الطائرات المسيرة، الذي يستخدمه الجيش الروسي على نظام الدفاع الجوي الأوكراني، وخصوصاً إذا دخلت صواريخ باتريوت معادلة كهذه. إلى جانب الضغط الهائل الذي يفرضه تأمين ذخائر كافية لصدام طويل دون آجال زمنية واضحة بالنسبة للدول الناتو.

الجنرال الأوكراني أعلن وضوحاً، أن هذا العتاد هو الطريق الوحيد لاستعادة كل الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الروسي، بما فيها القرم، ما يشير إلى أن صقور واشنطن لا يزالون مصرين على تحديد الهدف النهائي من هذه الحرب، وذلك بحرق آخر جندي أوكراني في معركة خاسرة، أملاً في تحقيق أكبر كم من الاستنزاف لروسيا، وبقية الدول الأوروبية المنخرطة في هذا الصراع. فوضع أهداف غير قابلة للتطبيق، يعني الإصرار على استمرار الصدام الدموي إلى حدوده القصوى.

استعدادات المعسكر المقابل

تصريحات دارتشييف تقول: إن روسيا لن تدخل في مفاوضات إلا إذا كانت حول الضمانات الأمنية التي تقدمت فيها موسكو سابقاً، والتي تضمن في حدها الأدنى حياد أوكرانيا، وتخلي الناتو عن الأراضي التي توسع فيها باتجاه الشرق، بالإضافة إلى سحب الأسلحة النووية الأمريكية من القواعد الأوروبية. وإذا كان هذا الخيار ما يزال بعيداً عن طاولة المفاوضات، فما ينتظرنا سيكون المزيد من التصعيد، وهو ما يبدو أن روسيا تتحضر له بشكل أوسع. فالزيارة الأخيرة للرئيس الروسي إلى بيلاروسيا، لا يمكن قراءتها إلا بوصفها تدعيم جهود التعاون الاقتصادي والعسكري والذي وصل حد الإعلان عن إنشاء مجال دفاعي موحد بين البلدين. من جهة أخرى تفرض المهام الكبرى الموضوعة على طاولة التنفيذ، تعاوناً واسعاً في كافة المجالات، بين روسيا وكل أصحاب المصلحة في تفكيك الهيمنة الغربية في دول البريكس والقوى الأخرى المؤثرة.

تونس.. انتخابات ضعيفة وأزمة اقتصادية كبيرة

نظّمت تونس في 17 من الشهر الجاري الانتخابات البرلمانية الأولى بعد حل الرئيس التونسي قيس سعيّد للبرلمان في شهر آذار من العام الجاري، وذلك وسط إقبال ضعيف جداً للناخبين، مما يعكس الأوضاع السياسية داخلياً، وعدم رضى التونسيين عن الحكومة الحالية، وذلك وسط أزمة اقتصادية كبيرة مهددة بالتضاعف، جراء شروط صندوق النقد الدولي، والتدخلات الأمريكية في البلاد.

■ يزن بوظو

إقبال ضعيف جداً على الانتخابات البرلمانية

تتعرض الحكومة التونسية ورئيسها قيس سعيّد لضغوط كبيرة من المعارضة، توضّح ذلك تماماً قُبيل الانتخابات البرلمانية، حيث دعت العديد من القوى السياسية إلى انسحابها ومقاطعتها للانتخابات، كان من بينها الحزب الجمهوري التونسي، وحركة النهضة التونسية، وجبهة الخلاص، مما أثر سلباً على سير العملية الانتخابية من الناحية السياسية، وقد دعا رئيس جبهة الخلاص– أحمد نجيب الشابي– التونسيين إلى مقاطعة الانتخابات علانيةً، أما التأثير السلبي الأبرز فيعزا للناحية الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعاشية في البلاد.

حيث شهدت الانتخابات إقبالاً ضعيفاً جداً، بلغ عدد المشاركين بها 800 ألف من أصل 9 ملايين ناخب، ما نسبته 8,8، في يوم الانتخابات 17 كانون الأول وذلك بحسب شبكة مراقبون التونسية، وأغلقت مراكز الاقتراع أبوابها بوقت باكر بسبب هذا الأمر، وبعد فرز الأصوات كاملة، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: أن نسبة المشاركة بلغت 11,22% بمشاركة مليون و25 ألف ناخب فقط، من أصل 9 ملايين و200 ألف، وكان من الملفت مقاطعة البرلمان الأوروبي بعدم إرساله وفداً لمراقبة الانتخابات، بينما صرح رئيس الوفد الروسي المراقب «الشيء الوحيد الذي نستغربه هو نسبة الإقبال على التصويت.. فهي منخفضة جداً».

وأصدرت الخارجية الأمريكية بياناً حول الانتخابات التونسية، على لسان المتحدث باسمها نيد برايس، وقال: إن «الانتخابات البرلمانية في تونس تمثل خطوة أولية أساسية نحو استعادة المسار الديمقراطي للبلاد» متابعاً، إن «الإقبال المنخفض للناخبين يعزز الحاجة إلى زيادة توسيع المشاركة السياسية خلال الأشهر المقبلة» فيما بدا أنه تدخلٌ سافر بشؤون البلاد الداخلية.

تدخل وإملاءات أمريكية

إلا أن الموقف الأمريكي لا يعد مستغرباً بعد تطوير العلاقات ما بين سعيّد والجانب الأمريكي، خاصة بعد اللقاء الذي جمعه مع منسق شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي بريت ماكغورك، في السابع من الشهر الجاري، وكان موضوع الاجتماع الإصلاحات التونسية وتطوير علاقات التعاون والشراكة بين البلدين، والذي تبعه في 23 من الشهر تعيين الولايات المتحدة الأمريكية سفيراً جديداً لها في تونس، هو جوي هود الذي شغل عدة مناصب دبلوماسية سابقاً، تضمنت العراق والكويت والسعودية، وكان مدير مكتب الشؤون الإيرانية بالإنابة في وزارة الخارجية الأمريكية.

الأزمة الاقتصادية

من الناحية الاقتصادية، بلغت نسبة التضخم المعلنة رسمياً في البلاد 9,8%، وارتفعت نسبة أسعار المواد الغذائية 15,1% خلال الشهر الماضي، وفي السابع من الشهر الجاري أعلنت آلاف المخابز التونسية بدأها إضراباً عن العمل، مطالبين الحكومة بتسديد مستحقاتهم المالية المقدرة بنحو 80 مليون دولار، قبل أن تعلّق الإضراب حتى 23 كانون الثاني بعد تلقيها وعوداً حكومية بمعالجة الأمر.

يبدو حتى الآن وجود إجماع وتوافق بين أغلبية القوى السياسية على تنحية قيس سعيّد ويعزز هذا الموقف حالة عدم الرضى الشعبي عموماً في البلاد

تحت الضغطين الاقتصادي والسياسي من المعارضة، لجأت حكومة بشكل أكبر إلى الجانب الأمريكي، وصندوق النقد الدولي، حيث تسعى لتلقي قرضاً يبلغ ملياراً و900 مليون دولار، بينما يشترط الصندوق وجود برنامج «إصلاح مالي» وتغييرات بقانون الضرائب، وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، والتحكم بشكل أكبر بالأجور بحسب التقارير الإعلامية.

موقف الاتحاد العام التونسي للشغل

أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل عن رؤيته، بأن حزمة الإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي ووافقت عليها الحكومة «ستساهم بتأجيج التوتر الاجتماعي» وأصدر بياناً في 12 كانون الأول، نافياً فيه معرفته بما أبرمته الحكومة مع صندوق النقد الدولي، وعدم مشاركته بالبرنامج الإصلاحي الذي صاغته الحكومة، وذلك رداً على ادعاءات من محافظ البنك المركزي ووزيرة المالية والتخطيط بمشاركة الاتحاد بصياغة البرنامج، ما حذر من أن كل «إجراء أحادي» سيؤدي إلى تأجيج الغضب الشعبي، معتبراً أن الحكومة التونسية لا تمتلك أي تصور حول كيفية الحد من تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع الأسعار، وطالب بحق الشعب والمنظمات بمعرفة العقود بين الحكومة والدوائر المالية العالمية، مؤكداً أنه غير ملزم بأية اتفاقات لم يشارك بها.

وانتقد الأمين العام لاتحاد الشغل التونسي نور الدين الطبوبي ما وصفه بـ «إصلاحات الحكومة الموجعة» وقال: «انتهى التوقيت وتعفن الوضع وقريباً سنصدر قرارنا لأجل الوطن» مضيفاً، أن الاتحاد سيتحرك ضد صندوق النقد الدولي، ومشيراً إلى أنه لا يمكن حل المشاكل الاقتصادية دول حل المشاكل السياسية.

دعوات لاستقالة قيس سعيّد

بالاستفادة من كل ما سبق، سواء على مستوى ضعف الإقبال في الانتخابات التشريعية، أو على مستوى تأزم الأوضاع الاقتصادية وتطوراتها، دعت العديد من القوى السياسية التونسية علانية الرئيس قيس سعيّد إلى التنحي، وكان منها حركة النهضة التي قالت في بيان: إن «مقاطعة أكثر من 90% من المواطنين لهذا المسار العابث، تعني سحب الثقة من قيس سعيّد ومنظومته ومشروعه»، كما دعت جبهة الخلاص قيس سعد إلى الاستقالة على خلفية نسب المشاركة الضعيفة في الانتخابات التشريعية.

يبدو أن هناك ضغوط كبيرة من القوى السياسية التونسية لتنحية قيس سعيّد من الرئاسة، ويعزز هذا الموقف حالة عدم الرضى الشعبي عموماً في البلاد، مما بات يضع إمكانية وفرص استمرار سعيّد رئيساً للبلاد على طاولة البحث، كما أن رهان على دعم واشنطن وصندوق النقد الدولي تعد خاسرة منذ بدئها أساساً.

ما بات يثير قلق التونسيين الآن، على الصعيد السياسي، هو ما بعد قيس سعيّد، أي كيفية تطور الأوضاع والصراعات السياسية داخل البلاد المنهكة اقتصادياً والمثقلة بالديون، وسير العمليات الانتخابية سواء البرلمانية أو الرئاسية مستقبلاً، وذلك فضلاً عن احتمالات جدية بخروج موجة احتجاجات واسعة في البلاد.

تضاف إلى ذلك، محاولات دولية بزيادة السخط الشعبي على الحكومة من الأبواب «الإنسانية» حيث نشرت منظمات تونسية ودولية تقارير تفيد بتورط خفر السواحل التونسي بشكل مباشر بمناورات خطيرة، أودت بحياة عشرات المهاجرين، وانتشار حطام مراكبهم على السواحل التونسية على مدى السنتين الماضيتين، مما أبرز ردود فعل شعبية عديدة تبيّنت على وسائل التواصل الاجتماعي، فيما استنكرت إدارة الحرس الوطني التونسي هذه الاتهامات الموجهة إليها، وبصرف النظر عن صحة أو زيف هذه الادعاءات، إلا أن توقيت نشرها الآن تحديداً، يضع العديد من الأسئلة حول الهدف السياسي من ورائها.

الجزائر... خطوات ملموسة في الاتجاه المطلوب

تتوجه الأنظار مؤخراً باتجاه الجزائر، التي بدأت تلعب دوراً متزايداً على الساحة العربية والإفريقية وحتى العالمية، وتحديداً مع البحث الأوروبي المتزايد عن مصادر لتأمين الطاقة بدلاً من روسيا التي تمضي جنباً إلى جنب مع الجزائر لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، في كافة المجالات، ما بات يشكّل عامل قلق حقيقي بالنسبة لواشنطن، التي بدأت تستشعر أن «حياد» الجزائر لن يطول.

■ عتاب منصور

مع تطور الصدام العالمي الذي نشهد ارتداداته اليوم، أعلنت مجموعة من الدول وقوفها على الحياد، الموقف الذي ساعد روسيا في إيجاد مخرج من الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تعرضّت لها، وحرم الغرب المقاد أمريكياً من تسخير موارد هذه البلدان في حرب كهذه. لكن تطور الأحداث يفرض على «الدول المحايدة» مواقف أكثر جذرية من مجمل القضايا العالمية، وتحديداً عندما بدأت مصالحها الوطنية تصطدم بشكلٍ مباشر مع أجندة الهيمنة الأمريكية.

الجزائر موردة للطاقة

رغم العلاقات المتينة بين موسكو والجزائر، إلا أن الأخيرة أبدت استعداداً كبيراً لتأمين جزء من النقص في إمدادات الطاقة إلى أوروبا، وبدأت الأحاديث تتسارع عن صفقات بين الدولة الإفريقية وجيرانها الأوروبيين، حتى بتنا نسمع إعلانات جزائرية عن استعدادها لنقل الكهرباء عبر كابل بحري إلى إيطاليا، في محاولة لتأمين أكبر كم من الاحتياجات الأوروبية. لكن القيادة السياسية في البلاد وجدّت أنها ستتضرر جراء إصرار الغرب على وضع سقوف لأسعار المواد الخام، مثل النفط والغاز، وأعلنت صراحة رفضها لهذه القرارات الجديدة، التي من شأنها تقليل موارد الدول صاحبة هذه الخامات، وإجبارها على قبول التبادل اللامتكافئ كشكل وحيد للعلاقات الدولية المقبولة أمريكياً. كل هذا يشكّل ضغوطاً حقيقية على الجزائر، التي تدرك أنها مجبرة لاتخاذ خطوات ملموسة للتعامل مع ظروف كهذه، فما هي ملامح الأجندة الموضوعة على طاولة التنفيذ؟

2023 عام البريكس!

أعلن الرئيس عبد المجيد تبون، أن العام القادم سيكون عام انضمام بلاده إلى مجموعة «بريكس» موضحاً، أن هذه الخطوة مرهونة برفع الناتج الوطني إلى 200 مليار دولار، الأمر الذي يتطلب زيادة جدية في الاستثمارات، وخصوصاً في قطاعات الطاقة. من جهة أخرى، يبدو أن عزم الجزائر المضي في هذا الاتجاه لا يلاقي ترحيباً غربياً، بل على العكس تماماً، إذا تتعرض لضغوط شديدة، من واشنطن تحديداً، ما دفع تبون لرفض التدخل في شؤون بلاده أو قراراتها السيادية وعلاقاتها الخارجية، معتبراً أن الروابط بين روسيا والجزائر ليست جديدة، إنما تعود إلى أكثر من 60 سنة. مؤكداً نيّته زيارة موسكو، تلبية للدعوة التي قدمها وزير الخارجية الروسي له في الجزائر. موضحاً أنه لا يرى أن صداقة بلاده مع روسيا تشكّل تهديداً لأحد.

ضربات حقيقية لقوى الفساد!

ربما أكثر ما يثير الانتباه في سلوك الجزائر مؤخراً، هو بدء حملة موسّعة لضرب الفساد، فمع تعاظم الضغط الخارجي، تجد القيادة السياسية الحالية فرصة لتصفية ما أمكن من الفاسدين والمتنفذين داخل جهاز الدولة وخارجها. ولذلك حصلت محكمة سيدي أمحمد في العاصمة على تغطية سياسية وصلاحيات واسعة لمعالجة قضايا من هذا النوع. وأعلن تبون أنه: «لم يعد من الممكن أن يكون لدى أحد طائرة خاصة في مقابل آخر يستيقظ في الخامسة صباحاً للحصول على كيس حليب». وقد طالت هذه المحاكمات محمد مزيان، الرئيس السابق لشركة المحروقات المملوكة للدولة «سوناطراك». وبرلماني محافظة برج بوعريريج، عز الدين حماوي، وحكمت على محافظ الولاية نفسها عز الدين مشري بالسجن، وعلى رجال أعمال بارزين من الولاية ذاتها. الاتهامات، مثل: إبرام صفقات مخالفة للتشريع، ومنح امتيازات غير مستحقة، وسوء استغلال الوظيفة، وتعارض المصالح وغسيل أموال. وقد جرت مصادرة أملاك كل المدانين بتهم الفساد وأعادت الجزائر ما يصل قيمته إلى 20 مليار دولار إلى خزينة الدولة، ما يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في زيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة ويُعيد توزيع الثروة لمصلحة الأغلبية.

الأردن ضرورة التغيير تفرض نفسها

يشهد الأردن موجة احتجاجات وإضرابات شعبية واسعة، منذ مطلع الشهر الجاري في العديد من محافظاته، وتحديداً الجنوبية منها، وذلك على خلفية تدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار المحروقات بالدرجة الأولى، ورغم سلمية الحراك الشعبي عموماً، إلا أن الأوضاع وتطورها لم تخلُ من بعض الاشتباكات المسلحة، ومحاولات الشغب والتخريب التي تتناقض مع مصالح المحتجيين.

■ ملاذ سعد

لم تنقطع منذ سنوات موجات احتجاجية متفرقة ومتقطعة ومحدودة كل حين، وفي كافة المناطق الأردنية، لكن مع التدهور السريع للأوضاع المعيشية خلال العام الجاري، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية دولياً، وتلاقي ذلك مع نهب وفساد داخلي أكبر، وسياسات حكومية تعتمد دعم أصحاب المال على حساب أصحاب الأجور، تزايدت حالة عدم الرضى لدى الأردنيين، وارتفع منسوب الاحتقان عموماً، ونذكر مثالاً: إن الحكومة الأردنية رفعت في شهر تشرين الثاني الماضي أسعار المحروقات بنسبة تتراوح بين 40% و46% ليصبح سعر ليتر الديزل ما يعادل 1،26 دولار بعدما كان 0،87 دولار في الشهر نفسه من العام الماضي.

وكان رفع الأسعار هذا بمثابة الشرارة التي أطلقت الاحتجاجات في البلاد، وفي 13 من الشهر الجاري بدأ سائقو النقل العام إضراباً مفتوحاً، وانضم إليهم لاحقاً بعض سائقي الحافلات وسيارات الأجرة وأصحاب المحال التجارية، لتبدأ على إثرها دعوات بعصيان مدني عام في البلاد، مطالبين بخفض أسعار الوقود والضرائب.

محاولات التوتير

في 15 من الشهر الجاري أعلنت مديرية الأمن العام الأردنية مقتل نائب مدير شرطة محافظة معان، العقيد عبد الرزق الدلابيح، بطلق ناري «أثناء تعامله مع أعمال الشغب» على حسب وصف المديرية الرسمي، كما أصيب ضابط وضابط صف آخرين. وبسبب تطور الأحداث هذا، عمدت الحكومة نشر وتكثيف تواجد قواتها الأمنية والدفاعية في جميع محافظات البلاد، وأعلن عن اعتقال قرابة 50 شخصاً مرتبطين «بأعمال الشغب» وباتت الشرطة الأردنية تفرّق المحتجين بالقوة والغاز المسيل للدموع.

ويوم الاثنين الماضي، أعلنت مديرية الأمن العام مقتل قاتل العميد الدلابيح بعد مداهمة قامت بها القوات الأمنية في محافظة معان، قتل خلالها 3 من أفرادها، وإصابة 5 آخرين، واصفة القاتل بأنه من «حملة الفكر التكفيري» مما خلّف حذراً عاماً من نشاطات إرهابية مرتبطة بداعش في البلاد.

ما يظهر واضحاً بشكل جلي على وسائل الإعلام، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، هو توافق جميع الأردنيين من المحتجين والمضربين أو غيرهم على إدانة عملية الاغتيال السابقة ورفض جميع أشكال العنف أياً تكن، من حرق الإطارات وتسكير الشوارع وصولاً لاستخدام السلاح، مما يفرض سؤالاً مشروعاً حول من يقف خلف هذه المحاولات ومن له المصلحة بها؟ أما الهدف من ورائها فلا يختلف اثنان، أنه يتعلق بتوتير الأوضاع، وضرب الاستقرار، والدفع نحو الفوضى والتسلّح.

على المستويين الإقليمي والدولي، تتلاقى محاولات توتير الأردن- ودفعه إلى صدام داخلي مسلح خاصة بطبيعته الاجتماعية العشائرية- مع ما يجري في المنطقة عموماً، وتحديداً في فلسطين المحتلة وسورية والعراق، الأمر الذي بات الدور الأمريكي واضحاً فيه، فتفجير الأوضاع في الأردن، بعد استمرار فشل ذلك في سورية والعراق، يساعد على إعادة تفجير الأوضاع في المنطقة بأسرها، والتنفيس ولو جزئياً عن أزمة الغرب الاقتصادية، ويخلف صعوبات لخصومهم الشرقيين.

يظهر الأردنيون متماسكين حتى الآن، وتبيّن آراؤهم وتعليقاتهم خلاصة خبرة سنين مضت مما جرى في المنطقة، برفض أي شكل من أشكال العنف، ويسعون لانتزاع حقوقهم وتحقيق مطالبهم بأشكال التعبير السلمية، من احتجاجات وإضرابات، وخلف ذلك يدركون أن حل أزمتهم تماماً، بالمثل من جيرانهم، يتمثل بتغيير لكامل البنية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

كلّ ما هو جيّد اليوم في روسيا هو سوفييتي الأصل

يصادف كانون الأول 2022 مرور 100 عام على تأسيس الاتحاد السوفييتي. لا توجد احتفالات وطنية بهذا الحدث في الاتحاد الروسي، ومع ذلك فهذه هي الذكرى السنوية لانتصار الشعب. قبل مئة عام أصبحت روسيا الدولة الأكثر حرية وديمقراطية وتقدمية على هذا الكوكب. كانت الحقوق والفرص التي حصل عليها المواطن العادي في الاتحاد السوفييتي غير واردة ببساطة لأي شعب في ذلك الوقت.

■ فيكتوريا نيكيفوروفا
ترجمة: قاسيون

لأول مرة في تاريخ روسيا حصل ملايين الأشخاص- نساء ورجال- على فرصة التصويت والترشح لمنصب ما بعد بلوغهم سن الثامنة عشرة. في الدول الغربية خلال تلك السنوات كانت هذه الحقوق محدودة للغاية، وتخضع لقيود متنوعة مثل الملكية والعمر والمؤهلات الأخرى.

حصلت النساء في روسيا على الحق في التعليم العالي والأجور المتساوية مع الرجال. في بريطانيا العظمى، «معقل الديمقراطية» إذا جاز التعبير، مرّ نصف قرن قبل السماح للنساء في الدراسة في جامعات أكسفورد وكامبريدج. حصل مواطنو الاتحاد السوفييتي على الحق بالعمل والأجر اللائق، فلم يكن يعرف السوفييت ما هي البطالة إلّا ما كانوا يشاهدونه في التقارير الإخبارية. ولا يمكن أن ننسى مقدار الحزم السخية المتممة لرواتب المواطنين: الإجازات السخية، والرعاية الطبية المجانية، والسكن المجاني، إضافة إلى النقل والنفقات المجتمعية الأخرى التي تم تقليلها عبر الإعانات الحكومية. أضف إلى ذلك جميع أنواع المزايا المتاحة مجاناً: قسائم السفر وتذاكر المسرح والهدايا من اللجان النقابية والعديد من الأشياء الممتعة التي لا يمكن حتّى لمدير كبير في مؤسسة أن يتباهى بالحصول عليها.

كان الاتحاد السوفييتي هو المكان الأفضل لديمقراطية الشعب ضمن سوفييتات نواب العمال والفلاحين، ليشكل نموذجاً أوسع تمثيلاً بكثير من نماذج تمثيل النخب الاقتصادية وعشائر رجال الأعمال.

قطعت الدول الغربية العلاقات الدبلوماسية مع الدولة السوفييتية الفتية بدافع الخوف، فقد ظنّت نخبهم «ماعاذ الله» أنّ شعوبهم قد تريد الأمر ذاته لأنفسهم. لكن تدريجياً أصبحت الإنجازات الاجتماعية السوفييتية تُتبنى بحكم الضرورة على نطاق أوسع. لعقود من الزمن أصبحت السياسات الاجتماعية للاتحاد السوفييتي هي المعيار الذهبي للعالم المتحضر بأسره. بدأت تحت ضغط الاحتجاجات العمالية وتهديد الثورات حقوق التصويت والإجازات المدفوعة تظهر في بلدان أخرى. رفعت أوروبا نفسها بشكل تدريجي- ولم تشمل جميع النواحي- إلى مستوى الضمان الاجتماعي واحترام حقوق المواطنين. وخلال هذه السنوات لم تتوقف القوى الغربية عن إزعاج السوفييتيين «بحقوق الإنسان».

في الولايات المتحدة لم يتم حتى الآن معادلة إنجاز السوفييت الذي تحقق منذ عقود عديدة في إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، ناهيك عن أنّ بعض القطاعات مثل عمال السكك الحديدية لا يحصلون على إجازات مرضية، ما عنى مؤخراً رفض مجلس الشيوخ الأمريكي إضراباتهم وتهديدهم بأنّ عملهم غير قانوني.

تمّ في الثمانينيات إخبار الشعب الروسي عن عدم كفاءة الإدارة الاشتراكية وأدخلت في وعيه العام، ولكن بعبارات ملطفة. كان هذا غير صحيح على الإطلاق. تخبرنا الإحصاءات الجافة بأنّ الاقتصاد السوفييتي نما بمعدل تجاوز 10% سنوياً لمدة 30 عاماً على التوالي. لا توجد دولة واحدة في العالم الحديث تقترب حتى من هذا الإنجاز. علاوة على ذلك فعل الاتحاد السوفييتي كلّ هذا بينما كان يخضع لعقوبات شديدة للغاية، وتحمّل صراعات مسلحة متكررة وخصص موارد هائلة للفوز في الحرب العالمية الثانية.

قد يقول كثيرون بأنّ الإنجازات السريعة التي حققها الاتحاد السوفييتي كانت بسبب نقطة انطلاقه البدائية بالمقارنة مع الدول الأكثر ثراء في ذلك الوقت. لكن قبل عام 1917 بذلت الحكومة القيصرية عدّة محاولات متعثرة لتحسين الظروف الاجتماعية وثبت أنها غير قادرة على القيام بذلك، بينما نجحت الحكومة السوفييتية في ذلك خلال وقت شديد السرعة. ذكر ألكسندر غالوشكا في كتابه «بلورة النمو: نحو معجزة اقتصادية روسية» كيف أنّ علماء الاجتماع الألمان أجروا الحسابات الأولية التي توضح أنّ تخطيط العمليات الاقتصادية على نطاق وطني يزيد بشكل كبير من كفاءة الاقتصاد. لكن في أواخر القرن التاسع عشر لم يكن هناك من يطبّق هذه الفكرة. لا يمكن إعادة توجيه الآليات الصدئة للأنظمة الملكية الأوروبية لتحقيق هذه الغاية، بينما في بلدان الرأسمالية المتوحشة مثل بريطانيا والولايات المتحدة، لم يكن الاقتصاد فحسب، بل الحياة كلها رهينة الحرب الطبقية الأبدية. الكل ضد الكل، الناس في هذه البلدان لا يستطيعون ببساطة تصور محاولة بناء دولة حديثة على أسس العدالة الاجتماعية.

الرأسمالية البالية شدتنا من الحلق وتحاول جرنا إلى قبرها كلنا ننتظر الأزمة الاقتصادية أو العاصفة العالمية التي توشك أن تندلع علينا في المستقبل القريب

منذ بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، خفضت الحكومة السوفييتية بانتظام أسعار فئات مختلفة من السلع – وفعلت ذلك بسخاء، وأحياناً بعشرات%. كانت التخفيضات الستالينية الشهيرة في الأسعار ما بين 1947 و1953 هي نقطة الذروة. نمت الرواتب وتعزز الروبل، بينما أصبح اعتماده على العملات الأجنبية أضعف.

بالنسبة للذين يحبون السخرية من المسؤولين السوفييت: أنصحك بقطع الكهرباء ورؤية كيف تحب ذلك، فالكهرباء جلبها البلاشفة، وتم التوقيع على المراسيم المرتبطة بالموضوع من قبل لينين وستالين شخصياً. يجدر بنا أيضاً إطفاء المياه الساخنة في الحمام، لأنّ البلاشفة هم الذين توصلوا إلى فكرة بناء شبكات مجمعات سكنية مجانية لسكن العمال مجهزة بجميع وسائل الراحة التي كانت في السابق مخصصة لأصحاب الثروات. لا تنسى أيضاً إيقاف التدفئة المركزية، والمترو، والمواصلات العامة، ونظام التعليم والرعاية الصحية والرياضة.

لم يعرف أجداد الروس تعبير «الحركية الاجتماعية» لكنّهم عاشوه على مدى عقود. في الاتحاد السوفييتي يمكن لأي فلاح أن يتحرك منذ صغره في السياق الطبيعي للأحداث ليكبر ويصبح فيلسوفاً أو جنرالاً في الجيش أو أستاذاً أو طبيباً أو وزيراً حكومياً.

من الحقائق المذهلة اليوم أنّه في ميادين العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، لا يزال الجيش الروسي يستخدم المعدات والقذائف التي تمّ إنتاجها في الاتحاد السوفييتي. إنّها أسلحة بسيطة ورخيصة وغير قابلة للتدمير، وهناك منها إمدادات لسنوات. عندما ننظر إلى البسالة التي يقدمها الجيش الروسي في أوكرانيا، يجب ألّا ننسى أنّهم قاتلوا ليس فقط من أجل أرضهم، بل من أجل حريتهم وحقوقهم ورفاههم، ناهيك عن ذلك، زود الاتحاد السوفييتي الروس «بقوة ناعمة» يضرب بها المثل. لا يزال لينين هو النجم من الطراز العالمي، فالاشتراكية لا تزال مصدر إلهام لمليارات الأشخاص في العديد من البلدان. هذا الإرث غير الملموس للاتحاد السوفيتي يقدم اليوم للروس مساعدة هائلة على المسرح العالمي، ما يسمح لروسيا بمواجهة محاولات تشويه صورتها.

قبل عام أشار الرئيس بوتين إلى أنّ النموذج الرأسمالي للتنمية قد استنفد نفسه. اليوم باتت هذه الفكرة أكثر أهمية لأنّ الرأسمالية البالية شدتنا من الحلق، وتحاول جرنا إلى قبرها. كلنا ننتظر الأزمة الاقتصادية، أو «العاصفة العالمية» التي توشك أن تندلع علينا في المستقبل القريب. علينا الاستعداد لذلك، وكما اتضح فلدينا تجربة فريدة في بناء الاشتراكية. الذكرى المئوية للاتحاد السوفييتي مناسبة جيدة للتفكير بوسائل للاستعداد.

■ بتصرّف عن:
Today's Russia is upholding the best of the Soviet legacy

«القمّة الإفريقية- الأمريكية» ومخاوف الشعوب الإفريقية

قامت عدد من المنظمات والأحزاب الأهلية الإفريقية باتخاذ موقف مناهض قوي للقمّة الأمريكية- الإفريقية الذي عُقد بين 13 و15 شهر كانون الأول 2022. يوضّح بوكر أومولي، نائب الأمين العام للحزب الشيوعي في كينيا في لقاء معه سبب هذا الموقف الموحد رغم وعود التنمية الكبيرة التي أطلقتها الولايات المتحدة.

■ **بوكر اومولي**
ترجمة: قاسيون

تعهدت إدارة بايدن بمليارات من أجل الأمن الغذائي والتغير المناخي والشراكة التجارية وغيرها من القضايا. هل ستفي الولايات المتحدة بوعودها بعد أن شهدنا عدم حصول ذلك بعد قمّة 2014؟

لن تقدّم إدارة بايدن شيئاً جديداً للقارة الإفريقية. إنّ القمّة الأمريكية– الإفريقية التي انعقدت ليست سوى خطوة محسوبة من جانب واشنطن ضمن محاولتها احتواء التأثير الصيني في إفريقيا. لقد فشل المشروع الأمريكي الشهير « AGOAقانون نمو وفرص إفريقيا»، وتبيّن بأنّه مجرّد عصرنة لمخيمات العبودية في إفريقيا. إنّ «مناطق المعالجة الاقتصادية» التي يتمّ تشغيلها من قبل الشركات الأمريكية متعددة الجنسية عبارة عن زنازين للموت. هذا هو المكان الذي تسود فيه الفوضى الرأسمالية التي يقوم ما يسمّى بالصناعيين فيه بالتضحية بمصالح العمّال من أجل الربح. إنّهم يضغطون على الحكومة الفاسدة من أجل الحوافز غير الأخلاقية مثل الإعفاءات الضريبية، وتعليق قوانين العمل، والمياه والكهرباء المدعومة. ليس لدى الولايات المتحدة أيّة سياسة خارجية ليست مرتبطة بمصالح رأس المال الكبير. من سوء حظ الشعوب أنّ الطبقة الكومبرادورية «الرأسمالية المحلية التابعة للرأسمالية الأجنبية» الإفريقية يربطها تحالف شرير مع حكومة الولايات المتحدة المدعومة من الشركات متعددة الجنسيات من أجل تدمير حياة الأغلبية.

لدى الولايات المتحدة تاريخ طويل في استغلال إفريقيا من أجل منتجاتها الزراعية. هل ترى بأنّ الأمريكيين يحاولون عبر هذه القمة أن يقدموا رشوة للقادة الأفارقة للتحالف معها ضدّ الصين؟

الولايات المتحدة قد أتقنت لعبة العصا والجزرة تجاه إفريقيا من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. تمكنت الولايات المتحدة– بالتعاون مع الحكومات الفاسدة– من إلحاق أسوأ أنواع الأذى بشعوب القارة. واليوم ومع انتخاب دمى للأمريكيين في زامبيا وكينيا، سيتم تصعيد العدوان ضدّ طبقة الفقراء المهمشين لمستويات جديدة. ستجني النخب الإفريقية الفاسدة وشركاؤهم الإجراميون في النظام الأمريكي الاستعماري، ثروات طائلة على حساب الطبقة العاملة المفقرة. نتوقع أن تمضي إدارة بايدن في أجندتها المعادية للصين إلى مستوى جديد، فهذه هي السياسة الوحيدة التي يضعونها في حسبانهم عند التعامل مع الشعب الإفريقي. المنظمات الأمريكية غير الحكومية تقوم بالفعل بما يتقنونه بالفعل: تجهيل الشعب الإفريقي سياسياً وجعل الأغلبية يخرجون من الواقع من خلال السياسات السخيفة الفاشلة عن حرية الشركات. كما يقوم الإنجيليون الذين تستخدمهم الإمبريالية الأمريكية بالاستثمار بشكل هائل في الكنائس الكبرى ويدعون إلى سلام غير مستدام بدون عدالة. بدورها تقوم وسائل الإعلام التي تعمل مثل مصانع للأكاذيب بتحريف الحقائق وتوزيعها بشكل جماعي على الجماهير الإفريقية المطمئنة. لكن يعبّر هذا في الوقت ذاته عن إفلاس السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

سلمت زامبيا وجمهورية الكونغو سلاسل توريد وإنتاج النحاس والكوبالت للسيطرة الأمريكية. كيف سيؤثر هذا على الاقتصاد الإفريقي؟

لطالما كانت هذه هي الخطة التي تدفعهم للتدخل في العملية السياسية الإفريقية والتأكد من انتشار عملاء الولايات المتحدة. في الأماكن التي خسر فيها كلاب الأمريكيين الانتخابات، يسعون إلى رشوة القادة المنتخبين وتعريضهم لثقافة الاستهلاك والتخريب الأمريكية. زامبيا وجمهورية الكونغو هما الآن في القبضة الحادة للإمبريالية الأمريكية. يجب أن تكون الاقتصادات الإفريقية، وفقاً للولايات المتحدة، مورداً للمواد الخام الرخيصة للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات. تحتاج الإمبريالية إلى امتصاص دماء الأفارقة من خلال استغلال العمالة وتحويل القارة إلى مكب نفايات للسلع المستعجلة والمنتجات الرخيصة دون المستوى المطلوب. لهذا السبب نحتاج إلى تنظيم مقاومة منسقة من الأدنى إلى الأعلى، فالدكتاتورية في الولايات المتحدة مميتة وقوية للغاية. ليس هناك في واشنطن من يعارض الحرب، تذكروا أنّهم قتلوا باتريس لومومبا، الزعيم الكونغولي الثوري، والآن عادوا كي يسرقوا الكونغو علانية.

شعب إفريقيا مدرك لمدى شرّ الولايات المتحدة وقد عانى من هذه الشرور على مدى قرون

تشكل الموارد أهمية قصوى لإفريقيا، وجميع الشركات الرأسمالية تمهد طريقها في القارة لاستغلالها. هل سيؤدي هذا إلى زيادة تمكين عمالقة الغرب الكبار من استغلال الموارد الإفريقية؟

طالما بقيت إفريقيا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باقتصادات الدول الاستعمارية، فالاستغلال لا بدّ أن يتفاقم. نحتاج إلى وحدة قارية إفريقية، وحدة قارية قائمة على الاشتراكية العلمية، سياسات تركّز كما ينبغي على مشكلات الداخل. لن تحصل إفريقيا على الكثير من المساعدة من القوى الأجنبية ما لم تكن قوية بالقدر ذاته. يمكنهم بهذه الطريقة أن يتفاوضوا مع القوى العظمى المعلنة من وجهة نظر قوّة. الظروف الداخلية هي الأساس، فلا يمكن تحقيق موقف خارجي قوي دون البدء من الداخل وعدم إغفاله.

لماذا ترى بأنّ على الأحزاب الوطنية أن تقف ضدّ القمّة الغربية؟ لماذا تقف ضدّها ولماذا تشعر بأنّه من الضروري مقاومة الإمبريالية الأمريكية؟

لا يجب الوثوق بالإمبريالية الأمريكية. القمّة الغربية كانت منتدى للمزايدة على أرض أجدادنا لصالح الشركات متعددة الجنسيات. لقد فتحت جروحاً لم تندمل عبر تذكيرنا بسياسات التسعينيات الفاشلة التي اعتمدتها الولايات المتحدة تجاه كينيا والقارة الإفريقية. كانت تذكيراً مؤلماً بعمليات تقليص النفقات الاجتماعية التي حدثت عندما وضعت الولايات المتحدة– عبر البنك الدولي– شروطاً من شأنها أن تؤدي لاحقاً إلى إجراءات تقشف قاتلة ضدّ الأغلبية المفقرة. كما أعادت القمة الغربية ذكريات حية لقوانين مناهضة الشيوعية في كينيا، وقتل الشيوعيين، والقوانين غير الشرعية التي فرضتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الشعب الكيني. لدى الولايات المتحدة دائماً شيء مدمّر في جعبتها. انظر إلى قوانين مكافحة الإرهاب التي دعموها، والتي تمّ استخدامها لحبس النشطاء وتجريم أفعال الناس. إن دعوتنا اليوم هي بسيطة تقول: «إن لم نستطع أن نتحد من أجل الاشتراكية، فيمكننا التوحد ضد الإمبريالية والدولة المارقة». الإمبريالية تعيش أيامها الأخيرة، الأمر الذي يعني بأنّ الإمبريالية ستسقط لا محالة.

ما الفارق الكبير الذي تراه إفريقيا بين السياسات الصينية والسياسات الأمريكية؟

تقدّم الصين فرصاً أكبر للعالم الجديد. لقد شهدنا مع الصين مدى تقليص الفقر الهائل في أنغولا، والتسارع في بناء البنية التحتية في كينيا والعديد من الدول الإفريقية. كما أننا معجبون بالسياسات الرسمية الصينية بعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية. هناك الكثير من الأشياء المشتركة بين الصين وإفريقيا. نحن نرى الصين كجبهة جديدة. نحن ننتقد الكثير من الأشياء في الصين، لكن لا نفعل ذلك بالطريقة المتهكمة والعنصرية التي يريدنا الغرب أن نفعلها وفقها.

لن يكون غريباً أن نشير إلى أنّ الولايات المتحدة مع أكثر من 200 عام من التاريخ غارقة في الدم والدموع كمركز للعمل القسري والرقيق. إنّها الدولة التي قادت الانقلابات والغارات الجوية العديدة على الدول لمنعها من التقدم. شعب إفريقيا مدرك لمدى شرّ الولايات المتحدة وقد عانى من هذه الشرور على مدى قرون. هل يمكن الوثوق بهكذا دولة اليوم؟

■ بتصرّف عن:
Why the US–Africa Summit is a Bad' Idea?': An Interview

عن وحدة وتفاعل وتناسب البنية الفوقية والتحتية وإفلاس العقل المهيمن «2»

في المادة السابقة حاولنا أن نمهد إلى قضية إفلاس العقل الإمبريالي المهيمن وسرديته عن العالم، وحاجته إلى الاستعارة من عدوه لكي يحافظ على حد أدنى من سردية تمنّع ما استطاعت عملية تجاوز الرأسمالية، وبيّنا كيف أن الفوضوية والإصلاحية كنموذجين لتيارات التغيير تاريخياً صارت تقريباً متبناة من قبل السردية الرسمية المهيمنة. ولكن هذا يحصل في جانب واحد من الإفلاس، أما الجانب الآخر الذي يأخذ شكل التدمير الناتج عن العدمية والتفكك بين البنية الفوقية والتحتية واتساع الهوة بينهما. وفي هذه المادة سنعالج هذه المسألة التي يشار إليها مؤخراً، ولكن من الضروري التوسع فيها أكثر.

■ د. محمد المعوش

إنجلز عن التجاذب بين قطبين

أشار إنجلز إلى أن عالم الأيديولوجيا وبشكل عام يتمحور حول قطبين هما المثالية والمادية، وهذا التجاذب غير الصافي غالباً، يقوم على القطبين الموضوعيين في المجتمع، أي الطبقة الرأسمالية «المعادية للتغيير» والبروليتاريا «التي تعبر عن التغيير». وهذا التجاذب الموضوعي اليوم يقف على عتبة القضاء على كلا القطبين مع ملامح انقراض شامل على الكوكب. وهذا ينعكس بالضرورة على حدة التجاذب الأيديولوجي بالضرورة. أي على حد تعبير لينين، إما اشتراكية، أو رجعية على المكشوف «أو بربرية في الحالة الراهنة». وهذا يدفع عالم الفكر المهيمن عالمياً إلى أقصى أقطاب المثالية، وفي صيغها السوداء. فإذا كانت المثالية الموضوعية «اعتراف بوجود عالم موضوعي» هي صيغة «مخففة» وأكثر عقلانية للمثالية، فإننا اليوم أمام تحقق في مجال الثقافة للمثالية الذاتية التي تنفي العالم الموضوعي ولا وجود فيه إلا للفرد- الذات، والباقي وهم وسراب.

ملامح التجاذب

إذا حاولنا أن نبسط كيف تحضر البنية التحتية على مستوى البنية الفوقية وتحديداً في مجال الوعي هنا، ومعه مختلف أشكال التنظيم الاجتماعي المدني والسياسي، فإن القطب أو الوزن «المادي» لعالم اليوم يمكن أن نلمس حضوره ضمن الفكر المهيمن الذي يحاول تثبيت الواقع في قضية مسألة طبيعة العالم المتغير إلى تعدديات قطبية. أي إن الجانب المادي لسردية وخطاب الفكر المهيمن يأتي من نقيضه. أما الجانب والقطب المثالي، فهو حاضر في الفكر والثقافة التي تحاول دوائر الإمبريالية الأكثر فاشية تثبيتها. وهي في كونها تعبر عن ذروة المثالية الذاتية، فهي تعبر عن نفسها كثقافة إلغائية لما هو آخر، وتلغي وجوده بالأساس، وهو ما نراه متجسداً في «ثقافة الإلغاء»«Cancel Culture» كمفهوم تطور في العقد الماضي وهو تعبير عن السياسة تفرضها الفاشية الإمبريالية في ميدان الوعي والثقافة «وأبرزها قضية ضرب التعريفات المستقرة والرأي الآخر وتطوير لوثة «النسبية المطلقة والشكوكية» إلى نهايتها المنطقية في إلغاء تعريف وحدة الواقع وتعميم عدمية الوعي، حيث لا تشكل الهويات وتحديداً الجنسية إلا جانباً واحداً منها؛ أي إلغاء الحقيقة بالمطلق إلا حقيقة حامل الفكرة. أليس هذا هو تعبير صاف عن المثالية الذاتية؟!». وإذا كان هذا العدم في الميدان الثقافي والفكري هو تعبير عن الهوة الكبيرة التي تفصل البنية الفوقية الحالية عن البنية التحتية والمهام التي تفرضها. فالبنية الفوقية ومن أبرز مهامها هي تبرير وعقلنة وإعادة إنتاج وتوسيع البنية التحتية وتنظيم الحركة الموضوعية للمجتمع. وهاتان البنيتان توجدان مفصلتين نظرياً فقط. فهما في واقع الأمر في وحدة جدلية هي وحدة العقل- الممارسة. فالعقل في النهاية يتحقق كعقل مادي لأفراد ماديين حقيقيين، ولهم منظورهم عن العالم وعن أنفسهم.

وهذا التوتر رأيناه في العلم يتطور أمام أعيننا على مدى عقود. ففيغوتسكي هو من وطّن مقولة أنجلز عن توتر القطبين في مجال علم الإنسان «علم النفس والعلوم العقلية- السلوكية بشكل خاص». أشار فيغوتسكي إلى أن عوارض أزمة العلم، التي تقوم على هذا الانقسام بين القطبين الذاتي- الموضوعي «المثالي- المادي، الجسد-العقل...» يمكن إيجازها بالتفكك العام للنظريات، ضيق هامش النظر، الغرق في التجريبية، غياب النظرية، وأيضاً التوالد المستمر والمتعاظم للأفكار والتيارات. وإذا انطلقنا من قضية منهجية هي أن العلم كشكل خاص من الوعي هو شكل مبكر عما يمكن أن يصيّره الوعي «العام العادي»، فإن التوتر اليوم في مجال الأيديولوجيا والثقافة هي تعبيرات عما شهده العلم في أزمته خلال العقود الماضية. وهناك فكر توتر في مجال الثقافة والفكر نلمسه في مدى الصخب المتصاعد أينما كان حول قضايا الواقع، وغياب المرجعية النظرية «الكلاسيكية» في ذات الوقت، واعتماد السلوك «التجريبي» والانتقائية. وهذا كان دليلاً على الأزمة، فهو كما يقول فيغوتسكي دليل على غنى الظاهرة وعلى الممكن الكامن فيها.

إن وصول هذا التجاذب التاريخي إلى ذورته بين قطبي المادية والمثالية يمكن أن نرده نسبياً إلى أن مثالية هيغل الموضوعية تمّت تصفيتها خلال عقود الليبرالية على قاعدة التطور التي كثر الحديث حولها سابقاً حول الهوامش التي فتحتها الليبرالية في العقود الماضية للقوى المنتجة البشرية وفي ذات الوقت حرمتها من التحقق. أي التحقيق الجزئي لمعادلة هيغل عن التحقق، فهي ما أمنت قاعدة الممكن والضروري للتحقق الذاتي «توسيع هوامش حضور الذات-الفرد»، ولكن لم يتم تحويلها إلى حرية «أي إن التحقق وتحصيل الاعتراف يحصل فقط عندما يصير الفرد ضرورياً للمجتمع ولنفسه». ومن هنا ضرورة مشروع «الهيمنة المقبلة» أو المستقبلية حسب غرامشي الذي هو التوتر بين خطي «الأممية» الثوري «عالم الاشتراكية» و«القومية» الإصلاحي «عالم تعدد الأقطاب».

وهنا نصل إلى قضية أساسية هي أن العلاقة بين البنية الفوقية والتحتية وصلت اليوم إلى مرحلة حرجة ناتجة عن أن البنية الفوقية ولكي تقدر على تبرير البنية التحتية وما ينتج عنها من علاقات اجتماعية وظواهر اقتصادية واجتماعية، فإنها بكل بساطة تقوم بتعميم البربرية المطلقة والشاملة، وتحطيم للحضارة هو تحطيم للعقل الإنساني.

في أزمة البنية الفوقية وضد ميكانيكية العلاقة بين الفوقي والتحتي

إن أزمة الرأسمالية كنمط حياة، والتي صرنا نسمع عنها أكثر فأكثر على لسان الدبلوماسية «الصاعدة» لدى قوى العالم الجديد، تؤكد على مسألة أن التوتر بين الخط «الأممي» و«القومي» يتطور لصالح الأول، انطلاقاً من ضرورات الدفاع عن الحياة التي لا يمكن أن يتم الدفاع عنها إلا من خلال تبني مصالح «الفئات الأساسية العالمية» إذا استعرنا تعبيرات غرامشي. وهو دليل على ضرورة خلق التناسب بين الفوقي والتحتي. ففي حركة المجتمع يتفاعل الفوقي والتحتي في وحدة «تناقض» جدلي. والتحتي هنا يتضمن بالضرورة ليس فقط الإنتاج والاقتصاد، بل المستوى «الذاتي» من الظواهر الموضوعية، أي العناصر الذاتية من الوجود الاجتماعي-النفسي. أي إن الواقع لكي يصير واقعاً عقلياً معكوساً في وعي الأفراد يشهد عملية انعكاس موضوعية لا يتدخل الأفراد فيها، بل هي ترتبط بحاجاتهم في المرحلة التاريخية الراهنة، وظروف وجودهم وأهدافهم ودوافعهم. وهذا الانعكاس ينتج نظام المعاني الديناميكي الذي يشكل الانعكاس الذاتي للوجود الفعلي الممارسي. هذا النظام من المعاني «Meanings» الذي هو خامة ونسيج وبنية الوعي ككل، هو الذي يحاول البناء الفوقي استيعابه إما في قمعه، أو في حالة الليبرالية استيعابه في منظومة رموز تعطي المعاني تفسيرها العقلاني«Sense making» انطلاقا من قاعدة أيديولوجية القوى المسيطرة وقيمها.

وهذا يُظهر عضوية والتحام الفوقي والتحتي في وحدة جدلية ضمن بنية الوعي والممارسة على صعيد وجود الأفراد أنفسهم. فتحويل المعاني الموضوعية إلى معانٍ عقلانية واعية هو نفسه تحويل الكامن إلى واقعي. وإلا فإننا ليس أمام انفصال فضاء المعاني الموضوعية عن المعاني العقلانية الذاتية. وهذه مرة أخرى ترجمة للتجاذب بين القطبين، حيث إن المعنى الموضوعي هنا يمثل الجانب المادي، بينما المعاني الذاتية في اعتمادها على الثقافة والأيديولوجيا الرسمية تمثل الجانب المثالي. عدم التناسب هذا «بحد ذاته لا يخلق سوى دمار قادر على التحول إلى كارثة نفسية ««من كتاب ليونتييف، من كتاب الوعي، الشخصية والنشاط؛ ليونتييف هو الذي طور إلى حد بعيد فكرة فيغوتسكي عن تمايز فضاء المعاني الموضوعية «Meanings» والمعاني الذاتي العقلاني «Sense making»»». واليوم نحن أمام انهيار قدرة السردية الليبرالية على استيعاب المعاني الموضوعية الكامنة المرتبطة بشكل وثيق ليس فقط في تفسير العالم الموضوعي وتحولاته على المستوى العالمي-السياسي، بل أيضاً حول حياة الأفراد وعلاقتهم بالعالم ومعنى وجودهم، أي جوهر أزمة الاغتراب التي وصلت إلى مستوى تاريخي صريح. هذه الكارثة التي تعبر عن نفسها في الهجوم الذي يعادي حتى القوى التي حاولت الليبرالية نفسها استيعابها مسبقاً، ومؤشر «المقاومة» النفسية والقيمية لقوى اجتماعية في الغرب ضد فروع وتمظهرات الـ«Cancel culture» دليل على مدى التوتر بين ما هو كامن وما هو إفلاس غير قادر حتى على تحوير الواقع واستيعابه، فهذه المرحلة قد انتهت.

وكخلاصة، إن التداخل العالمي وحماية القوى المنتجة وفتح طريق تطورها سيفرض ويتطلب رفع وزن المستوى «السياسي» «أي برنامج الهيمنة المقبلة- الكامنة» على حساب «التصور المحافظ» واستقرار الواقع نحو بناء الحاضر والمستقبل «الحاضر ككامن» على حد تعبير غرامشي. ومراجعة تحليل غرامشي لعدم سكونية الصراع وميكانيكيته يظهر أن القوى التي تفلتت من هيمنة المشروع المقبل، تتوظف بالضرورة لصالح المشروع الرجعي «مثال خزان القوى الفاشية». وهنا بالتحديد يكمن دور ليس فقط عناصر المواجهة الثقافية لعالم بديل جديد نقيض يحقق المعاني الموضوعية التي يحاول البناء الفوقي الإمبريالي الحالي خنقها، بل تطوير برنامجها الممارسي ونمط حياتها حتى «لا تهلك كلتا الطبقتين المتصارعتين» على حد تعبير ماركس وأنجلز. وهذا يشكل القاعدة المادية لتصاعد الوزن السياسي الأممي- الثوري، الذي له بالضرورة برنامجه الداخلي الذي يناسبه من تجاوز الرأسمالية بمعزل عن المدى الزمني الذي قد تسلكه هذه العملية.

القوى التي تفلتت من هيمنة المشروع المقبل تتوظف بالضرورة لصالح المشروع الرجعي «مثال خزان القوى الفاشية»

صور أدبية للمجتمعات الطبقية

صورت العديد من الأعمال الأدبية حياة الناس واستغلال الطبقات الغنية للطبقات الفقيرة بقساوة. ودعت أيضاً إلى تغيير هذا الواقع.

«1»

نحن يا بني نعمل من أجل الأغنياء منذ نعومة أظفارنا أنهم يعيشون في بيوت شيدتها أيادي غيرهم ويأكلون الخبز الذي زرعته وحصدته أيادي غيرهم والآن حان وقت ذهابهم. من قصة طريق الحياة، قصص الدون لشولوخوف.

«2»

إن أعداءنا يتسمون بنقطة ضعف لا توجد عند أي أمرئ آخر، إنهم أغبياء لا يتصرفون إلا وفقاً للتعليمات وحسب جدول وإطار محدودين يعيشون بين أبناء شعبنا في ظلمة تامة لا يدركون شيئاً. وتلك أمور يجب علينا استغلالها. لذلك يجب تنظيم مقاومة واسعة ضدهم. من رواية الحرس الفتي لقسطنطين فادييف.

«3»

كيف يمكنك أن تسجن فكرة؟ إنها تتسرب من الشقوق التي حول الأبواب والنوافذ تهرب متعلقة ببزات وشعر السجانين تنتشر كميكروب في الهواء الذي نتنفس في الخبز الذي نأكله وفي الماء الذي نشربه. من رواية الحديقة الصخرية لنيكوس كازنتزاكيس.

«4»

لقد وعى دوستويفسكي مصيره الفردي من خلال المأساة التاريخية العامة للبشرية في سعيها الأزلي إلى العدالة والسعادة عبر صنوف العذاب والمظالم ورغماً عنها.
وقد صهر الأديب خبرته الحياتية هذه وخبرة الوجود البشري في كلمات رواياته المأساوية التي تدعو البشر ألا يصدقوا بدوام ومشروعية المأساة والفوضى وتعزز فيهم اليقين بإمكانية وضرورة التغلب عليها هنا على ظهر الأرض لا في مكان ما هناك في الأبدية. من مقدمة رواية «الأخوة كارامازوف» لفيودور دوستويفسكي.

«5»

سارت نساء الأغنياء في المقدمة وهن ممتطيات الخيول أو الثيران ثم تليهن سيراً على الاقدام نساء الفقراء والفلاحات والراعيات بأثواب رثة وأرجل حافية. علينا أن نلقن الأغنياء دروساً، فهمهم الوحيد هو إبقاؤنا في حالة الجهل والتخلف. من رواية الراعي الكردي لعرب شاميلوف.

«6»

«لقد ولدت فلاحاً وأنا ابن الشعب العامل». من قصيدة «ولادة الأمر الجديد» لإيفان فرانكو.
«متى تشتعل الشرارة في صدور الناس». من قصيدة «يا أبتاه» لإيفان فرانكو.
عند المساء وبعد حلول الليل، كنا قد بدلنا ملابسنا وأوينا كل إلى سريره، سمعنا فجأة وقع خطوات السجان وطقطقة المفاتيح في القفل، وأخيراً فتح الباب وترك شريطاً من الضوء الأصفر من مصباحه في الزنزانة، وعبر هذا الضوء شاهدنا رجلاً نحيفاً دفعه الحارس مباشرة إلى الزنزانة، لأنه من الواضح لم يكن يستطيع السيطرة على نفسه.
«هذه هي بطانيتك وأشياؤك القذرة». مع هذه الكلمات أغلق السجان الباب وذهب بعيداً، أصبحت الزنزانة مظلمة مثل السرداب وهادئة مثل القبر. من قصة «إلى النور» لإيفان فرانكو.

أخبار ثقافية

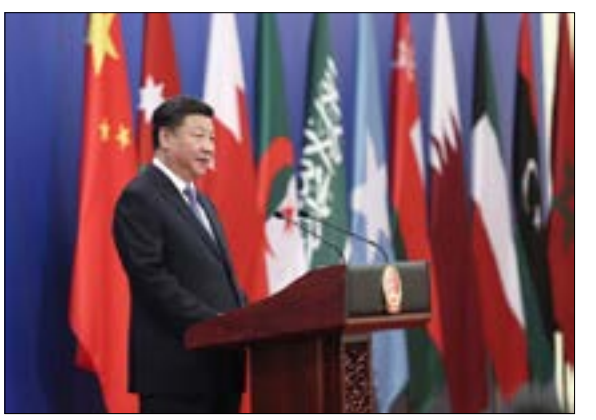

مجلة الصين اليوم

احتوت الأعداد الأخيرة من مجلة «الصين اليوم» ملفات العلاقات الصينية العربية. وكتب كانغ كاي بعنوان «مصيرنا مشترك، فلنمضِ قدماً معاً في سبيل بناء رابطة المصير المشترك الصينية العربية فِي العصر الجديد» مذكراً بهذه العلاقات عندما وقفت الصين مع القضية الفلسطينية بدءاً من عام 1955 وصولاً إلى إرسال 10 آلاف طبيب صيني إلى البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة. وكتب وانغ جيان بعنوان «مبادرة الحزام والطريق ومبادرة التنمية العالمية تدفعان التنمية المشتركة الصينية العربية»: تنتمي الصين والدول العربية إلى الدول النامية، وتمثل معاً سدس مساحة اليابسة وربع سكان العالم، ويعادل إجمالي الحجم الاقتصادي لها ثمن إجمالي الحجم الاقتصادي العالمي.

رسالة جريدة أمريكية

نشرت الجريدة العمالية الأسبوعية الأمريكية «ووركرز وورد» رسالتها إلى الأمريكيين في العام 2023 بعنوان «قاتلوا من أجل المستقبل الاشتراكي». وحيّت الجريدة في رسالتها نضال النقابات العمالية من أجل الاعتراف بالنقابات وحقوقها، وخاصة في الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، الشركات التي تراكم ثروات هائلة وتحرم العمال من أبسط حقوق الحياة مثل الأجور العادلة والتعويضات والصحة، كما حيّت الجريدة الإضرابات العمالية الأخيرة مثل إضراب السكك الحديدية الكبير وإضرابات شركات المقاهي والمتاجر الكبيرة وإضرابات المعلّمين والمدارس والمناجم والمصانع في مختلف الولايات، ودعت الجريدة إلى بناء حركة طبقية موحدة ضد الرأسمالية والكفاح من أجل مجتمع اشتراكي خالٍ من الاستغلال.

كانوا وكنا

من السيء إلى الأسوأ والأكثر بؤساً وجوراً، يعيش الفقراء ظروفاً تفقدهم المزيد من متطلبات الحياة كل عام، فالسنة الجديدة تحمل لهم من المآسي والمصائب أقسى مما في السنة القديمة: الأسعار ترتفع، الأجور تفقد قيمتها الشرائية، الكهرباء والتدفئة شبه مفقودة، الجوع يدخل البيوت، وصارت الجملة العامية «مو ملاقي ياكل» على لسان الأغلبية. في الصورة: كاريكاتير ساخر بعنوان «كل عام وأنتم بخير» عن «السنة الجديدة» في جريدة نضال الشعب العدد 590 الخميس 22 شباط 1996.

الاشتراكية أم إعادة اختراع العجلة

يدور الجدال حول مستقبل البشرية، وتمتد ساحة هذا الجدال حول العالم في وسائل الإعلام ودور النشر والجامعات، وبين الأحزاب السياسية، وخلال كل ذلك، تنتشر الطروحات المختلفة كحلول للأزمة الرأسمالية الحالية. ويطرح بعضها حلولاً خيالية مثل الكتاب الصادر في بريطانيا لمجموعة من المؤلفين «ماتياس شميلزر وأندريا فيتر وآرون فانسينجان» بعنوان «المستقبل هو تراجع النمو، دليل عالم ما بعد الرأسمالية»، الذي يلقي نظرة على تراجع النمو، ونواحي تدمير الرأسمالية للكوكب.

■ لؤي محمد

لفهم سبب تدمير الرأسمالية للأرض حسب مؤلفي الكتاب، تجب معرفة من السبب الذي يجبر الرأسماليين على البحث باستمرار عن الربح على حساب قدرة الكوكب على دعم الحياة. ونقل المحررون عن ماركس إن الدافع إلى النمو يدمر المصادر الأصلية للثروة: الأرض والعمال. وقال كارل ماركس إن هذا الإكراه نابع من التراكم التنافسي. حيث يتنافس الرأسماليون مع بعضهم البعض لتعظيم أرباحهم، ويضطرون إلى إعادة استثمار معظم الثروة التي يستخرجونها عن طريق العمال. وينشأ الإكراه على التراكم من المنافسة التي يواجهها الرأسماليون. وإذا لم يطوروا أساليب الإنتاج باستمرار، فإنهم يواجهون الخسارة أمام منافسيهم، مما يؤدي إلى إفلاس محتمل. وهذا يحبس الرأسماليين، فإذا لم يطوروا رأس مالهم إلى ما لا نهاية، فسوف يختفون.

يقول المؤلفون إن الغالبية العظمى يشعرون بالحاجة إلى بناء عالم من الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية: حركة تراجع النمو. لقد عانت الطبقة العاملة بالفعل من التقشف. والعديد من الاشتراكيين والنقابيين قلقون من أن الناس العاديين سوف يدفعون ثمن تدمير الرأسمالية للبيئة.

الكتاب مقسم إلى ثلاثة أجزاء. الأول يشرح ما هو النمو الرأسمالي. يشير المؤلفون هنا إلى مفكرين مختلفين، لكن من الجدير بالذكر أنهم يعتمدون بشكل كبير على أفكار ماركس بشأن التراكم. يستكشف الجزء الثاني كيف يؤدي الاقتصاد القائم على النمو الرأسمالي إلى تدمير البيئة واستغلالها واضطهادها. وأخيراً، يطرح المؤلفون رؤيتهم لمجتمع ما بعد الرأسمالية: حركة تراجع النمو. يقتبس المؤلفون بحماس شعار عمال العالم الصناعيين: بناء العالم الجديد في قشرة العالم القديم. ويوضح المؤلفون كيف يمكن لمجتمع تراجع النمو أن يعمل، وماذا سيعني ذلك لأولئك الذين سيعيشون فيه.

لسوء الحظ، فإن أكبر مشكلة هنا هي أن المؤلفين لا يقدمون نظرية قابلة للتطبيق والسير نحو التغيير. ويرتكز أساس حركة تراجع النمو على بناء اليوتوبيا الجديدة، وقد تشمل مبادرات مثل الزراعة المدعومة من المجتمع المحلي والتشارك والاقتصادات التضامنية والتعاونية.

ماذا يمكن للتعاونيات أن تقدم؟ فهي جزر محاصرة داخل الرأسمالية. من خلال البقاء محاصرين بمنطق السوق الخاص بالمنافسة والإنتاج من أجل الربح، ويعتمد سكانها أو عمالها على قوى خارجية بشكل حاسم، وبالتالي يمكن للرأسمالية أن تنظم نفسها لتدميرها.

المهمة الرئيسية اليوم هي تغيير الرأسمالية كمنظومة، وليس السعي إلى الحلول الجزئية التي تبقي على المنظومة، فالحركة التعاونية حمالة أوجه رغم أهميتها: من ناحية، يسعى العمال إلى تأسيس مختلف أشكال التعاونيات التي لا تقدم سوى الحلول الجزئية الصغيرة هنا وهناك حتى لو كانت التعاونيات كبيرة، ومن ناحية أخرى، لا تستطيع التعاونيات تغيير الرأسمالية.

من المخيب للآمال أن هناك محاولة صغيرة في هذا الكتاب لتوضيح دور الدولة الرأسمالية، إذ ينطلقون من بعض المحددات الصحيحة للوصول إلى نتائج غير صحيحة. فالدولة الرأسمالية التي تضم الشرطة والجيش والمؤسسات مثل الخدمات المدنية والنظام القانوني، موجودة لقمع أي محاولات تغيير جذرية. وفي النهاية تمتلك الدولة هيئات مسلحة يمكنها اعتقال المتظاهرين وقتل الثوار وتفريق التظاهرات والإضرابات. ولكن هل يمكن الوصول إلى التغيير بدون جهاز الدولة؟ يطرح المؤلفون مهمة إعادة توزيع الثروة لتلبية الاحتياجات البشرية وهي مهمة صحيحة. ولكن هذه المهمة الصحيحة لا تقوم على التعاونيات، بل تحتاج إلى جملة من العوامل مثل حزب الطبقة العاملة وجهاز الدولة وغير ذلك. فالتعاونيات كانت أحد أشكال تنظيم الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وليست الشكل الرئيسي. وعرف الاتحاد السوفييتي مثلاً نوعين من التعاونيات على أساس الملكية: الكولخوزات «ملكية تعاونية» السوفخوزات «ملكية عامة». وكانت الجرارات والحصادات ومختلف أنواع الآلات ملكية عامة في الكولخوزات التي تخضع في هذه الحالة لا للتعاونيات، بل للاقتصاد الاشتراكي.

لا يوجد تغيير بدون القوى الاجتماعية القادرة على بناء بديل للرأسمالية وبالنسبة للماركسيين الطبقة العاملة هي القوة الاجتماعية الدافعة لهذا التغيير

طروحات المؤلفين عن عالم ما بعد الرأسمالية لم تتجاوز الرأسمالية شبراً واحداً، كما أن حشو الكتاب ببعض كلمات ماركس وشعارات عمال العالم الصناعيين لا تثبت صحة نظرية «حركة تراجع النمو» التي تطالب بإنشاء التعاونيات الزراعية والخدمية وتخفيض الإنتاج والصناعة وبناء اليوتوبيا الجديدة. فهذه الطروحات أحد أشكال اختراع العجلة في القرن الواحد والعشرين بالنسبة إلى البشرية التي تجاوزتها في القرن التاسع عشر على يد كارل ماركس وفريدريك إنجلز.

وضع المؤلفون شرطاً لعالم ما بعد الرأسمالية: إعادة هيكلة جميع المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بطريقة تمكنها من العمل بدون نمو اقتصادي! وطالبوا أيضاً بالسيطرة الديمقراطية على المؤسسات المالية والأسواق حتى تقلصها بشكل جذري، وفرض الضرائب على الأغنياء.

وغيبوا عن قصد أو غير قصد دور الطبقة العاملة والصراع الطبقي. فلا يوجد تغيير بدون القوى الاجتماعية القادرة على بناء بديل للرأسمالية. وبالنسبة للماركسيين، الطبقة العاملة هي القوة الاجتماعية الدافعة لهذا التغيير. إذ يفهم المؤلفون دور العمال في الإنتاج، لكنهم لا يفهون دورهم الثوري ودور المنظمات العمالية في تغيير الرأسمالية مثل حزب الطبقة العاملة الضروري لهذا التغيير، والمجالس التي ظهرت عشية ثورة أكتوبر والتي أطلق عليها اسم السوفييتات، والنضالات الجماهيرية اليومية التي يخوضها العمال.

ينسف كل ذلك طروحات الجزر الطوباوية في ظل الرأسمالية التي يدعو إليها الكتّاب البريطانيون. ويبدو أن هؤلاء المؤلفين سيغيرون آراءهم في المستقبل بفعل ما يحدث في بريطانيا والعالم.

قاسيون 2023
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 30000
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار